العدد 160 # السنة الثالثة عثرة # الجمعة 29 أيلول – 12 تثرين أول 2006

Issue No. 160 Friday 29 September - 12 October 2006

أزعور؛ للتركيز على الاقتصاد والاعمار معاً مؤتمر دعم لبنان قبل نهاية العام بديلا عن **بیروت** - 1



ماذا يقول المصرفيون عن اختيار سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006



الاعمار والاقتصاد تنشر تفاصيل القروض والهبات الممنوحة لاغاثة لبنان واعادة اعماره: 56% منها من دول عربية.. 87% هبات ..وبعض الدول تنتظر انشاء صندوق تابع للأمم المتحدة

أعدّت وزارة المال تقريرا ستصدره خلال أيام عن تطور الأعمال من موعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم وحتى اليوم، وفي التقرير تفاصيل المبالغ وتوزيعها حسب الدول المانحة، وتوزيع هذه الهبات والقروض البالغة قيمتها نحو 900 مليون دولار.

وزير المال جهاد ازعور قال للاعمار والاقتصاد ان القسم الاكبر من الاموال لم يصل بعد وان المساعدات تقسم الى 3 ابواب: مساعدات عينية، يجرى اعداد تقرير عن تفاصيلها، مساعدات مالية للدولة، وصل منها فقط 103 ملايين دولار وهي تستعمل لمساعدة أهل الشهداء والضحايا والجرحي وشراء البيوت الجاهزة وغيرها.. ومساعدات لمؤسسات دولية مثل الامم المتحدة بنحو 100 مليون دولار وصرفت عبر هذه المؤسسات.

وتنفرد "الاعمار والاقتصاد" بنش أبرز ما في هذا على صعيد الجديد في المتابعة:

- بالاستناد الى معلومات تم جمعها من وزارة المال، يقدر اجمالي المبلغ المقرر للبنان بـ896 مليون دولار،

- من إجمالي الاموال التي منحت، 120.3 مليون دولار هي قروض من الصندوق العربي (103.7 ملايين دُولار) وفرنسا (16.6 مليون دولار). يعمل الصندوق العربي بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار على شروط هذا القرض وسبل استعماله.

- الى جانب هذه القروض، يبلغ إجمالي ما منح 776 مليون دولار، %56 منها (440.4 مليون دولار) قدمتها دول عربية.

- الى جانب الهبات والقروض العربية، تصل قيمة الهبات المتبقية الى 335.5 مليون دولار. الولايات المتحدة والمجتمع الاوروبي دون ECHO (المؤسسة الانسانية للمجتمع الاوروبي) قدمت 108.6 مليون دولار من هذا المبلغ.

- يتم تصريف الاموال التي منحتها الولايات المتحدة عبر الهبة الاميركية التي يصار الى درسها مع مجلس الانماء والاعمار ضمن المشاريع المتعلقة

- يمنح المجتمع الاوروبي دون الـECHO المساعدات التقنية بالاستناد الى حاجات الحكومة بما فيها تدريب الشرطة، تقدم بعثة من المجتمع الاوروبي بتقدير الاضرار بالتنسيق مع مجلس الانماء والاعمار ووزارة المال.

الى الحكومة اللبنانية عبر صندوق كما هو مدون في ورقة ستوكهولم. اشارت اسبانيا أنها ودول اخرى تنتظر انشاء صندوق لإدارة الاموال تابع للأمم

سبل تقديم المساعدات وآليات التنسيق بشكل مبدئي، هناك ثلاث قنوات لدعم الحكومة اللبنانية في الجهود التي تبذلها من أجل الشفاء العاجل. يمكن للمانحين ان يدعموا مشروعاً بشكل مباش كإعادة بناء جس، او اختيار منح المساعدة النقدية الى الحكومة اللبنانية عبر مصرف لبنان (ستعمل شركتين في قطاع المحاسبة مشِهورتين عالمياً على مراجعة الحسابات والعمليات) أو تقديم ما يشبه المساهمات كاستبدال أجهزة متضررة خلال

حرب بأجهزة جديدة. كما حصل بنجاح تجارب سابقة، نحن نعمل على تصميم سريع لصندوق شفاء

عاجل، بالتعاون مع فريق المساعدة الهبات: للتنمية الخاص بالامم المتحدة. تقِوم وزارة المال بالتنسيق 775،871،897 دولار حالياً مع مختلف المانحين وذلك القروض الميسرة: لضمان أقصى حد من الشفافية وللتأكد من أن الاموال المقدمة 120،321،633 دولار ستسخدم وفقاً لما حدده المانحون.

في حال قررت دول ما تقديم مساعدات نقدية، عليها الاتصال بوزارة المال، مع ذلك، وفي حال قررت دول ما العمل على المساعدة بالمشاريع أو ما شابه، ستلزم وزارة المال هذه المساعدات المتعلقة بالقضايا التقنية في إطار كل مساعدة على حدى، الى فريق مهنيين في مكتب رئيس

ان مجلس الانماء والاعمار مسؤول عن تطبيق مختلف المبادرات بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الجنسية عند الحاجة.

في حال الاستفهام عن أمر ما، على المانحين الاتصال بوزارة المال وسيتم توجيههم الى السلطات المختصة بالاستناد الى الموضوع الذي يودون الاستعلام عنه.



- سترسل كل من مصر مساعدات بقيمة 6 مليون دولار في ما يتعلق بنزع الالغام.

مليون دولار لن تخصص لقطاع معين او ترسل عبر

- ان الـ226 مليون المتبقية، 38.8 مليون دولار قناة خاصة. من الممكن ان تقدم الاموال التي منحت منحها الاتحاد الاوروبي - ECHO، (المؤسسات الانسانية للمجتمع الاوروبي) للحاجات الانسانية.

- ثِمانِي دول بمبلغ إجمالي يقدر بـ18.7 مليون دولار أرسلت أو سترسل المساعدات عبر مختلف قنوات الامم المتحدة، يعتمد هذا المبلغ على المانحين الذين اعلنوا بشكل واضح لوزارة المال عن رغبتهم بارسال مساعداتهم عبر مؤسسات الامم المتحدة. من المحتمل أن تقوم الدول التي لم تخصص مساعداتها، بارسال أموالها الى شركات متعددة الجنسية وبذلك يمكن للمبلغ الاجمالي أن يرتفع. 2.3 مليون دولار من اجمالي المساعدات، سلمت من قبل المانحين الى مؤسسات غير حكومية.

- من الـ167 مليون دولار المتبقية، اشارت المانيا واسبانيا بشكل علني عن تخصيص 40.8 مليون دولار للمستقبل (ما بعد الـ2006). خصصت اسانيا 25.5

مليون دولار للـ2007 والـ2008، في حين توقعت المانيا ان ينفق ما يعادل الـ15.3 مليون دولار في المستقبل، وذلك بالاستناد الى التزام الحكومة وادائها

- لن تتولى الشركات المتعددة الجنسية أو الصناديق المستقلة المساعدات الصينية (2.5 مليون دولار)، الرومانية (0.67 مليون دولار) والجزء المباش من المساعدات الالمانية (12.8 مليون دولار). يتوقع أن يحول اجمالي مبلغ الـ15.9 مليون دولار مباشرة الى الحكومة. تعمل المانيا مع مجلس الانماء الاعمار لتحديد أفضل الطرق لاستخدام هذه

دولار في ما يتعلق بالكهرباء وبولندا 1.27 مليون

- الاموال المتبقية التي تعادل قيمتها الـ98.1



إنهض، داعمينك

. تأمين السنة الدراسية أو الجامعية لأولادك؟

· تصليح منزلك وترميمه؟

، استبدال سيارتك؟ شراء منزل جدید؟

ير افقك بنك سوسيته جنر ال في لبنان (SGBL) في مشاريعك، فيقدّم لك حلولاً مميزة وسريعة تتكيف مع وضعك.

اليوم أكثر من أي وقت مضى، يساعدك بنك سوسيته جنرال في لبنان على استعادة النمط المعتاد لحياتك ... لشطلق من جديد،

إتصل بنا على الرقم ٧٧ ٧٧ ٤٠ - ٢٠٠١ العروض الخاصة سارية حتى تاريخ"؛ ٢٠٠٦/١١/٣٠. www.sgbl.com.lb

المروش مخصصة للأفراد



المبلغ المقرر خلال الجلسة بالدولار	المالح
300,000,000	Bul.
114,114-000	الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
70,000,000	الامار ات العربية المتحدة
60,000,000	المملكة العربية السعودية
55,000,000	الو لايات المتحدة الاموركية
53,571,429	الاتحاد الأوروبس
38,265,306	الاتحاد أوروبي / المؤسسات الانسانية
38,265,306	ايطاليا
34,438,776	اسبانيا
28,061,224	الماليا
25,510,204	فرنسا
20,000,000	السويد
10,000,000	تركيا
7,653,061	هولندا
6,000,000	مصر
5,000,000	الوابان
5,000,000	جمهورية كوريا
3,826,531	بلجيكا
3,188,776	اليونان
3,000,000	Hallie
3,000,000	الدائمار ك
2,503,219	الصين
2,238,806	المملكة المشحدة
1,526,718	استراثها
1,275,510	بولندا
1,275,510	ايرلندا
637,755	روماتها
510,204	النمسا
500,000	البرازيل
462,963	نيوزيلندا
340,000	ايملندا
281,000	الجمهورية التشيكية
272,321	سلوفاكها
191,327	لوكسميورغ
127,551	بلغاريا
100,000	فرص
30,612	Lhille
25,510	استونيا
896,193,529	لجمالي المبالغ المقررة بالدولار

موازنة 2006 خلال أسابيع.. ومشاريع قوانين للمتضررين وخطة لدعم القطاع الخاص أزعور؛ لعدم تكرار أخطاء الماضي.. وللتركيز على الاقتصاد والاعمار معاً مؤتمر دعم لبنان قبل نهاية العام بديلًا عن بيروت -1 والورقة الاصلاحية عدّلت لمواكبة المستجدات

مؤكداً أن ذلك يحتاج الى طلب من الحكومة اللبنانية لعقده، ورأى أنه لا بد من أن يكون

وزير المال جهاد أزعور عرض للإعمار والاقتصاد رؤيته حول تبعات العدوان الاسرائيلي على لبنان، على المالية العامة وخلص الى توجه مفاده ضرورة تجنب أخطاء الماضي لجهة التركيز على الاعمار واهمال الاقتصاد، بل أن المرحلة المقبلة لا بد أن تكون مرحلة الاعمار والاقتصاد معا، للوصول الى الغايات المرجوة.

عناوين عديدة طرحها أزعور أهمها أن لبنان يعوّل على المجتمع الدولي لدعم النهضة الاقتصادية فيه. وتحدث عن المؤتمر الذي جرى الحديث عنه في مؤتمر سنغافورة

> فلنبدأ من تقرير وزارة المالية الاخير، الذي خلص الى ان الوضع قبل الحرب كان قابلًا للمعالجة، وبات اليوم أصعب بكثير، وربما اشبه بالمستحيل؟!

كلا، ليس هذا هو القول تحديداً، بالطبع قبل الحرب، ورغم صعوبة الاوضاع كنا قد تمكنا من تحسين وضع المالية العامة بشكل ملموس. وحللنا عدة مشكلات في شأن المديونية، فعلى سبيل المثال، تظهر الارقام أنه خلال 12 شهراً أي من تموز 2005 الى حزيران 2006 تحققت نتائج ممتازة منها ارتفاع الفائض الاولي 4 مرات وذلك على الرغم من أن جزءًا من ايراداتنا قد تقلص بسبب تثبيت سعر البنزين وارتفاع سعر النفط، ولو استمر الاداء على هذا المنوال فإن التحسن سيصل بنا حتى نهاية العام 2006 الى فائض اولي يقدر بنحو 4.5% الى 4.5% من الناتج المحلي. وهذه خطوة متقدمة لا سيما انها كانت ستتحقق دون ان نفرض أي زيادات ضريبية.

في المقابل، خلال الاشهر الاثني عشر هذه تمكنا من معالجة مشكلة صعبة للغاية وهي مشكلة الديون المستحقة في أول 2006، والتي كانت الاكثر تمركزاً، خلال السنوات العشر الماضية.

وقد تمكنا من تجاوز خطر كبير دون ان نضطر الى رفع الفوائد او اللجوء الى اي الية للتمويل خارج اليات السوق وسددنا لمصرف لبنان 3 مليارات دولار سندات كان يحملها عن الدولة.

وهذه الاجراءات تعكس تحسنا كبيرا في اداء المالية العامة، وهو ما جعلنا نتجاوز تلك المرحلة الصعبة التى شهدت خضات سياسية وامنية، وبرز ذلك خلال الحرب الاخيرة ، إذ أن قدرة المالية على مجابهة الحرب كانت أحسن بكثير من قدرة المالية على مجابهة مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس الحريري. لقد كنا نتجه الى طريق من شأنه ان يعزز وضع المالية العامة، ولو حصلت اصلاحات اضافية ومؤتمر بيروت، فإن هذا التعزيز سيكون أكبر بكثير، في ظل مرحلة كانت تشهد انطلاقة في الاقتصاد ومستويات نمو تفوق %5 (على 12 شهر من تموز 2005 الى تموز 2006). وعلى صعيد الصادرات في هذا العام فقد ارتفعت %30 وبقراءة نتائج الاشهر الستة الاولى من 2006 كان من المتوقع ان ترتفع صادراتنا أكثر من 40% مقارنة مع 2005، وان تفوق صادراتنا 3.2 مليارات دولار وهو أعلى رقم صادرات للبنان منذ انتهاء الحرب. وميزان المدفوعات كان يسجل في حزيران 2005 عجزاً بمليار ونصف

وفوائد القروض والسندات التي كانت تترتب على الخزينة في تموز 2005 فاقت 10 و11 و12% الا انها خلال هذا العام تراجعت على الليرة والدولار وكان وضع السيولة في ظل ارتفاع الكتلة النقدية يؤدي الى خلق وضع مريح، حتى في حال ارتفعت الفوائد عالمياً، فإن ذلك لِن ينعكس على لبنان وهذا ما

المليار دولار، في حين سجل في حزيران

2006 فائضاً بـ2.5 مليار دولار، اي

غطى عجز الميزان التجاري وفاض عنه

بالفعل وصلنا الى مرحلة كانت فيها الفوائد على الودائع بلبنان قريبة الى حد بعيد من الفوائد على الودائع بالعملات الاجنبية في الخارج.

هذه هي الصورة التي كنا عليها ما قبل الازمة، أي ان الوضع الاقتصادي كان على مسار تحسن تدريجي أفضل بكثير مما بات عليه ما بعد الحرب.

هذا لا يعنى ان الوضع اليوم بات مِيؤوس منه، ولكن بالتأكيد بات الوضع

إن هذه الصورة تبدو بعيدة عما كان يقال قبل اندلاع الحرب اذ كنا نسعى منذ شهور لعقد مؤتمر بيروت

العمار أوالا قتصاد

قبل نهاية العام وهو بدِيل عن مؤتمِر بيروتِ 1-، ويجري الاعداد لورقته التي تتجاوز الورقة الاصلاحية التي أعدت سابقاً بأنها تأخذ بالاعتبار مستجدات الحرب. ولن يقتصر طلب الدعم في هذا المؤتمر على شؤون الاعمار وانما نهوض الاقتصاد، قائلاً بأن هذا ما عناه الرئيس فؤاد السنيورة عندما تحدث عن استعمال الاموال للإصلاح والاقتصاد مشدداً على أن ما يأتي للإعمار لن يصرف الّا على الاعمار، وشدد على موضوع التوافق

حوار اقتصادية؟ صحيح، كنت أدق ناقوس خطر عدم

استفادة لبنان من الظرف الاقليمي السائد آنذاك، كان الاقتصاد اللبناني، ولا زال، قادر على تحقيق مستويات نمو في ظل وضع المنطقة الاقتصادي تفوق 6 و7 و8% وكنت اقول ان لبنان اصبح قادراً على لعب دور مركز اقتصادي، مركز تصدير وانتاج.. اي اقتصاد قادر على خلق فرص عمل. واستعادة قدرته هذه، لأنه في ظل ارتفاع كلف الانتاج في المنطقة بات لبنان أكثر جاذبية للاعمال

وهذا أمر لا يمكن الاستفادة منه بكامل الطاقات المتاحة الا اذا عملنا بسرعة وجدية وحررنا قطاعات في هذا الاقتصاد لا تزال حتى اليوم تعيق فرص العمل، مثل قطاع الاتصالات وتردداته انه على القطاعات الاخرى، فكل قطاع التكنولوجيا يجب ان يمر من خلال الاتصالات وطالما أكلاف الاتصالات

کل ما سیأتی للإعمار

انه ضرورة اقتصادية.. والامر نفسه في المرافق الاخرى، مثل المطار.. المرفأ.. كان لا بد من الاصلاح الذي هو ضرورة

من جهة أخرى في ظل نمو اقتصادي

كذلك لا يمكن بناء اقتصاد سليم من دون معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان. ... في المقابل، كيف هو الوضع

ندن اليوم في وضع أصعب مما كنا

خصوصاً في المناطق المتضررة.

الدولة على المواكبة والنهوض.

بين مليار ونصف مليار دولار. هذه الخسائر المباشرة على العام 2006 يضاف اليها الودائع التي خرجت وهي نحو %3 من الودائع كسيولة

.. ولكن هذه الودائع قد عادت حسب

-1 ووضع خطط اصلاحية مع قرع ناقوس الخطر، وسبق لك شخصياً أن دعيت الى تسريع اطلاق المعالجات ووضع طاولة

عالية فإن ذلك يعيق كل الخدمات الالكتر ونية.

وهنا لا تهم التسميات لهذا الانفتاح يكون خصخصة أو تحرير لا يهم، المهم

سيصرف عليه

وهذا كله يخلق فرص عمل.. لذلك لتكبير الاقتصاد وخلق قاعدة اجتماعية صلبة وليست رعائية من قبل الدولة، انا لست ضد دور الدولة الرعائي ولكن ضد تحوير الرعاية سياسياً الى اغراض

لهذا كنت أقول ان لبنان لديه إلامكانية للإنطلاق بسرعة أكبر وزخم

كالذي كان فإن أي إصلاح تكون كلفته أقل ووجعه أخف لذلك كان من المفيد تسريع الاصلاحات في ظل فترة النمو

عليه، لاسباب عدة: أولاً، الحرب لديها كلفة مباشرة على البنى التحتيية، ومن البنى التحتية سيتوسع التأثير الى الوضعين الاقتصادي والاجتماعي ثانياً، كلفة على المالية، أي قدرة

ثالثاً، كلفة مباشرة على الاقتصاد، اي ان خسارة جزء من الانتاج السنوي وهو بين 6 الى %8 من الناتج المحلي اي ما

متوافرة.

هناك رجوع تدريجي ولكن بالتأكيد بات هناك تأثير على الثقة لدى المستثمر وهذه مشكلات اضافية يجب

اذا لا بد ان نأخذ بعين الاعتبار ان هناك أمور أسياسية أكثر من قبل، وهنا لا بد أن نعي ضرورة الا نكرر تجارب ماضية، أي تركيز كل جهودنا على الاعمار وننسى الاقتصاد.. لا بد من التركيز على الاعمار والاقتصاد.

اي آلية لهذه الصيغة الجديدة من التعاطى وكيف يكون التركيز على

التركيز على الاعمار فقط لا يحل المشكلة فيظهر ان البلد خرج من آثار الدمار بسرعة ولكن الاقتصاد كان في بداية حركة ايجابية، واذا لم نعطه الرعاية المطلوبة سيؤدي ذلك الى تراجع سريع في قدرة الشركات على الاستمرار وقدرة المصارف على تمويل القطاع الخاص وسينعكس هجرة أكبر.

كذلك لابد من أخذ الاوضاع الاجتماعية المستجدة بشكل جدى والبحث في أطر المعالجة، مع التركيز على معالجة المشاكل البنيوية في الاقتصاد.

ولتحقيق هذه الاهداف فنحن نعوّل على المجتمع الدولي لدعم لبنان، وهذا أمر ضمن مسؤوليات هذا المجتمع على ان يكون دعمه هذا على أساس التركيز على عملية النهوض الشاملة. وانا اسميها اعادة نهضة اقتصادية من خلال ورشة وطنية او مؤتمر وطني جامع ومن خلال تركيز الدعم لنهوض لبنان بكل مكوناته.

ظهر اهتمام دولي بارز بلبنان، وفي مؤتمر سنغافورة الاخير جرى الحديث عن مؤتمر دولي لدعم لبنان سيعقد قريباً.. وما هي المعلومات والتحضيرات لهذا المؤتمر؟

نلاحظ وجود ملامح لقدوم الدعم الدولي ولكن ليس بشكل أوتوماتيكي. ما حصل في سنغافورة هو انه عا هامش الاجتماعات السنوية عقد اجتماع خاص اللافت انه تميز بحضور على مستوى رفيع كما كان لافتاً الدعم الذي اجمع عليه الكل، لمساعدة لبنان واجمعوا على أن الدعم يجب أن يكون بمجمله من خلال الهبات وليس القروض. وأبدى المجتمع الدولي استعداده لتلبية طلب لبنان لعقد اي مؤتمر دولي.

وبالتالي لبنان هو من يجب ان يطلب عقد المؤتمر.

.. وحتى الآن هذا ما لم يحصل؟ لقد أعلن لبنان عن نيته بطلب عقد هذا المؤتمر وبضرورة عقده قبل آخر السنة، أولًا لأن الوقت عنصر اساسي قبل تلاشي الاهتمام وقبل ان تستحوذ احداث اخرى في العالم على الصدارة، كما ان التسريع من شأنه منح زخم أكبر لعملية الانطلاق في المعالجة وهو أكثر ما نحتاج اليوم.

ولكن ما هي جهوزية لبنان لهذا المؤتمر وماذا اعد لعقد المؤتمر ومتابعة

جهوزية لبنان تقوم على عنصرين: ِ - جهوزية تقنية، وانا اعتقد أننا جاهزون وفي خلال اسابيع سيكون لدينا تصور يأخذ بالاعتبار اعادة الاعمار واعادة النظر بالبرنامج الاصلاحي، حسب المستجدات وبكيفية ادارة الدعم

الموضوع القطرى، اى السماح بالمساعدة المباشرة او من خلال مؤسسات الدولة أو برامج خاصة، ونحن يمكن ان نحدد

السياسي وعلى أولوية الاقتصاد.

لبنان التقنية بانتظار القرار السياسي.

وكشف أزعور أن موازنة 2006 ستصدر خلال اسابيع وأن جملة مشاريع قوانين

لتسهيِل أعمال المتضررين ستصدر قريبا.. وأن خطة لدعم القطاع الخاص قد أعدت،

معتبراً ان تحديات الاقتصاد في هذه المرحلة موازية لتحديات الحرب، مؤكداً جهوزية

المصارف ويتوقع انجازه في 30 الشهر. لهذا السبب هناك مسافة بين اعلان لهبة وتحويلها، صحيح هناك تقصير في بعض الاماكن ونحن نعرف واقع أجهزة الدولة، ولكن في الوقت نفسه هناك انجازات تحققت مثل الكهرباء والماء

السعودية ستحول هذا الاسبوع 500 مليون دولار،

لجهة قبول الهبات وفتح الحسابات؟ هو الآلية والمعايير لتحقيق العدالة في

أثير الكثير من اللغط حول كلام الرئيس السنيورة عن ان الاموال ستوظف في الاصلاح الاقتصادي وليس بهدف الاعمار وحده، لأن هناك احتياجات اُخرى؟

تحديات المرحلة الاقتصادية على مستوى تحديات الحرب

كلا، ليس هذا المقصود، ما أتى لإعادة الاعمار سيصرف في إعادة الاعمار ولكننا نقول ان لبنان يحتاج الى أكثر من

هذا يعني ان المؤتمر المزمع عقده، هو أبعد من احتياجات الاعمار وهل هو بدیل مؤتمر بیروت –1؟

منها نحتاج مبالغ أخرى للاقتصاد.

انهاض الاقتصاد ومعالجة مشاكل لبنان وهي في مستوى الاهمية نفسه.

من الضروري أن يكون قبل نهاية

قنوات الصرف هل ستتم وفق الآليات وِهو كان مطلب بعض المانحين، لا يزال أحد الخيارات المتاحة؟

علينا ان نميز بين أمرين: اليات ادارة الدعم وتنفيذ الدعم. الاولى، أليات تمويلية تؤمن الشفافية في إدارة الاموال وانها تصرف حسب الاولويات.

الفكرة هي انه رغم سعينا لاعطاء المرونة ولكن لا بد من وجود قدرة على المراقبة والشفافية.

وندن في وزارة المال ننشئ برنامجا مالياً، مع دعم من البنك الدولي، لمراقبة كل اليات الاعمار التي تدخل من خلال

سنوية. وهذا يؤمن شمولية المالية العامة، وندخل عاملا جديداً هو الهبات

ضمن الرقابة المالية ومن شأن ذلك أن يعطى صورة واضحة على مواقع الصرف... اضافة الى ذلك سينشأ في وزارة المالية هيئة استشارية مكونة من أشخاصِ ذا صدقية عالية، وخبرة لاعطاء الرأي في ادارة كل ما له علاقة بإعادة الاعمار في

حاورته سيليا مروه

الشق المالي. ولكن هذا الامر لا يحتمل المماطلة

ويحتاج الى سرعة في الاداء؟ اكيد ولقد باشرنا بالعمل، هناك هبة من البنك الدولي، وقد نشرنا الاعلان قبل ايام لاستقدام الشركات لوضع البرامج، اضافة الى برنامج مع الامم المتحدة لمتابعة المعلومات عن الهبات.

اما صندوق مصرف لبنان يحتاج الى قانون، وتم تحضير مشورع قانون.

اذا لا تزال الآليات سارية التحقيق؟ الامر يختلف من مانح الى آخر.. في ستوكهولم ارتأت الدول الى الاتجاه نحو صندوق بإدارة الامم المتحدة او البنك الدولي، ونعمل على صندوق بحجم أصغر.. الاتحاد الاوروبي لديه مؤسساته. في عملية الاعمار ككل قد ننشئ صناديق أخرى اما وفق الآلية مع مصرف لبنان او حتى وفق آليات دولية، وعلى مستوى دولي. وهذا لا يغنى عن الرقابة في الجانب التنفيذي.

.. كل هذه الآليات والمشاريع التي تعدونها وموازنة 2006 لم تصدر حتى الآن رغم أنها الاطار التشيعي للانفاق

ومؤش توجهات الحكومة؟ نعم تأخرنا بالموازنة، لأننا كنا نعتبر أنها مرتبطة بالاصلاح وبالنسبة لي هذا هو العنصر الاساسي، لأن الموازنة من دون الجانب الاصلاحي هي عملية محاسبية وكما نرى لا تزال الوزارات تصرف احتياجاتها بشكل عادى، انما الربط الاساسي كان ضرورة ارتباطها

الاصلاح ولهذا تأخرنا. وهذا السجال التاريخي بين أحقية إصدار قوانين اصلاحية ضمن الموازنة أو ان مهمتها حسابية بحتة؟

الموازنة لا بد ان تعكس رؤية اقتصادية ليس بالضرورة ادراج القوانين المطلوبة فيها ولكن لا بد من من رؤية اصلاحية.

اذا متى تتوقع صدورها وعلى اي

الموازنة ستأخذ بالاعتبار الاوضاع ما بعد الحرب، وسأسعى الى ادخال بنود اصلاحية قدر المستطاع واتوقع صدورها خلال اسابيع.

القطاع الخاص عانى خلال الحرب الاخيرة ولا يزال، كوزارة المالية، هل تشيعات ستلحظ الاعباء المستجدة، واتجاهات نحو إعفاءات؟

بالفعل أخذ ذلك بالاعتبار واتخذنا اجراءات وعلقنا الدفعات وبعد الحرب عمدنا الى التقسيط، وقدمنا اعفاءات من الغرامات والغينا فترة المدة من 12 تموز – 15 أيلول مالياً وهي غير محسوبة في الضرائب.

هناك اجراءات اضافية هادفة للمتضريين، اعفاء من بعض الرسوم على الرخص.. واعفاءات للأبنية المتضررة، ولكن التركيز هو ان تكون الاعفاءات ذات ارتباط مباشر مع الحرب، ليس خلال السنوات الماضية.

من جهة ثانية نعمل على جملة اجراءات يجري تحسينها تعالج مشاكل الحرب ومشاكل ما قبل الحرب، وهي مشاريع قوانين باتت شبه جاهزة، تطال كل ما له علاقة بـ"اجراءات مالية وضريبية لمعالجة أثار الحرب" تكوين ملفات ومهل وتعديل بعض القوانين في الاصلاحات المبنية وهي جاهزة لتحويلها الى مجلس الوزراء ثم الى مجلس النواب. سنباش الى اصدار تقارير تفصيلية

عن المساعدات، واليات دعم القطاعات الإقتصادية من الناحية التمويلية، وأنجزت خطة لدعم القطاع الخاص، وأعد تقرير عن المساعدات العينية وحركتها

- الجانب الآخر هو الجانب الذي

من شأنه ان يقنع الدول بجدية لبنان، وهو على صعيد القرار السياسي باعتبار الاهداف الاقتصادية اولوية والسعي لتحقيق هذه الاهداف. لكي لا أدخل في الكلام عن توافق سياسي.. أقول المطلوب هو الاقرار بأن الاهداف الاقتصادية أولوية وطنية.

.. أين يجب ان تصاغ هذه الرؤية؟ في مجلس الوزراء كمرحلة أولى، لا سيما أن المجلس يمثل مختلف الفرقاء

باستثناء التيار الوطني الحر. ولِكن نحن اليوم في وضع سياسي أسواً – بمعنى التجاذبات – مما كنا عيله قبل العدوان. وحتى في ذلك الحين لم نتمكن من اقرار ورقة اقتصادية لمؤتمر

بيروت فعلى ماذا تراهنون اليوم؟ صحيح، ولكن في المقابل ندن اليوم في وضع اقتصادي واجتماعي اصعب أيضاً، خاصة أننا أمام مسؤولية تاريخية.. وهي هل سيخسر لبنان امكانية نهوض سريع من خلال مؤازرة عربية بمبجملها ودولية؟.. هذا تحد فالوضع ليس عاديا، قبل الحرب كنا في ظروف صعبة ولكن عادية، اليوم نحن في ظروف استثنائية وهناك مسؤولية تاريخية

سنتحمل تبعاتها في المستقبل. اذا بقراءة واقعية وفي ظل الانقسام السياسي الحاد، وامكانية العجزِ عِن تحقيق التوافق تواجهنا تخوفاً بأن تفرض مؤسسة دولية برنامجها على

هذا أمر غير وارد، لأن الآلية تقوم على ان يطلب لبنان البرنامج وليس إن تفرضه المؤسسة الدولية. ولكن أؤكد مرة أخرى أن أكثر وقت تعرضنا للضغط فيه كان خلال الحرب الاخيرة، ورغم التباين في وجهات النظر السياسية.. الا أن التوافق كان شاملا على أولوية تحصين القوى السياسية كلها الاختلافات وتوافقت على النقاط السبع والقرار الدولي، من دون ان تنفي

هل انت متفائل؟ انا لا استطيع ان أتكل على انطباعاتي الشخصية، يجب ان اتكل على ضرورة توضيح الصورة للجميع بأن التحدي اليوم يوازي التحدي خلال الحرب، فليبق كل واحد في موقعه السياسي، ولكن

الاقتصاد اولوية. عن اي توافق تتحدث في حين ان السجالات بدأت من بديهيات الامور وهي التجاذبات حول الاعمار وحول ما اذا كان هناك قرار رسمي في الاعمار ام لم يكن.. حتى ان بعض الدول اعلنت العمل

مناشرة بتجاوز الحكومة؟ هذين موضوعين مختلفين. أولاً، تشتت المعلومات خلق نظرة خاطئة عند الرأى العام. الكل يسأل أين المساعدات التي وصلت، انا اقول بصراحة أن جزءاً كبيراً من المساعدات لم يصل حتى الأن، وسنصدر تقريرا مفصلا بما حصل من موعد مؤتمر ستوكهولم

ثَانياً، في الجانب الذي يتعلق بالمساعدات خلال الحرب، هناك 3

أ – مساعدات عينية، اننا بصدد اعداد تقرير عن تفاصيلها، وهي توزعت وبعضها قيد التوزيع.

ب - مساعدات مالية للدولة، وصل الى الدولة 103 ملايين دولار من افراد ودول بهدف الاغاثة، تستعمل لمساعدة أهل الشهداء والضحايا والجرحى وشراء البيوت الجاهزة وغيرها.

ج – مساعدات لمؤسسات دولية مثل الامم المتحدة بنحو 100 مليون دولار، وطلبنا تفاصيلها وصرفت عبر هذه

في ستوكهولم، أبرمت وعود ولكنها لم تتحقق بعد، ونحتاج الى اجراءات عملية، وهذه الدول سترسل مندوبين عنها. رئيس الحكومة سعى لأن يكون مرنآ لأقصى درجة ممكنة. وهذا ما حصل في

الحاجات الاساسية. وقد أعد احصاء.. ولكن الاحصاءات

تحتاج الى وقت اذ حتى اليوم مثلاً، لم ينجز بشكل نهائي احصاء الاضرار الاقتصادية الذي يعده مصرف لبنان مع

وفتح الطرقات.

طبعاً وكل شيء جاهز، وقد أكد الرئيس السنيورة المرونة في العمل وكل ما حدده

نعم، هو بدیل عنه ولکن ببرنامج مختلف، يأخذ بالاعتبار تأثيرات الحرب. لقد أعددنا احصاء للأضرار، وهي ملیارین.. 3 ملیارات، یجری تحدیدها ونقول نحتاج هذه الاموال للاعمار.. وأكثر

كل الاموال التي أتيت للاعمار ستصرف في الاعمار، اليوم نطالب بمساعدات لدعم القطاع الخاص ليس للمؤسسات التي تدمرت فقط وانما ايضاً تلك التي تأثرت سلباً، ونقول للمجتمع الدولي اننا نحتاج الى دعم اكبر، لأن امامنا عملية

متى تتوقعون عقده؟

المتعارف عليها مثل مجلس الجنوب وصندوق المهجِرين، أو أن اقتراح حاكم مصرف لبنان بتأسيس صندوق مستقل

الموازنة اوخارج الموازنة. وستعطى تقارير فعلية ومحاسبة

ولكن هل قامت الحكومة بما عليها التوزيع.

يوروماني تصنف سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006 مصرفيون للاعمار والاقتصاد؛ صمام الأمان.. والاختيار دليل ثقة بالهندسات والسياسات المالية المعتمدة

صُنّفَ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم عام 2006، في احتفال أقامته مجلة "يوروماني" في فندق "رافلز بلازا" في سنغفورة، خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، وحضره أكثر من 400 مدعو.

ومنح رئيس مؤسسة "بادرايك فالون" الجائزة الشهيرة إلى سلامة وإلى وزيرة المال في إندونيسيا سرى مولياني أندراواتي. وقال فالون في كلمته: "إن سلامة خلال توليه مسؤوليته حاكماً لمصرف لبنان منذ 13 عاما، واجه تحديات كثيرة شائكة، استطاع أن يتخطاها بنجاح، وأخرها التحدي الناجم من الحرب" بين إسرائيل ولبنان. وجاء في التنويه الذي أصدرته المجلة العالمية لمناسبة الجائرة "أن أسواق لبنان المالية، بقيت صامدة وأنه لم يحدث أي تهافت على المصارف لسحب ودائع

أو بيع مبالغ كبيرة من العملة اللبنانية. وهذا يعزى، إلى أسس العمل التي وضعها مصرف لبنان، وحصنته في مواجهة الأزمات. فالمصرف المركزي كون احتياطا من العملات الأجنبية، بلغ 13 مليار دولار أميركي".وختم بالقول: "إن منح هذه الجائزة الشهيرة لسلامة أمر لا يعبر فقط عن منجزاته خلال الأحداث الأخيرة، بل أيضا وخصوصا، عن منجِزاته العديدة منذ أن أصبح حاكماً لمصرف لبنان. إن سلامة هو أبرز شخص مالي في لبنان،

وشكر سلامة في كلمة بعد تسلمه الجائزة "يوروماني" لنيله جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم سنة 2006. وقال: "هذا التقدير من مؤسسة مرموقة، يشرفني ويشرف مصرف لبنان والقطاع المصرفي اللبناني.

وإنه يتمتع باحترام كبير لتعاليه على المشاحنة السياسية".

خلال 13 عاما من تسلمي مسؤولياتي حاكماً، كان الهدف الأول والثابت هو المحافظة على استقرار النقد. ولقد حافظت الليرة اللبنانية على قيمتها طول الأعوام الثلاثة عثر المنصرمة، في ظروف سياسية غير مستقرة، في ظل حروب وحوادث اغتيال وعجز مالي في الخزينة وديون مرتفعة ".وتابع يقول: "إن سياسة استقرار النقد ستستمر في المستقبل، فالاستقرار يحافظ على قدرة الشعب اللبناني الشرائية، ويعزز الثقة بالقطاع المالي. لقد تقبلت الأسواق في لبنان هذه السياسة، وتعاملت معها بواقعية، بناء على تجربة ومعطيات سجلت على مدى زمن طويل. ونتيجة لهذه السياسة والمعطيات السابقة، كان المصرف المركزي الشاري الوحيد للدولار، منذ وقف إطلاق النار في 14 أب الماضي".



رياض سلامة في الشأنين النقدى

والمصرفي بالمعجزات، فيذهبون بعيداً في الحديث عن هذه الإنجازات

والإجراءات الخارقة.. وغير المسبوقة..

كلا لم يحقق رياض سلامة المعجزات

وليس شخصاً خارقاً للطبيعة.. إنه

شخص مسؤول في زمن بات معظم

اصحاب المواقع يبحثون عن مصالح

شخصية، ويسعون لإرضاء سياسيين

إنه رجل حمل همّ مسؤوليته، فكانت

شغله الشاغل، وكان على مستوى

قرارات مصيرية وحاسمة، فكان ربّان

سفينة هادئ وصلب ويعرف أدوات

عمله معرفة كاملة، فقادها الى بر

الأمان وجعل ركابها ينامون وكلهم

ورغم كل ملاحظات المؤسسات

الدولية عن الأداء الاقتصادي اللبناني

الَّا أَن صِندوق النقد الدولي نوَّه بدوره

وقال بأن البنك المركزي، في لبنان، هو

فقط من تحمل عب الاستقرار المالي

وادارة الوضع الماكرو - اقتصادي

في لبنان ودعى الصندوق الحكومة الى

إنه بكل بساطة الرجل المناسب في

الجائزة التي نالها سلامة إنعكست

ثقة في القطاع المصرفي اللبناني ككل،

وهي ثقة تضاف الى رصيده الكبير

فكيف يرى أهل القطاع هذه الجائزة؟

ثقة في ظل أعتى العواصف..

ومسؤولين اَخرين.

باسيل: سياسة سلامة عززت الإحتياطي الأجنبي الى مستويات قياسية غير مألوفة

رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل.. كان معه هذا الحوار: ما هي أهمية حصول حاكم المصرف

المركزي اللبناني على هذا اللقب؟ قبل الاجابة على السؤال، أود الاشارة الى مكانة المؤسسة التي منحت الحاكم رياض سلامة لقب "أفضل حاكم مركزي في العالم". فمجموعة "يوروماني" التي درجت على هذا التقليد منذ سنوات، أي على تكريم شخصيات أو مؤسسات مالية ومصرفية لقاء أدائها المميّز أو انجازاتها اللافتة، هي مجموعة اكتسبت على مر السنين صدقية عالمية في مجال التقييم والتصنيف المستندين الى معايير موضوعية والى دراسة ميدانية واستبيانات لآراء أصحاب الاختصاص، ما يجعل خيارات مجموعة "يوروماني' خيارات موثوقة يمكن الركون اليها واعتبارها ذات صفة مرجعية، من هنا أهمية حصول الحاكم سلامة على جائزة العام الحالي كافضل حاكم بنك مركزي في العالم، علماً أنها ليست المرة الاولى

القاب تكريمية عربية ودولية. برأيكم، ما هي العوامل والمعايير التي أدّت الى هذا الاختيار وما هي

التي يقع فيها الاختيار عليه لحمل

نقاط القوة التي يتميّز بها القطاع المصرفي اللبناني؟ معلوم أن لبنان عاش في السنوات

القليلة الماضية ظروفا بالغة الدقة والصعوبة، ومنذ اغتيال الرئيس الشهيدرفيق الحريري في شباط 2005، مرّت البلاد بسلسلة من الاضطرابات الامنية والاغتيالات والتفجيرات وبمراحل متعاقبة من التجاذبات السياسية، وما ان بدأت تلوح في الافق تباشير تحسّن في المناخ العام، لا سيما مع انتظام جلسات الحوار الوطني، حتى جاء العدوان الاسرائيلي بشراسته غير المسبوقة ليكبد البلاد أضرارا هائلة وخسائر بشرية ومادية جسيمة.

في سياق هذه الاوضاع المتردية والمتمادية طوال سنة ونيف، لم يكن من السهل اطلاقا المحافظة على الاستقرار النقدى وعلى متانة القطاع المصرفي، وسمعة لبنان المالية في اسواق رأس المال.

فالبلد يعاني من مديونية عامة متفاقمة ومن ركود اقتصادي واضح ومن خلافات سياسية محبطة للعزائم، أي باختصار من كل ما من شانه نظريا اضعاف الثقة بلبنان وبآفاقه المستقبلية. ولكن، رغم هذه الصورة

القاتمة، ظلَّت الليرة اللبنانية صامدة، متماسكة، وزادت موجودات القطاع

المصرفي اللبناني بوتيرة متنامية، وبقيت سندات الدين اللبنانية، الحكومية والخاصة، تستقطب المستثمرين العرب والاجانب في الاسواق المالية، الاقليمية والدولية. ان الفضل في ذلك كله يعود الى السياسة النقدية الحكيمة التي

انتهجها المصرف المركزي والى الاجراءات المتتالية التي اتخذها سواء من طرف واحد أو بالتنسيق والتشاور مع جمعية مصارف لبنان. فقد اسفرت

أبو جودة: وجود الحاكم حال دون سحب رساميل كبيرة خلال الحرب.. والثقة بالقطاع تتزايد

الحدث ايفاءً لحقه وتتويجاً لمسيرته في

خدمة وطنه في مرحلة هي من الاصعب في

هذه السياسة عن تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي الذي بلغ مستويات قياسية غير مالوفة عندنا، ما عزز قدرة مصرف لبنان على التدخل في السوق عند الضرورة للحفاظ عل استقرار عملتنا الوطنية. كما رافقت هذه التدخلات هندسات مالية مبتكرة ومتلائمة مع التطورات السياسية والميدانية، بحيث استطاع لبنان تجاوز مختلف الاوضاع الامنية والاقتصادية الصعبة دون أن يتزعزع استقراره النقدي ودون

وهذا انجاز استثنائي لا يستهان به، يستحق صاحبه كل ثناء وتقدير. كيف ترون المرحلة المقبلة على صعيد القطاع المصرفي اللبناني؟

أن يصاب نظامه المصرفي بالوهن أو

الضعف، بل العكس ازداد مناعة وقوة.

يدرك الجميع ان القطاع المصرفي اللبناني الذي راكم خبرات واسعة على مدى السنوات الماضية، كان قبل الحرب الاخيرة يجتذب الودائع والاستثمارات بشكل متزايد، ما جعله يبحث عن مجالات وأسواق جديدة لتوظيفاته، ويعتمد سياسة التوسع الاقليمي لخدمة الاقتصادات في المنطقة العربية وأفريقيا.

واليوم نرى أن لبنان سيشهد من

أما بخصوص موضوع نقاط القوة

التي هي خير من يدرك وضع هذه

جدید مرحلة اعادة اعمار لما هدّمه العدوان الاسرائيلي، ما يجعل السوق المحلي بأمسّ الحاجة الى تمويل داخلي للورشة الاعمارية، يواكب ويساند الهبات والمساعدات الخارجية، العربية والدولية، ويشكل قاطرة لانهاض العديد من المؤسسات المنكوبة، فى القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية.

تحديات النمو المستقبلية.

سوف يتعين على المصارف

المؤسسات ومزاياها التفاضلية في السوقين المحلي والخارجي، دراسة السبل الناجحة لإعادة تشغيل المؤسسات المتوقفة عن الانتاج، حرصاً على ديمومتها وعلى العمالة الوطنية، وتفعيلا لدورها في إعادة تنشيط الحركة الاقتصادية وتأمين النمو المتوازن والمستدام. من هنا تأتى حالة التعبئة العامة التي يعيشها القطاع المصرفي في الوقت الراهن، والتي تتمحور حول دراسة الآليات الكفيلة بمساعدة المؤسسات المعنية على استيعاب صدمة الحرب والتمتع بمقومات الصمود والبقاء، وحول توفير الحاجات اللازمة لمواجهة

على قيمة استثماراتهما. كما ان زيادة

رساميل المصارف تنفيذاً لاتفاقية بازل،

هي من أهم العوامل التِي جعلتِ القطاع

هل تتوقعون ان يؤدي هذا الاختيار

الى زيادة الثقة في القطاع لا سيما في

هذه الظروف الاقتصادية وهل سينعكس

لا شك من ان اختيار سلامة افضل

حاكم مصرف مركزى في العالم من

شأنه تعزيز وتدعيم ثقة المودعين

والمستثمرين بالقطاع المصرفي اللبناني

والتي ستترجم حتمياً في زيادة ملحوظة

في حجم ودائع المصارف. ان لبنان بحاجة

نظراً لأوضاعه الداخلية غير المستقرة

يع صورته في المحافل الخارجية

ذلك برايكم زيادة في جذب الودائع؟

المصرفي اللبناني محصنا وصلبا.

المشاركة في تحمل العبُّ.

المكان المناسب..

رئيس مجلس الادارة والمدير العام في البنك اللبناني الكندي جورج أبو جودة ما هي أهمية حصول حاكم المصرف المركزي اللبناني على هذا اللقب؟

أن فوز رياض سلامة حاكم مصرف لبنان بأبرز جائزة تقدير خصّته بها مجلة يوروماني المالية العالمية كأفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006 بحضور أكثر من 400 مدعو من المشاركين في الاجتماعات السنوية وعدد كبير من رؤساء مجالس إدارات معظم المصارف الاول في العالم لهو حقاً فخر واعتزاز لجميع اللبنانيين عموما وللقطاع المصرفي اللبناني خصوصاً. فهنيئاً بهذا الحدث التاريخي العظيم للبنان.

مهما قيل عن أهمية هذه الجائزة يبقى الحديث عنها قليلا بالنسبة للفوائد المادية والمعنوية التي ستنعكس ايجابآ على وضع أسواق لبنان المالية والتي نحن بحاجة ماسة اليها بعد ان تأثرت من جراء الحرب الاسرائيلية الاخيرة والتي تفاعلاتها لا تزال تضفى بظلالها على الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي. ان هذا الحدث الاول من نوعه في المنطقة له فوائد معنوية كبيرة من حيث رفع صورة لبنان عالياً في الخارج واختيار رياض سلامة لهذه الجائزة برهن للعالم



أن للبنان مخزوناً من الرجال العصاميين الذين يعملون بصمت بعيدين عن الاضواء والصراعات السياسية، ويعطون وطنهم دون حساب كل ما يملكون من علم وخبرة وإبداع. فهنيئاً للبنان بوجود سلامة على رأس مؤسسة مصرف لبنان. برأيكم ما هي العوامل والمعايير التي

أدت الى هذا الاختيار وما هي نقاط القوة التي يتميز بها القطاع المصرفي اللبناني؟ لم يكن من باب الصدفة اختيار رياض سلامة حاكم مصرف لبنان لجائزة أفضل حاكم مصرف مركِزي في العالم لعام 2006

انما كان قراراً صائباً حيث جاء هذا

استطاع سلامة من أن يدير بنجاح تام جميع الازمات المالية التي نشبت

في لبنان حيث جميع الاسواق اللبنانية المالية بقيت صامدة ولم يحدث اي تهافت على المصارف لسحب ودائع أو بيع مبالغ كبيرة من العملة الوطنية، وهذا يعود الى السياسات النقدية التي رسمها مصرف لبنان وكانت نتائجها ايجابية من حيث حافظت على القيمة الشرائية للعملة الوطنية في ظروف سياسية وأمنية غير مستقرة ابتداءً من الاعتداء على الوزير ة وما لحقها من اغتيالات عدة شخصيات سياسية واعلامية وكان أبرزها استشهاد دولة الرئيس رفيق الحريري بالاضافة الى عجز كبير في الخزينة المالية ومديونية مرتفعة. كذلك اتبع هندسات مالية جيدة مثال عمليات السواب واصدار شهادات ايداع بالدولار الامبركي مما أمّن استقرار لسعر صرف

الليرة وتثبيت معدلات الفوائد. لقد كان لسلامة دوراً محورياً في تنمية الوضع المالي المحلي والاقليمي للبنان وفي حماية استقراره النقدي من خلال مستوى مهنى رفيع وفهم عميق في عالم

المال والمصارف والاقتصاد. كل هذه العوامل أدت الى اختياره لنيل جائزة أفضِل حاكم مصرف مركزي في العالم.

التي يتمتع بها القطاع المصرفي اللبناني يمكننا الجزم أن هذا القطاع يتمتع بقوة وسمعة شهدت لهما المصارف الدولية وقد تجلت هذه الثقة من خلال تسهيلات اضافية اعطيت للمصارف اللبنانية في أيام الحرب الاخيرة من مراسليهم في الخارج. وهذا يعود الى الانظمة والقوانين الصادرة من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف والتي حصنت هذا القطاع من تداعيات الازمات التي حصلت بلبنان. ا يتميز قطاعنا المصرفي بكونه يقدم لزبائنه فرص استثمارية كبيرة من خلال الخدمات والمنتجات التجارية المتنوعة. ان الادارات القيمة على هذا القطاع بالاشتراك مع مصرف لبنان يبذلون جهوداً حثيثة وجادة من أجل تحديث معايير العمل المصرفي وتطويرها وممارستها بما يتناسب وقواعد الحكومة وادارة المخاطر والرقابة ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وتنقية القطاع من خلال قانون

الدمج المصرفي. حيث هذا القانون اعطى

مِزيد من الثقة للمستثمرين والمودعين

لأن المستثمر والمودع باتا مطمئنين

سياسيا وأمنيا واقتصاديا فكانت لتلك الجائزة الفضل لتحسين هذه الصورة واعادة الثقة به. ان وجود سلامة على رأس الهرم المصرفي اللبناني حال دون سحب رساميل كبيرة من المصارف اللبنانية خلال فترة الحرب الاسرائيلية الاخيرة حيث ان مجموع المبالغ التي تم تحويلها الى الخارج لم تتعدى الـ3 بالمئة من مجموع الودائع في البنوك اللبنانية وقد بدأ معظمها يرجع

الى لبنان. ان المبادرات المشكورة من

"آروب للتأمين

المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودول الخليج في دعم احتياط مصرف لبنان بالعملات الاجنبية جاءت لتثبيت هذه الثقة. علينا نحن كمصرفيين العمل دائماً بكل ما لدينا من طاقات للمحافظة عليها لأنها هي العامود الفقري لنمو قطاعنا

داخلياً وخارجياً. كيف ترون المرحلة المقبلة على صعيد القطاع اللبناني؟

شهد القطاع المصرفي اللبناني نموا كبيرا خلال الاعوام الماضية وقد تمكن من استثمار قسم كبير من الكتلة المالية التي انتجتها التطورات النفطية في دول الخليج العربي كما تمكن من استقطاب عدد كبير من اللبنانيين غير المقيمين. اصبحت الصناعة المصرفية في لبنان تواجه تحد كبير نظراً للوضع الاقتصادي الحالي وضيق العمل في الاسواق المحلية فكان على القطاع المصرفي اللبناني رسم استراتيجية متنامية الاهمية حيث أخذت بعض المصارف تتوسع وتزيد في حضورها الاقليمي عبر تأسيس مصارف أو فروع تابعة لها في بعض الاسواق المجاورة مثل الاردن ومصر والجزائر وسوريا والسودان، كما زاد حضورها في الاسواق المالية

الازهري: الهندسات المالية الجديدة حصنت القطاع المصريَّ من التداعيات

نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في بنك لبنان والمهجر سعد

هناً سعد الازهري حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لاختياره أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم للعام 2006 من قبل المؤسسة المالية العالمية "Euromoney" وقد اعتبره فخر لجميع اللبنانيين.

وأشاد بدور الحاكم الفعّال في صمود لبنان ضد الازمات المالية التي واجهته في السنوات الاخيرة، حيث تمكن المصرف من تكوين

13 مليار دولار أميركي كما أنه اتبع هندسات مالية جديدة مثل عمليات الـSWAP واصدار شهادات إيداع بالدولار مما أمن استقراراً لسعر صرف الليرة اللبنانية واستقرارا لمعدلات الفوائد كما حصن القطاع المصرفي اللبناني من تداعيات الازمات التي

عصفتِ بلبنان.

وقد أضاف الازهري أن نيل رياض سلامة لهذه الاجازة شعرنا بالفخر والاعتزاز خاصة وأنها الجائزة العالمية الاولى التي يحصل عليها حاكم مصرف

احتياطات بالعملات الاجنبية بلغت مركزي عربي. هذه الجائزة عزّزت ومستقبله المالي والاقتصادي.

على تقديم أكبر دعم ممكن للبنان.

ثقة العالم بالقطاع المصرفي اللبناني ولقد نوه جميع المسؤولين الدوليين الذين قابلتهم في

سنغافورة بفريق العمل الاقتصادي والمالي اللبناني وعلى راسهم دولة رئيس مجلس الوزراء ووزيري المالية والاقتصاد وحاكم المصرف المركزي كما اعربوا عن ثقتهم الكبيرة بهذا الفريق مما يشجع المؤسسات المالية وصناديق التنمية والاستثمار والدول



أقامت شركة آروب للتأمين التابعة لمجموعة بنك لبنان والمهجر حفل استقبال لمناسبة انتقال مقرها الى مبنى البنك في شارع فردان حضره عدد وحذر الازهري من عدم استقرار

كبير من رؤساء التحرير والصحافيين اضافة الى مدراء البنوك. والقى نائب رئيس مجلس الادارة، مدير عام بنك لبنان والمهجر سعد الازهري كلمة بالمناسبة لفت فيها الى

أجواء اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في سنغافورة والتي تميزت بظهور اجماع عربي ودولي لمساعدة لبنان على تخطي أثار الحرب والقيام

بالاصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية... ما يبش بنجاح مؤتمر

تنتقل الى فردان

الساحة الداخلية والذي من شأنه تفويت الفرصة الذهبية لمساعدة لبنان، مشيرا الى إشادة جميع المسؤولين الدوليين الذين قابلهم بفريق العمل الاقتصادي والمالي اللبناني.

وأعرب الازهري عن فخره واعتزازه لنيل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة جائزة Euromoney كأفضل حاكم مصرف مركزي في العالم لعام 2006.

الاعمار وإلا قتصا

القصار؛ ميزتان للقطاع.. متانته وحكمة السياسات النقدية والمصرفية للمركزي

مدير عام فرنسبنك نديم القصار كان معه الحوار التالي:

ما هي أهمية حصول حاكم المصرف المركزي اللبناني على هذا اللقب؟

إن حصول الحاكم على هذه الجائزة حدث كبير ومميّز لم يحظ به أي حاكم مصرف مركزي في العالم العربي منذ إطلاق هذه الجائزة، وهو أمر يعتز به جميع اللبنانيين عموماً والقطاع المصرفي اللبناني على وجه

وإن منح "Euromoney" سلامة هذا التكريم، إنما يمثل تتويجاً لقيادته لمصرف لبنان المركزي . وقد استطاع أن يثبت مقدار حكمته الكبيرة التى تجلت خصوصاً في مراحل صعبة ودقيقة عاشها لبنان ، كان من بينها على سبيل المثال لا الحصر عناقيد الغضب الإسرائيلية في عام 1996 ، والأزمة الوطنية الكبرى التي مرّ بها لبنان من جراء إغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ، وصولًا الى آخرها ، وإنشاء الله أخيرها ، الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان بكل تداعياتها الإقتصادية والمالية

وقد لعب سلامة دوراً محورياً في تنمية الموقع المالى والمصرفي للبنان على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي حماية استقراره النقدي، وتطوير قطاعه المالي والمصرفي وتوسيع رقعة انتشاره إقليمياً وعالمياً ، وذلك من خلال فهم وخبرة عميقة بعالم المال والمصارف والإقتصاد.

وإن أهمية هذا التكريم الدولي تكمن في تقدير المجتمع الدولي وثقته بحكمة وسلامة السياسات النقدية والمصرفية التي أدارها لبنان خلال السنوات السابقة ، وأيضاً بقوة وسلامة عمل القطاع المصرفي اللبناني حتى في أحلك الظروف وتجاوزه إياها بكل نجاح. وهذا بلا شك سيقوي من مكانة القطاع المصرفي اللبناني في الصناعة المالية الدولية ويعزز من ثقة القطاع المصرفي العالمي بمستقبل الصناعة المصرفية في لبنان.

برأيكم ما هي العوامل والمعايير التي أدت الى هذا الإختيار ؟

إن حصول الحاكم على هذه الجائزة العالمية إنما جاء بسبب تكامل مجموعة من العوامل والمعطيات النقدية والمصرفية المهمة كان أبرزها تعامل الحاكم الناجح

الواقع بأمرين جوهريين: الأول قوة ومتانة الصعبة التي مرّ بها لبنان.

والحكيم مع التحديات الكثيرة والشائكة

التي واجهها لبنان وخلال العدوان الاخير

بقيت الأسواق النقدية والمصرفية صامدة.

ولم يحدث تهافت على المصارف لسحب

ودائع أو بيع مبالغ كبيرة من العملة

اللبنانية، وتعالى الحاكم عن المشاحنات

السياسية، وأسس العمل الحكيمة والسليمة

التي وضعها الحاكم في مصرف لبنان

والتي حصنته في مواجهـة الأزمات، وتنسيقه

الحاكم هذا اللقب الدولي المهم إدارته

الناجحة للوضعين النقدي والمصرفي

والمرونة التي ميّزت تعاونه مع المصارف

في لبنـان والتي ساعدت على إرساء قواعد

سليمة للعمل المصرفي اللبناني مما زاد من

قوته الإقتصادية ومناعته المالية، الى

جانب الهندسات المالية المتميزة التي

أدخلها الى السوقين النقدية والمالية

وكان أبرزها عمليات المقايضة وإصدار

شهادات إيداع بالدولار الأميركي وتدعيم

تصنيف المصارف المحلية وإصدار سندات

اليوروبندز في تشرين الأول 2005، وآذار

هل تتوقعون أن يؤدي هذا الإختيار الى

زيادة الثقة في القطاع لا سيّما في هذه

الظروف الإتقصادية وهل سينعكس ذلك

إن الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني

برأيكم زيادة في جذب الودائع ؟

تجاوز الأزمات.

2006 بنجاح باهرٍ.

والثقة بمستقبل هذا القطاع.

اللبناني، ورافداً رئيسياً لعملية نموه وتنميته الإقتصادية والإجتماعية، وكان على الدوام لاعباً رئيسياً في عملية إعادة البناء والإعمار. واليوم، ومع إنطلاقة عملية إعادة بناء وإعمار جديدة، فإن اللبنانيين يتطلعون مجدداً الى دور رائد للقطاع المصرفي اللبناني في هذه العملية، الى جانب ما قد يحصل عليه لبنان من مساعدات مالية دولية . وهناك اليوم جهود تبذل على مستوى المصارف اللبنانية، وبالتنسيق بين البنك المركزي وجمعية المصارف، من أجل تحديد السبل العملية للتعامل بمرونة كاملة مع الحالات المصرفية التي انتجها العدوان الإسرائيلي كل على حدة لتحديد من جهة مهلة تأجيل الدين والمطلوب لمعاودة الإنتاج على الصعيد المؤسساتي وبناءً ما تهدّم على الصعيدين الفردي والإنساني

الى جانب دورها التمويلي في مرحلة إعادة البناء والإعمار، دور حيوي كعامل مساعد في إستقطاب الرساميل والإستثمارات العربية والأجنبية، وتجديد الثقة الدولية والعربية بمستقبل لبنان الإقتصادي وذلك من خلال تطوير شراكات العمل والتحالفات الإستراتيجية مع مؤسسات مصرفية ومالية إقليمية وعالمية .

وصلابة وسلامة القطاع المصرفي، وإثباته في كل الأوقات بأنه قادر على مواكبة الأزمات والصعوبات والتحديات بكل مرونة ونجاح والنمو رغم كل الظروف. والأمر الثاني هو سلامة وحكمة ونجاحة السياسات النقدية والمصرفية التي تبناها مصرف لبنان وفعالتها في تحقيق وترسيخ الإستقرار النقدى والمصرفي في لبنان رغم الظروف

ولا شك في أن حصول الحاكم على هذا اللقب الدولي سيزيد من إيجابية الصورة العامة، وسيعزز من تقدير المجتمع المصرفي والمالي الدولي للقطاع المصرفي اللبناني

كيف ترون المرحلة المقبلة على صعيد القطاع المصرفي اللبنانيي؟

المعلوم أن القطاع المصرفي اللبناني

يشكل أحد الأعمدة الأساسية للإقتصاد المتميز مع القطاع المصرفي للتخفيف من ومن العناص الأساسية أيضاً لمنح من جهة ثانيـة.

ومما لا شك فيه أن للمصارف اللبنانية،

أصغر حاكم مصرف مركزي في العالم.

سیاساته وخیاراته؟

حبيب: حماية الليرة كان قرارا صائبا.. والثمن الذي دفع كان لا بد منه رئيس مجلس ادارة ومدير عام بنك انتركونتيننتال سليم حبيب ما هي أهمية أن ينال حاكم مصرف لبنان جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في

> ان للجائزة أهمية كبرى لا سيما في هذه المرحلة التي يمر بها لبنان، حيث شنت عليه حرب كبيرة سعت الى تخريب اقتصاده وضرب قوته المالية، وباتت واضحة الآثار الكبرى لهذا العدوان والاضرار المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اللبناني. واذا كان من الممكن تحديد الاضرار المباشرة واحصائها، الا ان الاضرار غير المباشرة لا تزال قيد الدرس والمتابعة وسنحتاج الى بعض الوقت قبل تحديدها. ان نيل الحاكم لهذه الجائزة في هذه الظروف يؤكد ان السياسة المالية المتبعة هي سياسة حكيمة جداً وتؤدي الى خلق الثقة بهذه السياسة من قبل كل الدول،

وبالتالي هي ثقة بلبنان كبلد. وهنا لا بد من الاشارة الى تراكم الثقة بالحاكم. حيث انها ليست الجائزة الاولى بل هو سبق أن نال جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي في الشرق الاوسط، وكان عندها

ما هي العوامل التي أدت الى هذا الاختيار

ان البلد تعرض خلال السنوات الماضية الى هزات ومشاكل متنوعة، فقد واجه سلامة خلال ولايته حربين مع اسرائيل، وأزمات اقتصادية، مفاعيل اغتيال الرئيس رفيق الحريري والضغوط السياسية التي تلتها، وقد عالجها كلها الحاكم بحكمة

يجب ان يدفع.

كبيرة وأوجد هندسة مالية رائعة للحفاظ على القطاع المصرفي.

وأخيراً الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان في 12 تموز ورغم كل اعبائها وتبعاتها تمكن القطاع المصرفي من تجاوزها بسلام وبقي القطاع قوي لأن العالم كله رأى ان الاخطار كانت ضخمة ولكن الثقة كانت حاضرة ولم تحصل أي هزات وقد زادت ثقة المستثمرين الاجانب والعرب اليوم بالقطاع

المصرفي اللبناني. طرحت علامات استفهام كثيرة حول سياسة سلامة في موضوع الحفاظ على الليرة واعباء هذه السياسة المالية، وهل كانت مفيدة أم لا... ولكن هل تعتبر ان نيله هذه الجائزة اليوم هو تأكيد على صحة

أنا اعتقد ان سياسة حماية الليرة كانت سياسة سليمة لأن بلد مثل لبنان كان في

ذلك الوقت خارج من حرب طويلة وقاسية وأزمات حادة، كان بحاجة ماسة إلى استقرار بعملته الوطنية، وحمل المستثمر على الوثوق بهذه العملة، بتامين بنية مناسبة للعمل، واعتقد ان الثمن الذي دفع كان 2006 وفي الظروف التي مرّت كان الضغط

والدليل على ذلك انه في عامى 2005 -على الليرة بسيط ولم يهرب أحد من هذه العملة أو سعى الى تحويل أمواله الى عملة أجنبية، بل العكس بقي الطلب عليها من قبل بعض المستثمرين مستمر والثقة كانت كبيرة والمستثمرين لم يسحبوا أموالهم.

هل عادت الحركة اليوم الى ما كانت عليه قبل العدوان؟ كيف ترى المرحلة المقبلة؟ الحركة تعود تدريجياً، ولكن تحتاج الى وقت لكي تصل الى ما كانت عليه قبل

ولكني أرى أن مستقبل القطاع في لبنان زاهر لأنه قطاع متطور جداً ويلاحق التطورات الحاصلة في العالم.

وسواء بجهود لجنة الرقابة على المصارف وعلى راسها وليد علم الدين أو الحاكمية، فإن القطاع يطبق أحدث المعايير ومن بازل I الى بازل II وبشكل سليم جداً، واليوم لبنان هو الاول بين مصارف الثرق الاوسط في تصنيف إدارة المخاطر والحكومة، وخلال العام 2007 سيكون لبنان قد حقق كل

ان القطاع متين والثقة تتثبت بإدراك العالم لحكمة مصرف لبنان وعلى رأسه الحاكم الذي يدير السياسة المالية بشكل

أنا لا أعتقد ذلك على الاطلاق، بل

على العكس فإن الكلفة كإنت ستكون

أضعاف ما كانت عليه. ففي أحيان كثيرة

لا نقيس الربح بل نقيس حجم تفادي

الخسارة وهذا بحد ذاته ربح لا يستهان به.

ولو تركنا سعر الليرة للسوق لكان علينا

أن نواجه غلاء المعيشة وتفاقم الإعباء

وزيادة البطالة وكل ذلك سينعكس أيضا

على موازنة الدولة، وستكون كلفة كبيرة

حتى الأن استطاع الحاكم ان يحافظ من

خلال الاساليب التي يبتكرها على الليرة

مع حفاظه على الاحتياط وتأمين السيولة.

القطاع المصرفي اللبناني؟

يناله القطاع منذ 13 عاماً.

الاقتصاد ككل.

القطاع المصرفي؟

التوظيف.

متطورة جداً.

وهذا هو سر نجاحه.

كيف ترون تاثير هذه الجائزة على

لقد حصلنا على هذه الجائزة منذ زمن

بعید، منذ ان عین ریاض سلامة حاکما

للمصرف المركزي، فهذه كانت جائزة

القطاع، وما الجائزة اليوم الا ترجمة عملية

من جهات دولية مختصة لذلك الربح الذي

ان الامر كله يعود الى كلمة استقرار...

والحاكم هو عنصر الاستقرار هذا.. الذي

بدوره يسهم في جذب الودائع وأكثر من

ذلك في تنشيط حركة الاستثمارات في

كيف ترون المرحلة المقبلة بالنسبة الى

ان الحرب الاخيرة أدت إلى رحيل %3.5

من الودائع كما قلنا، الله أن هذه الودائع

قد عادت بمجملها، وبالتالي مشكلتنا ليس

بجذب الودائع، الا أن الهم في المرحلة

المقبلة، وهي مرحلة يمكن أن نقول

عنها مرحلة صعبة وليست مستحيلة هو

في التوظيف، فالوديعة اذا لم نتمكن من

توظيفها بربح مقبول يصبح وجودها

عبِّ على المصرف لأننا ندفع عليها

الفوائد. وفي بلد يبلغ ناتجه المحلي

20 مليار دولار وتعادل الودائع فيه 3

أضعاف الناتج، فإن ايجاد التوظيف

الملاءم لكل هذه الاموال أمر صعب. واذا

تقلصت حاجة الدولة للاستدانة بفعل

المساعدات والهبات والقروض الواردة،

فإن المصارف ستواجه مشكلة في

ونحن لا نقول أننا في لبنان لم نعد

نمتلك الطاقات التوظيفية بل هناك حاجة

كبيرة للتوظيف لا سيما ان البلد يحتاج

الى خلق فرص عمل في وقت بلغت فيه

نسبة البطالة %20. ولكن لتحقيق ذلك

نحتاج الى مرونة في التشريعات وسياسة

اقتصادية حكيمة، واقرار اللامركزية

وتقليص كلف انشاء اعمال جديدة

والاوقات التي يطلبها تاسيس أي عمل

وهي تنعكس كلفاً مالية. وعدا عن ذلك

فإن القطاع المصرفي يعمل وفق آليات

وهنا أود أن أختم أن لبنان عليه أن

يكون فخوراً بأن لديه حاكم مركزي كرياض سلامةٍ، أثبت تفوقاً واستطاع

طوال سنوات أن يكون مستقلًا سياسياً

توصیات بازل II.

مرتضى: ثبات سعر الصرف دون زيادة الفوائد حمى القطاع من الاختلال...

مدير عام فرست ناشيونال بنك ياس مرتضى .. تحدث أيضاً عن أهمية هذه

ما هي أهمية أن ينال حاكم مصرف لبنان جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي

أثبت سلامة أنه رجل الايام الصعبة، ولم ينل هذه الجائزة الا بعد أن أمضى أكثر البلد صعوبات كبيرة تمكن من تخطيها مرة تلو المرة، فخرج بألف خير، وهذا يثبت قدرته على امتلاك الحكمة والابتكار مصرفية على هذا المستوى تمنح لبلد لبنان أكبر منه بأضعاف، الا أن سلامة كان وهو عنصر الثقة، فلبنان كمركبة تقوم على 3 قوائم هي السياسة والاقتصاد والنقد، الا ان الوضع السياسي غير مستقر، والاقتصادي كذلك، أما القائمة المحافظة على ثبات هذه القائمة، عبر تثبيت الثقة بالعملة الوطنية على الرغم من الاثر السلبي للسياسة والاقتصاد على هذه العملة، وبذلك لعب الحاكم دوراً أكبر بكثير مما عليه رغم أنه لا يتدخل بالسياسة والاقتصاد، ولكنه قادر على عزل النقد عن كل المشاكل المحيطة، السياسية والاقتصادية، في بلد يعاني من نسبة دين هي الاعلى بالعالم نسبة الى الناتج المحلي، ووضع الادارات حدّث

وبسبب القدرة العالية لسلامة، فإن حرب بحجم العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان، لم يؤد الى رحيل الودائع، واقتصر سحب الاموال على ما نسبته ما بين 3 و%3.5 من مجمل الودائع اللبنانية وهي نسبة متدنية جداً، وهذا اذا دل على شيء فيدل على الثقة اللامتناهية بإدارة القطاعين المالي والمصرفي في لبنان.

وما حصل أخيراً ليس أكثر من تاكيد على تجربة طويلة مع الحاكم اتسمت كلها بالادارة الحكيمة، ولعلّ المحطة الاهم كانت أثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وكانت هذه كارثة كبرى كون الرئيس الحريري هو عنوان نهضة لبنان، وبرحيله طرحت علامات استفهام كبرى حول مصير البلد، ورغم ذلك الجو من اللاستقرار واللاثقة



تمكن سلامة من السيطرة على الوضع وما لبثت الودائع التي خرجت من القطاع ان عادت بفعل الثقة وقد لاحظنا حركة ايجابية للغاية مطلع العام 2006، اذ كان الوضع الاقتصادي جيد ولبنان استقطب

وهنا لا بد أن أؤكد أن الحاكم استطاع السابق. وهو أمر في غاية الاهمية بالنسبة

ما هي أهمية ثبات نسب الفوائد

اذا حصل أي اختلال بالفوائد، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على المصارف، اذا افترضنا ان الفائدة زادت من 8 - 9% الى %15، فما سيحصل هو الآتي: المصارف لديها ودائع قصيرة الاجل، في حين ان استثماراتها في سندات الخزينة طويلة الاجل بمعدل سنتين، وبالتالي فالمصارف ستضطر الى دفع الـ15% في حين لن تحصل على النسب نفسها، واذا عرفنا ان %60 من ودائع المصارف موظفة في سندات الخزينة نستطيع ان نقدر حجم الخلل الكبير الذي سيحصل وسيؤثر على الرأسمال، وهذا الخلل سيخلق قلقاً لدى المودعين ما سيؤدي الى خروج العديد من

لطالما أثير موضوع حماية الليرة، وقيل أن كلفة تثبيت سعرها كانت كلفة مرتفعة وتطرح علامات استفهام حول صحة هذا الخيار، هل تعتبر هذه الجائزة

كان له كلفة على مصرف لبنان، وهذا أمر صحيح ولكن السؤال لو لم نقم بحماية الليرة هل كانت الكلفة أقل؟

ان يسيطر على سعر الليرة والودائع خلال الحرب الاخيرة من دون أن يستعمل أهم الادوات وهي الفائدة على العملة الوطنية ولم نشهد ارتفاعات كبيرة في الفوائد كما

رغم أنه من المتداول به ان المصارف

دليل على صحة هذا الخيار؟

لا شيء لا كلفة له، فحماية سعر الليرة

ان اختيار حاكم مصرف لبنان كأفضل حاكم مصرف مركزي في العالم أمر يؤكد النجاح الكبير للبنان، لأننا نتحدث عن جائزة على مستوى العالم وليس على مستوى المنطقة، وبالتالي المقارنة في هذه الحالة تكون مع المصرف الفيدرالي الاميركي والمصرف المركزي الفرنسي والمؤسسات الشبيهة في اهم وأكبر دول ما هي المعايير التي أدت الى هذا الاختيار؟ ان المهارة والقوة تظهران في الايام الصعبة وليس في الايام الطبيعية، وقد ودائع كبرى. من 10 سنوات في هذا المركز ومرّت على في حل المشاكل لا سيما أن أكبر جائزة الى القطاع المصرفي. صغير مثل لبنان، مع العلم أن مشكلات بالنسبة الى المصارف؟ قادراً على المحافظة على أمر أساسي الثالثة فهى النقد وقد تمكن الحاكم من

الودائع فتزيد الخسارات وندخل في دوامة

كرة الثلج.. حققت ارباحاً كبرى بفعل الفوائد العالية التي وضعت في التسعينات، وهي من المآخذ على الحاكم؟

هذا كلام غير دقيق، فمن المعروف ان المصرف هو وسيط يأخذ الوديعة ويعيد توظيفها، والفارق هِو الربح، وغالباً ما يكون الفارق محدوداً، وبالتالي فلا مبرر لهذا الكلام عن ارباح خيالية.

وقدرته على زيادة جذب الودائع يرتبطان في THE COMPLETE BANK-CARD AND ATM SOLUTION PROVIDER IN THE MIDDLE EAST AND AFRICA ACQUIRING CARD MTA DRIVING & MONITORIN CHIPS MAGNETIC PERSONALIZATIO CENTER THE FULL SAME SERV WILM MELMORK SUDAN AFGHANISTAN SYRIA LEBANON JORDAN YEMEN CreditCard Services Co. Sal Capital: LL 10.000.000.000 ANy paid, R.C.B 62620 Registered at the Central Bank of Lebania as a Financial Institution under number 30 150 Commodore Street, Beinst 11032120 - P.O.Boc 113 - 6406, Lebanos E-mait infeliosclebaron.com - Tel 961 1 742 555 - Fax 961 1 352 281

حيدر؛ السرقة والمقايضة تختصران تعاطى الحكومة مع إعادة الإعمار تبرعات لجسرين تنتظر في الادراج ورفض عرض تركى لبناء قريتين

حتى الآن مجلس النواب في عطلة..

ولكن المواكبة كانت تتم بشكل ما ، لا

سيما من خلال عمل لجنتين اساسيتين

هما لجنة المال والموازنة ولجنة الاشغال

اللتين سعيتا الى مواكبة الاحداث في

شأنى الاغاثة وإعادة الاعمار، لكن على

مستوى القوانين لا يوجد تحرك جدي،

اذ تم تبليغنا من قبل الحكومة ان هنالك

سلة قوانين لمعالجة هذه المواضيع

سترسل الى مجلس النواب، جاء ذلك على

لسان وزير المالية ومجلس الانماء والاعمار

قد استمعنا الى بعض الخبراء وبدأنا في

صياغة مجموعة اقتراحات قوانين، لكن

بعدما أعلنت الحكومة عن وجود "سلة"

تعالج ذيول العدوان عندئذ جمدنا عملنا،

على أن نرى ما تقترحه الحكومة ونضع

من هي الجهات التي ستعمل مباشرة في

في الجنوب ، مجلس الجنوب وهو الجهة

القانونية المناط بها هذه المهام، اما في

المناطق الاخرى فلم يتم بعد حسم هذا

الكلامعن

تخصيص أموال

الاعمار لغايات

أخرى شبه أكيدا

يجري الحديث عن عراقيل تقف في وجه

نعم هذا صحيح فعلى سبيل المثال

بقيت دولة الامارات ثلاثة اسابيع بانتظار

رئيس الحكومة لاعطاء موافقته على تبني

الامارات قطاعي المدارس والمستشفيات

بكل لبنان لكن دون جدوى الى أن تدخّل

رئيس مجلس النواب لأن رئيس الحكومة

كان يريد أن تمر المساعدات عبر الهيئة

العليا للاغاثة في الوقت الذي كانت ترفض

الامارات ذلك وحتى بعد الحصول على

الموافقة عندما بوش في التنفيذ بدأ وضع

هل تكفي المساعدات المعروضة سد

واكثر من ذلك، اعتقد أنها تفوق

الحاجات في حال توفرت النية السلمية في

التعاطى مع هذا الملف، فإذا ما احصينا

المساعدات من سعودية (500 مليون

دولار) وكويتية (300 مليون)واماراتية

وقطرية وايرانية (150 مليون دولار)،

بالاضافة الى الكثير من المبادرات

الخاصة استطيع أن أقول أنها تفوق

كلفة إعادة البناء. ذلك أننى أشك في

التقديرات التي أشارت الى كلفة الاضرار

تعقيبا على ذلك وصلت تقديرات

الهدف من ذلك واضح على الصعيد

الداخلي وهو تحميل فئة وزر ما وصلت

الاضرار المباشرة وغير المباشرة الى حوالي

15 مليار دولار فما هو رايكم بذلك؟

المباشرة وغير المباشرة التي أعلنت.

كلفة اعادة الاعمار؟

وصول المساعدات، هل هذا صحيح؟

ملاحظاتنا عليه.

إعادة الاعمار؟

نحن في كتلة الوفاء للمقاومة كنا

حاورت "الاعمار والاقتصاد" النائب محمد حيدر عضو كتلة الوفاء للمقاومة وهو المتابع لملف المساعدات وإعادة الاعمار.

النائب حيدر أبدى استياءه من الطريقة التي تتعاطى بها الحكومة مع هذا الملف فعرقلة وصول المساعدات من – إماراتية وقطرية وتركية – لا يمكن تفسيرها برأيه سوى من الناحية السياسية. فالحكومة – حسب حيدر – حولت ملف الاعمار الى مادة لابتزاز الشريحة التي اسهمت بالنصر بشكل اساسى ومعاقبتها على خياراتها

أعلن رئيس الوزراء فؤاد السنيورة أن

الحكومة وضعت يدها على ملف إعادة

الواقع أن الاعلان لم يكتمل بعد، الذي

تم الاعلان عنه هو ما يتعلق بإعادة الاعمار في الجنوب أي أن الحكومة ستعمد الى دفع

تعويضات للمتضررين في الجنوب ضمن

سقف مالي وهو لكل وحدة سكنية 50

مليون ليرة لإعادة الاعمار وعثرة ملايين

للتأسيس لكن في ما يتعلق بالضاحية

الجنوبية فلم يتم حتى الآن اعلان شيء،

هناك احساس مرير أن هنالك مماطلة،

ففيما يختص بالضاحية هنالك لجنة

مؤلفة من حركة أمل وحزب الله ومجلس

الانماء والاعمار ووزارة المهجرين ونقابة

المهندسين والهيئة العليا للإغاثة، تعمل

على دراسة ملف الضاحية لكن دون أن

يصدر اي شيء عن هذه اللجنة. أما في

الجنوب فعلى الرغم من الاعلان الذي

أشرت اليه الا أنه لم يتم تنفيذ شيء منه

لا أستطيع إلجزم ولكن نعم لدينا

احساس قوي أن الامر يعود لأسباب

سِياسية وأعطي مثلا على ذلك، هنالك

أشخاص قدموا طلبات بناء جسور وأنا

شخصياً واكبت طلباتهم التي قدمت

الى وزارة الاشغال ولكن حتى الآن لم تأت

الموافقة من رئاسة الحكومة، مع العلم

أن هؤلاء مواطنين عادين ولا ينتمون لأي

جهة سياسية وهذا الامر قائم منذ 24 من

اذا كانت الدولة لا تمتلك المال اللازم

لاعادة بناء الجسور لذلك فهي تتقاعس

ربما نستطيع فهم ذلك، لكن ان تعرقل

إعادة البناء التي يتقدم بها المتبرعون

فهذا ما لا نفهمه. وأيضاً هنالك جهات

تركية غير رسمية عرضت بناء قريتين الا

ربما يعود هذا الرفض لأسباب إدارية

أعتقد أنه للإثنين معاً، مع إعطاء العامل

السياسي الحيز الاكبر هنالك شعور أن

المطلوب هو معاقبة الشيحة الاساسية

المساهمة في النصر وابتزازها وجعلها تدفع

ثمن خياراتها السياسية. والا فما التفسير

الآخر. إحساسي الشخصي أن هذه الطريقة

نشرت الصحف أن رئيس الحكومة يرغب

في أن يتم تخصيص جزء من المساعدات

القادمة الى مجالات أخرى غير إعادة

هذه ليست اقوال صحف هذه

"معلومات" ترتقي الى حدود التأكيد والا

ما هي التدابير العملية التي تقوم بها

لم تفعل الحكومة اي شيء يدل على

جدية في التعاطي مع هذا الموضوع،

اذ يقتص عملها حتى الاًن على الجانب

الاغاثي ووضع بعض التحويرات الى جانب

هل تمت المراجعة في هذا الموضوع؟

المراجعة مستمرة لكن من دون

في الاسبوع الفائت، كان هنالك اتفاق

على أن يعمد رئيس الوزراء الى عقد

مؤتمر صحفى نهار الجمعة ليطلق خلاله

أليات العمل حول توزيع المساعدات

والتعويضات فيما يخص الضاحية

هل لعبت التطورات السياسية دوراً في

أكيد هنالك خلفية سياسية ومن

هذا عن دور الحكومة ولكن ماذا عن

دور مجلس النواب؟ وهل هنالك اقتراحات

قوانين تسهل عملية اعادة الاعمار؟

الجنوبية الا ان ذلك لم يحصل.

السذاجة الاعتقاد بغير ذلك.

منع حصول هذا المؤتمر الصحفي؟

الجسور وعدا عن ذلك، لا شيء يذكر.

الحصول على جواب واضح.

الحكومة في مجال إعادة الاعمار؟

في التعاطي هي طِريقة حاقدة.

أنه لم يتم الموافقة على طلباتها.

هل يعود ذلك لأسباب سياسية؟

على الارض حتى الاَن.

الشهر الماضي.

ولیس سیاسیة؟

الاعمار فما رأيك؟

حتى نوايا لم تعلن.

الاعمار فأين أصبح هذا الملف؟

السياسية وكما اعتبر أنها وضعت معادلة جديدة قوامها تحريك ملف الاعمار مقابل تجميد طرح التغيير الحكومي وأكد على ضرورة بذل الجهود لحل هذه المشكلات والا فإن الحكومة لن تبقى. كما اعتبر ربط ملف الاعمار مع ملف عودة المهجرين هو سرقة مكشوفة. وأكد أن حجم المساعدات يفوق تكلفة إعادة بناء الاضرار المباشرة وان التقديرات حول حجم الاضرار المبالغ فيه - كما يقول - يعطي انطباعاً للخارج بأننا نتسول.

هناك من يشير الى ضرورة انهاء ملف المهجرين في الحرب الداخلية وتسوية تعويضاتهم قبل انهاء ملف التعويضات للذين تهدمت بيوتهم أو تضررت في الحرب الاخيرة عملًا بمبدأ الاقدمية، بماذا

اليوم هنالك حدث استثنائي قد حصل. وجاءت الاموال تحت هذا العنوان ان أي محاولة لتحويل هذه الاموال الى أي مكان آخر هو محاولة سرقة مكشوفة وفي

في هذا الموضوع لا أحد بريء، فقطر مثلها مثل مصر والاردن وغيرها من البلدان، نحن لا نربط علاقتنا مع أي دولة عربية بموضوع علاقتها مع أميركا أو الرائيل وان كنا ننتقد هذه العلاقة، لأننا نعتقد أن هذا ليس في مصلحة العالم العربي وخصوصا القضية الفلسطينية لكن من دون الربط، والدليل هو علاقتنا مع السعودية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً قبل العدوان رغم طبيعة علاقة السعودية مع الولايات المتحدة، وبالتأكيد لا يمكننا أن ننسى موقف قطر خلال العدوان في الوقت الذي كانت مواقف الدول الاخرى معروفة. وقطر عرضت مساعدتها فهل

هلٍ يعني انكم ستنسحبون من الحكومة

هل هنالك ربط بين موضوع التغيير الحكومي وملف الاعمار؟

يكتب له النجاح.

حزب الله لا يقف حالياً موقف المتفرج بل هو يعمل في هذا الاطار بعيدا عن الاعلام وسيعلن ما يفعله حين تدعو الحاجة إلى ذلك.

من الخطا النظر للأمور بهذه الطريقة، اذ من المفترض أن يكون ملف هؤلاء قيد المعالجة منذ العام 94 ، ولهم منذ ذلك الحين الاولوية وخصصت لهم مبالغ طائلة لحل مشكلتهم.

اليس لديكم مشكلة في التعاطى مع الحكومة القطرية ومساعدتها وهي تعتبر الحليفة للولايات المتحدة ولها علاقات

في خطابه الاخير قال السيد حسن نصر الله ان هذه الحكومة لا تبني وأنت أكدت ذلك، في المقابل هنالك اصرار على هذه الحكومة فماذا يعنى ذلك على صعيد

يحاول المقايضة بين الملفين تصل الى حدود الابتزاز نحن طرحنا موضوع تغيير الحكومة من الباب المنطقي للامور ففي اي بلد يحصل فيه ما حصل في لبنان من الطبيعي ان يلجأ الى حكومة وحدة وطنية وأنا اعتقد ان الربط بين الملفين لن

حزب الله كان قد أعلن على لسان أمينه العام عندما تقصر الدولة في موضوع الاعمار سيقوم هو بالمبادرة وفي ظل ما ذكرت متى سينفذ حزب الله تعهده؟

حاوره حسن مروه اليه البلاد على الصعيد الاقتصادي والمالي متجاهلين سياساتهم التي اوصلتنا الى هنا . لكن المشكلة هي

انعكاس هكذا تقديرات المبالغ فيها على الصعيد الخارجي حيث يدفع بالدول الراغبة بالمساعدة الى اعطائها انطباع أننا نرفع التقديرات بغرض التسول. لكن العالم الخارحي يعلم تماما حجم الاضرار الحقيقي وهذا الامر يعط صورة من عدم

أفضل الاحوال هو محاولة للعرقلة.

هذا صحيح لذلك لا يمكن القبول بالامر الواقع فلا تغيير حكومي ولا اعمار، في هذه الحال أقول لك ان هذه الحكومة لن تبقى. وهذا لا يعني بأن هنالك انقلاب

ليس قريباً نحن نحاول معالجة المشاكل لكن يبدو أن ليس هنالك من تجاوب فانهم أما يقرأون خطأ او يعملون بطريقة خاطئة.

نعم، على ما يبدو أن هنالك من

اخيار مصرفية ومالية



المصارف والتعامل مع آثار الحرب

د. مکرم صادر*

تنطلق المصارف في تعاملها مع آثار الحرب من كونها جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي اللبناني. ونظراً لحجم قروضها وتسليفاتها للقطاعين العام والخاص والبالغة ما يزيد عن 37 مليارٍ دولار فإن المصارف تجد نفسها حتماً معنية بأية أضرار تلحق بالدولة وبالمؤسسات والافراد جراء الحرب. وبفعل ذلك وبموازاته فإن المصارف معنية بقوة بعودة الدورة الاقتصادية وبسرعة إلى نشاطها الطبيعي. فحجم وسلامة أعمال المصارف مرتبط عضويأ بحجم وسلامة أعمال المؤسسات والافراد الذين ٍ يتعاملون معها. والمصارف معنية أخيراً بالوضع المستقبلي لتطور الاقتصاد اللبناني وازدهاره المستند بدوره الى الطاقة الانتاجية الفعلية والكامنة. والمصارف تبعاً لذلك معنية بجعل التِمويل عنصراً مشجعاً بحدّه الادنى لا معوقاً لنمو الاقتصاد.

في الفترة الاخيرة أي منذ توقف الحرب المدمّرة وخاصة منذ رفع الحصار غير القانوني وغير المبرر وغير الاخلاقي كثرت الطروحات من قِبل بعض الهيئاتِ الاقتصادية وبعض أهل السلّطة و/أو المعارضة التي تتناول مواجهة الآثار والانعكاسات للحرب الاقتصادية. كما تكثفت الاجتماعات واللقاءات حولها. وقد شاركت الجمعية في معظمها من خلال رئيسها ومجلس إدارتها واللجان المختصة. وإرساءً للنقاش المفيد بعيداً عن الطروحات العشوائية التي تشكل مضيعة للوقت يمكن "جوجلة" حصيلة الحركة الواسعة والكثيفة في العناص الثلاثة الآتية: من هو (أو هي) المتضرر (ة) اقتصاديا؟ ما هي حدود/ سقوف التعويضات الممكنة؟ وما هي الآليات التي يمكن للمصارف التعامل بها مع المتضررين/التعويضات!!...

على صعيد المتضررين أولا ولما كانت الحرب امرأ واقعأ وقاهرأ تمامأ كما الكوارث الطبيعية فلا بدّ من التضامن الوطني الجامع لتحمل الاضرار أسوة بالوحدة التي تجلّت في احتضان النازحين. ويعني التضامن الوطني أن نتوزع جميعاً الاعباء. فلا الدولة وحدها قادرة على مواجهة هذا الحجِم من الضرر المباش وغير المباش علماً أن ماليتها غير سليمة ومتدهورة قبل الحرب وازدادت تدهوراً بفعلها. ولِا القطاع الخاص، مؤسسات وأسراً وأفراداً، يستطيع وحده تحمل الخسائر التى نتجت وارتبطت بالحرب. فقد انتهكت أحداث لبنان المتجددة عاماً إثر عام. أما الخارج الاقليمي والدولي والذي يعزو اللبنانيون محقين اليه نشوب الحرب فعازم على المساعدة وليس على تحمل كل فاتورة الحرب وهذا طبيعي يدلّ على ذلك حجم المساعدات المعلنة حتى الآن والتي تعادل نصف الاضرار المقدرة.

ولكي يكون توزع العبء ممكنا يجب وضع خط واضح بين المتضريين فعلا وغير المتضررين. فكلما ضخمنا الاضرار كلما تراجعت رغبة وقدرة الاطراف على تحمل عبئها. والمتضررين فعلاً إما بطريقة مباثرة أي عبر تعرض موجوداتهم للهدم الكلي أو الجزئي فالمبدأ أن يصار الى تعويضهم على الاقل جزئياً. والمتضربين فعلا وغير مباشرة وبظل صعوبة القياس أي أن أضرارهم ليست في الموجودات بل في حساب الارباح والخسائر (خسارة في المخزون، في تحمل أجور دون إشغال، في تصريف السلع لإغلاق الاسواق والمعابر،...) المبدأ ان يصار الى مساعدتهم على تحمل كلفة الانتظار حتى الموسم القادم أو حتى تاخذ الدورة الاقتصادية مجراها الطبيعي

مجدداً أي من 3 الى 6 الى 12 شهراً سب طبيعة عملهم. وأياً يكن نوع الضرر أمباشراً كان أو غير مباشٍ من الضروري ان يخضع مبدأ التعويض أو المساعدة لثلاثة معايير يتمثل الاول بقرار أصحاب الشأن إعادة البناء فيما يخصّ المنازل وإعادة البناء والتشغيل فيما خصّ المؤسسات. ويكمن الثاني في تخمين وتوثيق الاضرار في الموجودات أو في حساب التشغيل (P&L) توثثقاً قابلاً للتثبت من قبِل مانح التعويض (الدولة عموماً) أو المساعدة والتسهيلات (مصرف لبنان والمصارف خصوصاً) منعاً لأية تجاوزات يخشاها اللبنانيون والمجتمع الدولي وقد شهدوا منها شواهد يندى لها الجبين في فترات سابقة. ويقوم المعيار الثالث على مشاركة المتضرر في جهود إعادة البناء أو إعادة التشغيل بنسبة عادلة فلا تزيد على سبيل المثال عن %20 بالنسبة للمنازل المتضررة ولا تقل عن %50 بالنسبة للمؤسسات المتضررة علماً أن النسب الدقيقة تتحدد لاحقاً بعد استكمال المسح والاضرار وتوثيقها وبعد التثبت

> من حجم المساعدات ووتبرة وصولها. على الصعيد المصرفي تستكمل المصارف مسح أضرار المقترضين لديها وتوثيقها. ومن المتوقع أن تنتهي مع تشين الاول. في محاذاة ذلك تعمل الجمعية مع الجهات الداخلية وتحديداً وزارة المالية ومصرف لبنان و/أو مع الجهات المالية الدولية - المؤسسة المالية الدولية (IFC)، البنك الاوروبي للاستثمار (EIB)، مجموعة البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، وكالة التنمية الفرنسية (AFD) وغيرها – على تطوير الآليات النافذة حالياً وعلى بلورة صيغ وآليات تمويلية جديدة تكون مؤاتية لمتطلبات المرحلة. ويجرى العمل وفقا للتوجهات والمرتكزات الآتية:

> • في حالة التعويض الكليّ أو الجزئى على المؤسسات المتضررة والمقترضةِ أُو في حال قرر اصحابها رسملتها مجدداً فإن المصارف ستواكب بفعالية عملية إعادة البناء والتشغيل أولاً بقروض مكملة لحاجات هذه المؤسسات للنهوض وثانيا بإعادة جدولة لفترة زمنية طويلة وبفوائد مدروسة جداً ومع فترة إمهال متناسبة مع فترة إعادة البناء والتشغيل وثالثاً بتخفيض كلفة الفوائد بكل عنصر دعم قد يتوفر إما من خلال الاحتياطي الالزامي للمصارف لدى مصرف لبنان أو من خلال آلية مماثلة لدعم الفوائد المعمول بها أو من خلال صيغة صندوق لدعم الفوائد كما اقترحته بعض الهيئات وبعض النواب أو من خلال أية مبالغ دعِم قد تقررها الجهات الدولية المذكورة أعلاه. وستوفر المصارف رابعاً للمؤسسات التي تعالج أوضاعها كما هو مبين أعلاه تسهيلات إضافية للسيولة التشغيلية (-Work ing Capital حسب نشاط المؤسسة ودورتها الانتاجية وبشروط السوق.

> وطبعاً تنسحب هذه المقاربة في التعامل على المؤسسات المقترضة المتضررة ضررا غير مباشر والتي كانت ديونها "عاملة" Performing في تاريخ 30/6/2006 إما من خلال إفادتها أو استمرار إفادتها من اليات الدعم التي كانت قائمة وإما من خلال اليات دعم فوائد جديدة قد يصار الى إقرارها بشروط مغايرة للمعمول بها حاليا بحيث تشمل المؤسسات المتضررة والعاملة في أنشطة غير المؤهلة للإفادة من الآليات القائمة وحيث تشمل كذلك الراسمال التشغيلي على أن تكون فترة الدعم لسنة أو سنتين أي متناسبة مع طبيعة المؤسسة ودورة عملها الاقتصادية.

•على صعيد المساكن المتضررةِ والمقترضة ستواكب المصارف ايضاً عملية بنائها أو ترميمها بكل التعاون المطلوب. والمطروح أن يستفيد المتضررون أولاً من فترات إمهال من 3 اشهر حتى 24 شهراً حسب مدى الضرر الحاصل. وسيصار ثانياً الى إعادة جدولة الاقساط التي تستحق خلال فترة إعادة البناء والتأهيل بالتنسيق خاصة مع المؤسسة العامة للإسكان بحيث تستمر الاخبرة بسداد الفوائد لفترة الامهال مقابل تحمل المصرف لاحقاً جزًّا من فوائد التأخير، وأن تعاد ثالثاً جدولة كامل الدين (القديم والجديد إن وجد) بعد انتهاء فترة البناء وذلك وفق معطيات الدخل والسن للعميل. وينسحب طبعاً ذلك على المساكن المتضررة وذات الحقوق المشتركة والتي قدر اصحابها المقترضون شراء مساكن جديدة بعد حصولهم على التعويضات. ويمكن إفادة هؤلاء من قروض اضافية اذا دعت الحاجة تضاف الى أرصدتهم المدينة السابقة وتجدول آخذة بالاعتبار قدرة العملاء على السداد. كما ينسحب تعاون المصارف الي المتضررين غير المقترضين ويشكلون النسبة الاعلى من الحالات، ويمكن ادراج هؤلاء ضمن آليات الاقراض السكني القائمة بين المصارف والمؤسسة العامة للإسكان أو جهاز اسكان العسكريين أو من خلال قروضٍ بنك الاسكان أو المصارف مباشرة. علماً أن كل هذه الآليات

تستفید بطریقة أو بأخرى من عناصر دعم

•قبل أضرار حرب تموز وأبعِد منها تولي المصارف اهتماماً متزايداً لإعادة هيكلة قطاع المؤسسات (Corporate Restructuring) وقد فاقمت الحرب الحاجة الى هكذا عملية. والمطلوب في هذا الاطار أن تنشئ المصارف بالتعاون مع أطراف دولية صندوقا بل صناديق متخصصة ومتنافسة إعادة تمويل وهيكلة قطاع المؤسسات. وأعربت جهات مالية دولية ذات امكانات كبيرة وخبرات عريقة عن رغبتها في مقاربة هذا الموضوع جدياً وايجابياً. انها فرصة لإعادة تكوين رساميل المؤسسات خاصة الكبيرة وإعادة تنظيمها إدارياً وتقنياً وبشياً ولإعادة النظر في تمويلها الطويل الاجل من خلال السندات والديون المصرفية. انها فرصة لجعلها تعمل ضمن شفافية وقواعد الـCorporate Governance ومن ثم لإدراجها في بورصة بيروت فنستقطب لها مستثمرين واستثمارات جديدة بعيداً عن التوظيف في العقارات فقط أو في الايداعات المصرفية. فقد آن الاوان أن نطالب، عدّاً لا حصراً، السوق الاوروبية أن تضمن على سبيل المثال سلة مساعدتها لنا انشاء صندوق للخبرة "Expertise Fund" يبادر الى مواكبتنا مصارف ومؤسسات، في هذا الطريق. فعودة النمو المنتظم وبمعدلات كافية لاستيعاب حجم المديونية العامة منوط

بإعادة هيكلة المؤسسات في لبنان. من المهم ان نعي جميعاً ان مواجهة أثار الحرب لا تكون الا بالتضامن الكامل ولا تكون الا بفرز واضح للمتضررين فعلا من غير المتضررين فيسهل حمل العبء وتوزعه ولا تكون أخيرا الا بإنهاض الاقتصاد فمهما بلغت المنح والاعانات والمساعدات فلن تعطي ربما أكثر من نصف الاضرار. والمهم المحافظة على العمالة وعلى المداخيل وعلى تكبير 'كعكة" الاقتصاد فتصبح السياسة الاجتماعية أيضاً ممكنة باتجاه الفئات

الاعمار والاقتصا

الاكثر انكشافاً. *أمين عام جمعية المصارف

"مؤتمر لبنان الإعمار والاستثمار"؛ عمليات التبنّي تغطى ثلثى كلفة إعادة البناء



أعلن وزير الأشغال العامة والنقل محمد الصفدي "ان عمليات تبني اعادة اعمار القرى المدمرة تغطي حتى الإن ثلثي الكلفة المقدرة"، مشيراً الى أن "الدول المعنية بهذا الملف لغاية اليوم هي السعودية ومصر والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر".

وعرض لخطة الحكومة في افتتاح 'مؤتمر لبنان الاعمار والاستثمار" في فندق فينيسيا ممثلاً رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وقواعد التعاطى مع الصندوق الخاص بها، معدداً الأولويات والبرنامج الزمني لتنفيذها والمعوقات، مشدداً على أهمية الاستقرار الاقتصادي والمالي، لافتا الى أن حجم الانفاق زاد بسبب الكلفة العالية لأعمال الاغاثة ونشر 15 ألف جندي لبناني في الجنوب.

توصيات المؤتمر

. انشاء هیئة موحدة مرکزیة تحت اشراف الحكومة وتضم ممثلين لجميع الهيئات المعنية لاعتماد خطة وطنية شاملة لاعادة الاعمار وكذلك لتحديد الأولويات. ومنح الهيئة صلاحيات كاملة في ذلك مع ضمان المرونة الكافية لتسهيل ودفع عملية اعادة الاعمار من خلال وضع تثريعات استثنائية وتعديل بعض التشريعات والمراسيم ذات العلاقة مع مراعاة ربط الاعمار بالخطة

التنموية الشاملة لجميع مناطق لبنان. . ايجاد صندوق موحد لجمع الهبات

والمنح لوضع ألية التمويل والتلزيم والصرف على نفس الأسس لجميع المشاريع، وضبط الجودة والمقاييس للمشاريع التي سينفذها المقاولون لصالح مشاريع الاعمار التي تبنتها الجهات المانحة مباشرة.

. تخصيص مبالغ عاجلة من التمويل الذي تم جمعه لمباشرة تطهير الأراضي والمزارع من الألغام وبقايا القنابل العنقودية قبل اعادة البناء.

. حشد المزيد من الدعم المادي اللازم لعملية اعادة الاعمار وتخصيص مبالغ لتعويض القطاعات المتضررة مثل المزارعين وأصحاب المؤسسات والمصانع الصغيرة وأرباب المهن واسقاط ديون الشركات والمؤسسات الصغيرة المتعثرة.

. وضع متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة في مبادرات ومشاريع اعادة الاعمار والتركيز على توفير الدعم المادي اللازم لها وكذلك على انشاء مدارس تربية خاصة وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع اعداد وأنواع الاعاقات التى خلفتها الحرب وستخلفها فترة ما بعد الحرب.

. اعطاء الأولوية في تسويق انتاج مصانع الاسمنت للسوق المحلية في

Taking our success regionally.

For more than 30 years, AROPE has been building an excellent track

record of good reputation, professionalism and credibility, making it one

Today, aiming to become a regional insurance and financial services

leader, AROPE, member of BLOM Bank Group, the largest bank in

Lebanon, is expanding to the Middle East by establishing AROPE Syria.

of Lebanon's leading insurance companies.

. تعزيز قدرات قطاع المقاولات من خلال صرف مستحقات المقاولين المتأخرة لدى الادارات العامة.

ـ دعوة مؤسسة تشجيع الاستثمار (ایدال) لوضع دراسات تفصیلیة لفرص الاستثمار في لبنان وتسويقها وتعزيز الثقة بها من خلال ايجاد مؤسسة أو صندوق لضمان الاستثمار من دون تكلفة على المستثمر على أن تحمل تكاليف الصندوق على صندوق منح اعادة الاعمار.

. تفعيل دور الاقتصاد الرقمى خلال مرحلة اعادة الاعمار لتسريع العملية وتقليص الاجراءات الروتينية.

. اعادة برمجة الاستحقاقات على قطاعات الانتاج والخدمات والسياحة والزراعة ومختلف الأنشطة الاقتصادية لدى المصارف عن الأعوام 2005 -2010 بفوائد مخفضة جداً.

. دعوة الهيئات الاقتصادية ومجالس الغرف التجارية والصناعية في العالم العربي الى تخصيص دعم رمزي من جمِيع فئات العملاء تخصص لدعم الأنشطة المماثلة في لبنان (مثل تخصیص دولار واحد یدفعه کل نزیل عن الليلة الواحدة في أي فندق عربي لدعم قطاع فنادق لبنان لتحمل رواتب العاملين خلال فترة الحرب).

اعلن سفير الامارات العربية المتحدة محمد سلطان السويدي، خلال اطلاقه مشروع دعم واعمار لبنان، عن مبادرة لتسديد نفقات الكتب المدرسية لاربعمئة ألف طالب لبناني في مختلف المناطق.

منح مجلس المحافظين، وهو أعلى سلطة تنفيذية في البنك الدولي، لبنان

هبة مالية بقيمة 70 مليون دولار لدعم

جهود الحكومة اللبنانية لإعادة الإعمار

بعد العدوان الاسرائيلي، وقد رصد المبلغ

من فائض الموازنة السنوية للبنكِ الدولي

بحيث لا يحمل الحكومة اللبنانية أي أعباء

ولفت المدير الاداري للبنك الدولي

خوان خوزی دبوب الی "ان تداعیات

العمليات القتالية كانت قاسية على

الاقتصاد اللبناني الذي هو بحاجة الآن

وقال "بدأ البنك الدولي منذ اللحظة

الأولى لوقف العمليات العدائية بالبحث

عن سبل لدعم الحكومة اللبنانية من دون زيادة أعبائها الناتجة من الدين

لرعاية ودعم من المجتمع الدولي".

وتحدث السويدي خلال مؤتمر صحافي في فندق "المتروبوليتان بالاس"، في حضور وزيري الصحة العامة محمد جواد خليفة والتربية والتعليم العالي خالد قباني والمدير العام للمثروع محمد خلفان الرميثي.

رئيس دولة الامارات الشيخ خليفة بن زاید آل نهیان، ودعم من نائب رئیس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ سعد بن راشد اَل مكتوم، ومتابعة ولي عهد ابو ظبي نائب القائد

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان.

والقى خليفة كلمة شكر فيها دولة الامارات على كل ما تقوم به من دعم

ورصدها لإعادة تأهيل المؤسسات تسهيل استيعاب المساهمات المالية لإعادة الإعمار وتبسيط الإجراءات لتسريع تنفيذ المشاريع. وبناء على طلب من الحكومة اللبنانية،

بمسح هدفه تحديد تداعيات الاعمال القتالية على الصعيدين الاقتصادي

والاجتماعي. وستشكل نتائج هذا التقييم

الركن الأساسي في بناء استراتيجية

وطنية للنهوض، والتي تسعى الحكومة

لإنجازها وطرحها في مؤتمر الدول المانحة

المزمع عقده في بيروت قبل نهاية هذا

من جهة ثانية، رصد الصندوق الخاص

لدعم الدول المتأثرة بالنزاعات مبلغ

مليون دولار أميركي كهبة للحكومة

لمساعدتها في بلورة نظام يتمتع

بالشفافية والمسائلة المالية، يهدف إلى

السفير الإمارتي يطلق مشروع دعم وإعمار لبنان

70 مليون دولار هبة مالية من البنك الدولي

لدعم إعادة الإعمار

في العالم، حيث يفوق الدين العام نسبة

280 في المئة من الناتج المحلي، لذلك

فإن هذا البلدِ لن يستطيع في الظروف

وقد باشرت مؤسسة التمويل الدولية

بالتعاون مع الحكومة اللبنانية بإعداد

برنامج لإعادة تأهيل القطاع الخاص

اللبناني من خلال دعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وإزالة العوائق

إشارة الى ان البنك بالتعاون مع مجلس

الإنماء والإعمار وزع 12 مليون دولار من

الأموال المخصصة بمشروع الإنماء التربوي

التربوية التي تضررت خلال العدوان.

الإدارية.

التَّالية تحمل أعباء قروض جديدة".

العام، ولبنان من البلدان الأكثر مديونية باشرت فرق البنك الدولي في لبنان القيام

الاعلى للقوات المسلحة الفريق اول

وتتعلق مجالات تنفيذ المشروع بازالة الالغام واعادة الاعمار والاغاثة والمساعدات.

الى وزارة الصحة. كما تحدث عن حجم الاضرار في البنية الصحية والعروض المطروحة من دولة الامارات بشان القطاع الصحي، والتي تضمنت تجهيزات لمستشفيات الجنوب خصوصا في بنت جبيل، تبنين، الخيام ومرجعيون بالاضافة الى افتتاح مستشفيين في حاصبيا وميس الجبل.

المساعدات والتجهيزات التي قدمت

وتمنى على جميع الواهبين التنسيق واتباع استراتيجية متممة لبعضها لتكون المساعدات مؤثرة وفاعلة

ويأتي هذا المشروع بمبادرة من مستمر للبنان وشعبه، واشار الى اكثر. إطلاق مشروع "آرت غولد لبنان"



أطلق كل من الحكومة الايطالية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومجلس الانماء والاعمار، مشروع دعم الشبكات الاقليمية للتنمية المحلية "آرت غولد" وذلك في قاعة الاجتماعات في المجلس، في حضور السفير الايطالي فرنكو مستريتا، والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي منى همام ورئيس المجلس نبيل

ويرمي المشروع الى 3 اهداف رئيسية هى: تعزيز الحكم الصالح على مستوى الحكومات والادارات المحلية عبر بناء قدرات البلديات من اجل التخطيط وادارة الموارد، وتنفيذ مشاريع التنمية الانسانية المحلية وتقويمها بالشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، والتنمية الاقتصادية المحلية وتشمل النشاطات المتعلقة بتعزيز التنمية المتوازنة والحد من الفقر وتوسيع الخيارات الاقتصادية وتمكين الفقراء من الوصول الى الاعمال

العامة وتحسينها مثل الصحة والتعليم والثقافة والبيئة والبنى التحتية. تبلغ مدة المشروع 36 شهراً، اما الموازنة المرصودة له فتبلغ نحو 8 ملايين دولار، وتشمل انشطة المشروع المناطق الاكثر فقرا وحاجة، وفق المعطيات المتوافرة، وهي ثلاثة اقضية: عكار، والمنية – الضنية وباب التبانة في طرابلس. وخمسة اقضية في الجنوب وهي مرجعيون، وحاصبيا، وبنت جبيل، والنبطية وصور، وقضاءا البقاع الغربي

وراشيا في البقاع". بدءاً، تحدث السفير مستربتا، فأكد "ان هذا المشروع نتيجة تعاون بين الحكومة الايطالية والمنظمة الدولية"، لافتا الى انه لا يشكل اعادة اعمار بمقدار ما هو قيمة معنوية، يرمي الى اقامة علاقة مميزة بين السلطات المحلية والشعب". بدورها، اشارت منى همام الى "ان المثروع يستند الى منهجية التنمية

الانسانية الشاملة، كذلك يعمل على الانتاجية والوظائف، وتوفير الخدمات معالجة ما يعانيه لبنان تاريخيا من الانماء غير المتوازن الذي همش مناطق عدة فيه وقطاعات اقتصادية وفي مقدمها الزراعة. واذا كان هذا المشروع حيويا قبل الحرب الاخيرة وضرورياً، فإنه اصبح اكثر اهمية بسبب تزايد المعاناة التي تركزت في هذه المناطق اكثر من غيرها". واشار الجس الى "اهمية تضافر الجهود الدولية والرسمية والاهلية الآيلة

الى تشجيع المبادرات المحلية والثراكات المبتكرة لدعم التواصل بين المناطق، ومفهوم التواصل ينسحب على مسألة اعادة بناء جسور الثقة والالتزام بير الدولة والشعب التي لم يفلح العدوان الاسرائيلي في تدميرها". وقال:" الى جانب هذه الاهداف المتوخاة، ثمة اهتمام رسمي بتعزيز مفهوم "الحكم الصالح' باعتباره مقوما اساسيا في نجاح الثراكة بين مختلف الاطراف المعنيين بالتنمية البشرية في مختلف مستوياتها".

الصندوق العربي يقرر تقديم قروض ميسرة للقطاع الخاص

بحث رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم مع وفد من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي متطلبات إنهاض الاقتصاد اللبناني، بعد العدوان الاسرائيلي والمساعدة التي يمكن ان يقدمها الصندوق

من جهته، اعلن المستشار المالي الاول للصندوق خليفة علي ضو ان الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي قرر زيادة مساهمته بمساعدة لبنان بعد العدوان الاسرائيلي. واوضح ان هناك مشروعين هامين سيركز عليهما الصندوق خلال هذه

المرحلة. الاول يقضي بصرف مبلغ 100 مليون دولار لإعادة تأهيل قطاع الكهرباء، والثاني تخصيص مبلغ يراوح بين 70 و80 مليون دولار لمساعدة القطاع الخاص الذي تعرض لعملية تدمير، عبر توفير قروض ميسرة لآجال طويلة وبفوائد متدنية مع اعطاء فترة سماح 8 سنوات. واكد ضو ان هذه المبالغ ستصرف بالتنسيق الكامل مع وزارة

المال ومصرف لبنان وجمعية المصارف ، مشيرا الى ان عملية الإقراض ستكون عن طريق المصارف اللبنانية وبإدارة مصرف

روما وواشنطن تتعهدان ترميم جسر صوفر المديرج

قررت إيطاليا بالتشارك مع الولايات المتحدة الأميركية التبرع بإعادة بناء جسر صوفر ـ المديرج الذي هدمته طائرات قوات الإحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على لبنان.

وقد أبلغ رئيس الحكومة الإيطالية رومانو برودي في اتصال هاتفي مع رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة هذا

وفي السياق نفسه، أعلنت السفارة الأميركية في لبنان، ان الحكومة الأميركية تعهدت بمبلغ تسعة ملايين دولار لترميم

جس صوفر . المديرج الذي يصل بِيروت بدمشق. ووزعت السفارة الأميركية بياناً، جاء فيه : "زار لبنان وفد مؤلف من عدد من أبرز قادة القطاع الخاص الأميركي وبدأ جولته على الأماكن المتضررة بزيارة جس المديرج المدمر على الطريق العام الذي يصل بيروت بدمشق، وتعهدت الحكومة

الأميركية بمبلغ 9 ملايين دولار لترميمه، ثم توجه الوفد إلى الجنوب لتحديد المجالات الأكثر حاجة للمساعدات المالية وسبل توزيع الموارد بأعلى قدر ممكن من الفعالية."



We Keep Our Word."

INSURANCE



www.arope.com

رئيس هيئة الامداد: 6 ملايين دولار حصيلة يوم التضامن الايراني مع لبنان 25 سيارة اسعاف وصلت من أصل 60 و51 مولداً كهربائيا تم توزيعها

الرئيسي في حارة حريك مدمراً المبنى المؤلف من عشر طبقات بشكل كامل، لكن ذلك لم يمنعها عن القيام برسالتها سواء في ايام العدوان أو بعده ،حيث قدمت

إغاثة فورية ومستلزمات النزوح الضرورية لاكثر من 128500 مهجر منكوب في

نحاور رضا نيري المسؤول عن المساعدات المقدمة الى لبنان وهو من مؤسسي

مباش لكن معلوماتي أن تم تبليغ

السلطات اللبنانية أن إيران ستعمد الى

سد اي فراغ تتركه الدول في عملية إعادة

أما على صعيد لجنة الامام الخميني

فنحن وبالتعاون مع الهلال الاحمر

بالجمهورية الاسلامية قمنا بحملة

تبرعات داخل الجمهورية اسميناها يوم

التضامن مع لبنان جمعنا خلالها حوالي 6

ملایین دولار تم بواسطتها شراء معدات

وادوات منزلية وفرش وسجاد بالاضافة

الى التموين. وصل منها حتى الآن ما

يعادل 94 شاحنة ضخمة. وزعت على

عدة مؤسسات منها الهيئة العليا للإغاثة

والهيئة الصحية بالاضافة الى مختلف

التيارات السياسية في لبنان وقد تم

تقديم 25 سيارة اسعاف ضمن برنامج

يتضمن 60 سيارة وهنالك برامج في شأن

الاعمار وهذا الامر معلن.

570 تجمع للنازحين أو في الاماكن المتفرقة وذلك بطرق سريعة ومنظمة.

شكل نزوح مليون شخص عن ديارهم مجال عمل مجموعة من المؤسسات الاهلية والمدنية، بعض هذه المؤسسات نشأ خلال الحرب الاخيرة في محاولة للتخفيف من تداعياتها على الصعيد الانساني لكن البعض الآخر نشأ منذ زمن بعيد. وضمن هذه المؤسسات الاخيرة تظهر بوضوح جمعية "الامداد" كجمعية تأكد على دورها الانساني حتى لو كانت هدفاً بحد ذاته للطيران الاسرائيلي، حيث أغار على مركزها

لماذا تهتم إيران بتقديم المساعدة الى لبنان ولماذا تقتصر المساعدة على الطائفة الشبعية؟

أُولًا نرحب بكم في جمعية الإمداد، ثانياً السؤال المطروح يجب أن يكون لماذا هدف الجمعية هو هدف إنساني لو حصل سنتعامل معها بنفس الطريقة. المبدأ هو ألعالم – وبنفس المبدأ أجاوب على القسم وقد افتتحت "اللجنة" فُروعاً في أُذربيجان فكيف يكون الامر كذلك في لينان وهو مبدأ عقائدي ينص على خدمة الانسان

مساعدة النازحين الى سوريا دون أي سؤال وعندما تمكنا من إدخال الشاحنات الى لبنان تم توزيعها على المحتاجين ولم نسأل يوما عن أي موضوع سوى أن يكون المستفيد هو محتاج فعلاً لهذه المساعدات أما الآن فالمساعدات التي وصلت في المرحلة الثانية ستوزع على المتضررين أينما وجدوا كما أن هنالك لجنة تقوم بالتوزيع على جميع الطوائف

لا ترسل إيران مساعدات الى لبنان. ان ما حصل في لبنان لأى دولة أخرى كنّا إنساني – ونحن لا نديرِ ظهرنا الى ماَسي الثاني من السؤال، الامداد هي مؤسسة إنسانية خيرية عالمية ولديها 1400 فرع ولم تكن يوماً تخص المساعدات لأى لون طائفي بل أكثر من ذلك فهي لا تميز بين مسيحيين وأرمن وكلدانيين داخل إيران، فأينما توجد حاجة تتقدم الامداد لتلبيتها، والبوسنة وأرمينية أو طاجكستان حيث قد لا يكون سكانها من الطائفة الشيعية البلد المتنوع اجتماعياً. العنوان هو الحاجة الانسانية البحتة وان ما نقوم به هو من

في المرحلة الاولى خلال العدوان بدأنا نظرا للخصوصية اللبنانية.

هل لك ان تعطينا لمحة تاريخية عن

المساعدات التي قدمت الى لبنان؟ في لبنان هنالك جمعية لجنة الامداد ونحن نقوم بدعمها منذ العام 86، حيث تم توزيع المساعدات على الكثير من العائلات التي عانت من انهيار الليرة اللبنانية. وترتكز الامداد على دعم العائلة التي تكون بلا معيل نظراً لأهمية تماسك

العائلة التي تشكل الهدف الرئيسي

كذلك ساهمت اللجنة خلال الحروب في لبنان سواء الداخلية أو الاسرائيلية بدعم المواطنين بطرق مختلفة على سبيل المثال خزانات المياه الثرب التي انتثرت في مختلف المناطق، جهاد البناء كانوا ينفذون ونحن كنا ندعم، وعندما تعرضت بعض المناطق لكوارث طبيعية سواء في البقاع أو الشمال عمدت اللجنة الى إرسال مساعدات الى هنالك بشكل طارئ.

في حرب تموز 93 مدت الامداد يد العون الى حوالي 40 الف أسرة وهو عدد الأسر التي نزحت في تلك الفترة اما في 96 فقد بلغ عدد الاس التي ساعدها الامداد حوالي 80 الف وفي العام 2000 عندما تحرر الجنوب

عمدت اللجنة الى تقديم المساعدة الى الاشخاص العاطلين عن العمل ،ان تاريخ الامداد حافل بالمساعدات ونحن بحاجة لساعات لتعدادها.

لماذا لم تساهم إيران في المؤتمرات الهادفة الى مساعدة لبنان؟

قبل أن يشكل أي مؤتمر ونحن نقدم المساعدات، نحن وان كنا مؤسسة معتمدة من الدولة الا انها مؤسسة أهلية في النهاية ولكنى سمعت شخصياً من مصادر معنية ان إيران على استعداد ما هو حجم المساعدات المرصودة الى

نحن كمؤسسة غير معنيين بالاموال

التي ترصدها الدولة الايرانية بشكل

للمساهمة في أي اطارمن شأنه ايصال المساعدات الى الناس على أن تكون له صفة انسانية بحتة. الهم الاساسي لنا هو أن تصل المساعدات للذين هم أكثر حاجة اليها اذا الشروط هي أن لا يكون هنالك اعتبارات سياسية ،أن يكون الهدف انساني، وان تصل الى الناس سواء كان ذلك عن طريق باريس 2 أو 3 أو ما شابه.

ما هي تفاصيل تجربة المولدات

الكهرباء.

الكهربائية في الجنوب؟

الذي حققته هذه المؤسسة.

عمدت اللجنة الى شراء 51 مولد كهربائياً وتم توزيعها على مناطق جنوب الليطاني، نظراً إلى حجم الدمار في تلك المنطقة، اذ قد لا تصل اليها الكهرباء قبل أسابيع أو اشهر لذلك وضمن اطار دعم صمود الاهالي في مناطقهم قمنا بهذه المبادرة.

لجنة الامداد في إيران التي ظهرت قبل إنتصار الثورة، نتيجة لتفشي ظاهرة الفقر

خلال حكم الشاه وذلك بمبادرة من الامام الخميني. أما اليوم هنالك 1400 فرع

داخل إيران و200 فرع خارجهاوهي تعيل حوالي 6 مليون شخص واصبحت مرجع للمؤسسات غير الحكومية التي تحاول نسج طرق عملها واساليبها نظراً للنجاح

ما هو مصدر المساعدات؟

معظم هذه المساعدات هي مساعدات شعبية كما قلنا ولكن هنالك أيضاً مؤسسات خيرية تقوم بمساعدتنا بالاضافة الى استثمارات خاصة بلجنة الامداد مثل مصانع وفنادق.

لماذا يتحسس البعض من المساعدات

ان الذي يتحسس من المساعدات الايرانية هو الاستكبار العالمي، فإيران تقدم مثلا مشروع الاستخدام السلمى للطاقة نووية، وهو مثروع واضح وشفاف لكنهم يتحسسون منه. وهنالك بعض المصانع يتم تأهيلها لإنتاج الدواء يتم التحسس منه ان أي دولة غنية تعمد الى خدمة الانسانية وتعمد الى تطوير نفسها يتم التحسس منها اذا ما نظرنا الى القارة الافريقية نجد أنها قارة غنية – الماس وذهب– ولكنها تعيش يفقر مدقع، السبب في ذلك هو الاستعمار. هل المطلوب أن نكون دولة فقيرة! نحن لن نسمح بذلك وسنعمد الى دعم الفقراء.

ان الذين يتحسسون من المساعدات الايرانية للبنان هم أصلًا لا يريدون الخير لأي شخص، لأننا لم نعمد الى وضع شروط سياسية مرتبطة بهذه المساعدات

وهؤلاء ليسوا الَّا غيمة عابرة في وجه شمس

عمد الرئيس السنيورة الى زيارة السعودية ومصر والاردن لشكرها على مساعدة لبنان لماذا يرأيك امتنع عن زيارة كل من قطر وايران؟ وهل أزعجكم

نحن أصدقاء للحكومة اللبنانية والدولة اللبنانية والشعب اللبناني ولم ننزعج من امتناعه عن زيارة ايران ولكن عن سبب الامتناع عليكم توجيه هذا السؤال اليه. ما طبيعة العلاقة مع حزب الله وأشكالها؟

هي علاقة مع مؤسسة تسير بهدف حر يسعى الى حماية بلده وشعبه و يعمل على حفظ الانسان وكرامته ولذلك أى انسان شريف لا بد وأن يحترم هذا الحزب الذي يقوم بكافة الخدمات الانسانية والخيرية. ان حزب الله هو جزء من هذا الشعب وهو جزء من هذه الحكومة وبالتالي هو جزء من

نحن عشنا مرحلة الظلم أيام حكم الشاه. ولم نتحرر الا بعد الثورة وحزب الله اليوم يخوض معركة الدفاع عن نفسه وكرامته واحساسي الشخصي هو التعاطف مع هذا الحزب الذى يخوض معركة شبيهة بالتى خضناها أيام حكم الشاه.

أما عن اشكالها، فنحن ننسق مع كافة المؤسسات العاملة في لبنان ولحزب الله مؤسسات تعنى بالشأن الاجتماعي وعليه لا بد من أن ننسق معه خاصة كونه يعمل على الارض ويقدم المساعدات الى كافة الفئات لذلك نحن نسعى لكي يكون هنالك تنسيق دائم بيننا.

أبرز بنود مشروع سلامة لصندوق إعادة الإعمار: يخضع لقانون إنشائه ومستقل ماليا واداريا ويُعفى من الضرائب

إنشاء صندوق خاص لتمويل اعمار واعادة اعمار لبنان بعد حرب تموز 2006 والمساهمة في التخفيف من معاناة اللبنانيين في مختلف المناطق التي طاولتها الاضرار، ومساعدة الحكومة على مواجهة الصعوبات المالية التي ستعترضها عند البدء بورشة الاعمار

ويهدف انشاء الصندوق الى تأمين اعلى قدر من الشفافية في استعمال التبرعات والهبات والى تعزيز مبدأ المحاسبة، وذلك عن طريق افساح الفرصة للمتبرعين عبر المجلس التنفيذي للصندوق او للهيئة العامة للمتبرعين لتقرير ولمراقبة سبل تخصيص اموالهم للغايات التي منحت من اجلها، ضمن آليات محددة يسمل من خلالها الاطلاع والمتابعة، على ان تبدأ السنة المالية الاولى للصندوق بتاريخ انشائه وتنتهي في 31 كانون الاول من السنة ذاتها.

و "الصندوق" شخص معنوى من القانون الخاص يخضع لقانون انشائه، وهو يتمتع بالاستقلال المالي والاداري ويعود له ابرام العقود والاتفاقات تحقيقا للغاية التي انشئ من اجلها، وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف بها من اجل سير اعماله. كما يمكنه القيام بالنشاطات الثانوية التي تستتبعها عملياته.

وغاية "الصندوق" المساهمة في: تمويل اعمار واعادة اعمار البنى التحتية، تمويل مساعدة النازحين اللبنانيين للعودة الى مناطقهم، اعادة خلق الثقة بلبنان بعد حرب تموز 2006 والعمل على تشجيع الاستثمار فيه، بصورة عامة تأمين المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والاسكانية والصحة وغيرها الناتجة عن حرب تموز

و تتألف واردات "الصندوق" من التبرعات والهبات النقدية غيرالمشروطة التي يتلقاها من الحكومة اللبنانية ومن اشخاص وجهات محلية ودولية، وتخصص لتقديم المساعدات تحقيقا لغاياته ووفقا للاولويات التي يضعها مجلس الوزراء.

وتقدم طلبات التمويل الى "الصندوق": 1 بواسطة مجلس الوزراء في ما خص الطلبات المقدمة من الادارات العامة والمؤسسات العامة والمنظمات غير

2 بواسطة مصرف لبنان في ما خص الطلبات المقدمة من قبل المصارف وسائر المؤسسات الخاضعة لرقابته.

والتحقق من انطباق شروط هذا القانون عليها قبل احالتها الى "الصندوق".

عروص ومناف

المطلوب تمويلها.

ويحصر ايداع الاموال النقدية لـ"الصندوق" في حساب خاص يفتح بإسمه

لدى مصرف لبنان. ويكون مقر "الصندوق" في بيروت،

. هيئة عامة تتألف من جميع المتبرعين. . ومجلس تنفيذي يتألف من: رئيس متفرغ ونائب رئيس يعينان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد او التمديد بمرسوم يتخذفي مجلس الوزراء بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء. ويمكن انهاء مهام اي منهما قبل انتهاء ولايته وفقا للأصول ذاتها، ومن خمسة اعضاء من المتبرعين تنتخبهم الهيئة العامة لمدة ثلاث سنوات من بين كبار المتبرعين الذين يوافقون على تولي مهام عضوية المجلس التنفيذي. وفي حال تعذر اي من اعضاء المجلس التنفيذي الاستمرار بالقيام بمهامه، ينتخب مكانه عضو آخر من بين المتبرعين للمدة المتبقية من ولايته وفقا للأصول المنوه عنها اعلاه.

ويتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس اثناء غياب هذا الاخير او تعذر قيامه بمهامه بصورة مؤقتة لأي سبب كان. ويقوم

اقترح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الحكومية والجمعيات الاهلية وغيرها من

ويقوم مصرف لبنان بواسطة الهيئات المنشأة لديه بالتدقيق في هذه الطلبات

ويقوم "الصندوق": 1 بالتأكد من ان الطلبات المقدمة اليه تراعى الشوط القانونية واقصى درجات الشفافية لا سيما لجهة اجراء استدراج

2 بمراقبة حسن تنفيذ هذه المشاريع وفقا لخطة التمويل المقدمة من الجهات المعنية وفي ضوء القواعد التي يضعها لضمان استخدام التمويل للغايات التي منح لأجلها.

ويعود للحكومة اللبنانية ان تؤمن له هذا المقر دون مقابل اذا توفرت اماكن شاغرة

ويكون لـ "الصندوق":

الرئيس، مباشرة بعد تعيينه، بوضع بيان يتضمن اسماء المتبرعين والمبالغ المتبرع بها من قبل كل منهم، ويدعو الهيئة العامة

ويقوم رئيس المجلس التنفيذي بالأعمال العادية التي يقتضيها سير عمل "الصندوق"، فيما يقوم مفوضو المراقبة بالتدقيق في عمليات "الصندوق" وفي اعمال المجلس التنفيذي وفقا لمعايير الرقابة والمحاسبة الدولية، كما يتأكدون

من صحة تطبيق احكام هذا القانون. ويتعاقد الصندوق مع مؤسسات متخصصة مستقلة للتحقق من ان تمويل التي منح لأجلها ومن حسن تنفيذ هذه

ويتحمل "الصندوق" جميع النفقات والمصاريف المترتبة عن سير اعماله، وتبدأ سنته المالية في اول كانون الثاني وتنتهي في 31 كانون الاول من كل سنة، اما السنة المالية الاولى لـ"الصندوق" فتبدأ بتاريخ انشائه وتنتهي في 31 كانون الاول من السنة ذاتها. ويصدر الصندوق تقريرا سنویا واَخر نصف سنوي یشتمل کل منهما على بيان مراجعة لحساباته ولنتائج عملياته. ويرفع المجلس التنفيذي نسخة عن التقريرين المذكورين الى كل من

الهيئة العامة ورئيس مجلس الوزراء. وينش المجلس التنفيذي سنويا ميزانية مفصلة لـ"الصندوق" مصدقا عليها من مفوضى المراقبة. و لا يمكن لأي سبب كان القاء الحجز على موجودات "الصندوق" او اجراء المقاصة عليها بما في ذلك المبالغ المتوجبة له بذمة الغير. و لمحاكم بيروت دون سواهِا صلاحية النظر في جميع النزاعات التي تنشأ بين "الصندوق" والغير.

ويعفى "الصندوق" من جميع الضرائب والرسوم والمكوس من اي نوع كانت بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ورسم الطابع المالى.

وعند تحقيق الغايات التي انشئ من اجلها او عند استنفاد امواله وبناء على اقتراح المجلس التنفيذي، يحل "الصندوق" بموجب قانون، وتؤول جميع حقوقه وأمواله المنقولة وغير المنقولة الى الدولة اللبنانية.

عليك أن تنجز الكثير في وقت قليل. أَهْكَارِ كَثْيِرةً فِي بِاللَّهِ وأُمورِ أَكْثَرِ بِينَ يَدِيكَ. العالم يتغيّر ويسابق الزَّمن وأفكارك تكبر أكثر فأكثر لذلك أنت بحاجة إلى من يدعمك ويساعدك في تسريع إنجازاتك وبدء مشاريع جديدة. كيف فينا نساعد؟ تلايمان () () ۱۹ - ۱۱ أو ۱۹۹۰ من أو ماتف:



أهداف الخطة الخمسية العاشرة:المحافظة على الامن القومي وتعزيز موقع سورية الاقتصادي

الخطة الخمسية العاشرة التي بدأت هذا العام وتنتهي عام 2010 برنامج للتحول الاقتصادي نحو اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق معدلات النمو الاقتصادى الاعلى والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر ولتحقيق ذلك يعتمد هذا البرنامج على السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي توازن ما بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع والاستدامة

وتهدف الخطة كما تقول هيئة تخطيط الدولة الى المحافظة على الامن القومي وتعزيز موقع سورية الاقتصادى اقليميا ودوليا والاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والتخفيف قدر الامكان من النتائج السلبية التي يمكن أن تتتج عن هذا الاندماج. واعتمدت الخطة على تحليل للوضع الراهن للتعرف على موءشرات اقتصادية واجتماعية أساسية وتفصيلية ومن ثم وضع جملة من الموءشرات التي تهدف الخطة الوصول اليها بنهاية عام 2010 وهذه الموءشرات تجسد الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة حيث تكون الدولة مسوءولة أمام المواطن عن تحقيق هذه الموءشرات وعن الموارد المخصصة

أما التخطيط التأشيري الذي اعتمدته الخطة فيتيح التنوع والتعدد في الاراء التنموية ويحتاج الى توافق وطني حول الاهداف العامة ومن هنا أهمية النهج التشاركي في التخطيط التأشيري اذ أن الخطة مبنية على مبدأ المشاركة لضمان نجاحها أثناء اعدادها وتنفيذها والاشراف عليها ومراجعتها الدائمة.

وتصف هيئة تخطيط الدولة الخطة بأنها ديناميكية يطييعتها وهذه الديناميكية تأتي من الدور المتفاعل بين المكونات الثلاثة الرئيسية للاقتصاد العام والخاص والمشترك حيث سيتعزز التوجه نحو تركيز دور القطاع العام على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وتحفيز قيام صناعات استراتيجية عبر صيغ استثمارية ومتطورة دائما بالمشاركة مع القطاع الخاص الذي سيركز أكثر فأكثر على قيادة النشاط الانتاجي والخدمي وسيتحمل مسوءوليات اجتماعية أوسع اما القطاع المشترك فهو الية موعقتة تستخدمها الدولة لتحفيز قيام صناعات ونشاطات ذات كثافة رأسمالية عالية وتقانات من اهداف الخطة الخمسية العاشرة.

وبشأن تخفيف الفقر تسعى الخطة الخمسية العاشرة الى تخفيض نسبة الفقر الى 7.8 بالمئة من خلال رفع المستوى

التعليمي للفئات المهددة بالفقر

وتهدف الخطة الى بناء أسس اقتصاد معرفي وتحسين كفاءة الادارة العامة من خلال تعزيز سيادة القانون والشفافية وثقة المواطن بعدالة القضاء وترسيخ مبدأ الخدمة المدنية المستقلة والمهنية والمسوءولة وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة أمام المواطنين وممثليهم مركزيا ومحليا وتعزيز الادارة المحلية واللامركزية وخلق مناخ مناسب للمجتمع الاهلى للعمل ورقابة وتطوير دور الاعلام المستقل للرقابة والتوجيه اضافة الى تطوير وتعزيز دور ممثلي الشعب مركزيا ومحليا عبر بناء قدرات الموءسسات التمثيلية وتطوير نظام حوافز وأجور مبني على أساس الكفاءة والمهنية والمساءلة والنتائج.

في المئة. في حين يمتلك الحصة المتبقية

ونسبتها 8.5 في المئة 10 مستثمرين

وأفادت تقارير سابقة ان "مجموعة

المطلوبات زيان

500 000 000

19 665 481

46 140 608

66 943 589

3 467 250

10 603 057

31 140 000

خارج الميزانية : 000 200 ألى ل

394 050

مقوض المراقبة الاساسى:

779 384

ارباح مدورة

احتياطى قاتونى

ضرائب ورسوم

أنصبة أرياح برسم الدفع

مؤونة تعويض نهاية الخدمة

أرباح النورة العالية

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

والقضاء على الامية وتحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق الاكثر فقرا وبناء شبكات وحزم الامان الإجتماعي مثل منظومة ضمان صحي وتأمين اجتماعي شاملتين وتأمين السكن الشعبي وتطوير واقع السكن اضافة الى انتهاج سياسة مالية تستهدف الفقراء لتحسين توزيع الدخل وتأمين وصول الفقراء الى الموارد المالية عبر التمويل الصغير ومتناهي الصغر وتعزيز دور المجتمع المحلى والاهلى في العملية التنموية.

> "بنك سورية الدولي الاسلامي" يعرض للإكتتاب أسهما بـ51 مليون دولار

مستثمرين سوريين بحسب القوانين الخدمات "المشاريع الخاصة" بحصة 2.5 أُعلِنِ "بنك قطر الدولي الاسلامي" عن طرح أسهم بـ51 مليون دولار للإكتتاب العام في "بنك سورية الدولي الاسلامي' وقال المدير العام للمصرف عبد الباسط المئة من "بِنك سوريا الدِولي الاسلامي' الشيبي، "سنطلق عرض الاكتتاب العام

> وسيكون "بنك قطر الدولي الاسلامى" في المئة، و"الشركة الاسلامية القطرية

وسيمتلك "بنك قطر الدولي الاسلامي" ومستثمرون قطريون حصة نسبتها 49 في

أكبر مساهم فردي في المصرف بحصة نسبتها 30 في المئة. اما المساهمون القطريون الآخرون في المصرف الجديد فهم: شركة "البروق التجارية" بحصة 5

دعبول الاقتصادية" ومقرها دمشق، هي الذي نال أخيراً ترخيصاً من السلطات الثريك السوري في "بنك سورية الدولي الاسلامي" بحصة نسبتها 51 في المئة. إلا أن مصادر المجموعة والشيبي أوضحت

أن الحكومة السورية "قررت طرح حصتها لمواطنين سوريين في اكتتاب عام". وأضاف الشيبي: "سنباش العمليات في الربع الاول من عام 2007 بافتتاح مقر للتأمين" بحصة 3 في المئة، وشركة رئيس في دمشق.

قطرييين آخرين.

في مصارف القطاع الخاص مملوكة من الشركة السورية للغاز تستثمر الغاز المنتج في محطة الخراطة النفطية

قامت الشركة السورية للغاز باعداد الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لاستثمار الغاز المرافق المنتج من محطة الخراطة النفطية التابعة للشركة السورية للنفط وذلك بنقله الى محطة الضواغط الغازية بالتيم ليصار الى استخدامه كغاز وقود في العنفات الغازية بمنشاة

34 455 327

644 678 092

679 133 419

مجلس الادارة

اعماره الاقتصاد

الميد أنطوان رعد

في تشرين الثاني أو كانون الاول بسعر

500 ليرة للسهم الواحد (ما يوازي 10

دولارات) وسيتاح حصراً للمواطنين

وسيطرح للإكتتاب 51 في المئة من راس

مالُ المصرف ألبالغ 100 مليون دولار،

علماً أنه يجب أن تكون حصة الاكثرية

قبل نهاية عام 2006.

توليد الطاقة بالتيم. ويتكون المشروع من خط انابيب رئيسي بقطر 12 انشا وبطول 35 كليو مترا تقريبا بالاضافة الى انظمة قياس الكميات والتحكم بالضغط ونظام الحماية المهبطية لكامل الخط مع نظام

الموجودات الصافية

سندات مشاركة

موجودات متداولة

فوائد برسم القبض

مدينون مختلفون

(رئيس مجلس الادارة)

الصندوق والمصارف

الموجودات الثابئة الصافية

حقن مانع للتاكل.

الموجودات ليل

4 455 327

30 000 000

3 591 050

640 634 792

452 250

وبلغت الكلفة الاجمالية للمشروع حوالي 174 مليون ليرة سورية علما ان الريعية الاقتصادية للمثروع تبلغ حوالي مليون واربعمئة الف ليرة سورية يوميا وبالتالي فان كلفة المثروع ستسترد خلال فترة زمنية مقدارها 126 يوما

نتكومرس ش.م.ل.

632 749 678

46 383 741

679 133 419

الميزانية العمومية بتاريخ 2005/12/31

ونحتاج إلى 2 مليار دو لار لتمويل صادرات السنوات المقبلة ثمرة تهاون مورست في الماضي ، بينما كان يجب التحسب إلى إمكانية نضوب الآبار لافتا إلى أن سورية غير قادرة على اجتذاب شركات النفط الأجنبية الكبرى لعدم اكتشافها حقول نفط كبيرة وعدم امتلاكها احتياطات كبيرة من النفط إضافة إلى تأثير تلك الشكات بالسياسة العالمية. وتشير الأرقام إلى أن إنتاج النفط في هبوط مستمر، فقد انخفضت كمية الإنتاج من 610 ألف برميل عام 1995 إلى 400 ألف برميل عام 2005 ، ويعتقد الأخصائيون أنها لن تتعدي 325 في عام 2006 ، وهو انخفاض أسرع في شكل ملحوظ مما كان

منتظرا على رغم وجود شركات كبرى

تتعاون مع شركة النفط السورية.ويعتبر

وزير النفط السابق؛ لدينا مشكلة حقيقية في النفط عام 2009

كشف وزير النفط السابق مطانيوس

حبيب في قراءة بيانية للنفط " أن سورية

عام 2009 تصل إلى مرحلة التوازن في

النفط مابين الإنتاج و الاستهلاك قبل

أن يؤكد أننا سنحتاج خلال السنوات

الخمس المقبلة إلى 2 مليار دولار

لتمويل الصادرات النفطية في إشباع

حاجة السوق المحلية وأشار مطانيوس

في تصريح أن المخزون الاحتياطي من

النفط سيتناقص تدريجيا حتى النهاية

ويجب التشديد حاليا على سياسة

الاقتصاد ما بعد النفط باستثمار موارده

في الزراعة أو الصناعة أي ما يسمى

بالنشاط الاقتصادي للقيمة المضافة.

ويعتبر الخبير الاقتصادي أن وضع

المشتقات النفطية في سورية اليوم هو

المراقبون أن الأرقام المطروحة هي أكثر تفاؤلا من الواقع ذلك أن الصادرات النفطية السورية كانت مقدرة بنحو 300 ألف برميل يوميا عام 2004 وبحسب الأرقام الرسمية فانه يجري حاليا تكرير 250 ألف برميل في سوريا وتصدر الدولة 165 ألف برميل من النافثًا و12 ألف برميل من فاكيوم غاز أويل أي أنها تصدر يوميا 30 ألف برميل من المنتجات النفطية لكنها تستورد 60 ألف برميل يوميا من الديزل ونحو 5 ألاف برميل من غاز البترول المسال أي أن استهلاك سورية اليومي يقدر ب 285 ألف برميل وتقدر صادراتها ب195 ألف برميل يوميا (165 ألف برميل من النفط الخام زائدا 30 ألفا من المنتجات).

احصائيات حول المؤشرات

والاقتصادية الصادرة عن المكتب دمشق 0.9 بالمئة. متر المربع الواحد اما الكِثافة

وصلت الى 7.7 بالمئة.

المركزي للاحصاء ان الكثافة السكانية تبلغ 96 نسمة في الكيلو السكانية في الاراضي المأهولة فتصل الى 301 نسمة في الكيلو متر مربع حيث تبلغ اعلاها في دمشق لتبلغ 77600 نسمة في الكيلو متر مربع وتصل ادناها في محافظة القنيطرة بواقع 42 نسمة في الكيلو

وبلغت نسبة الاناث من اجمالي

في سورية نحو 85.5 بالمئة في حين بلغت نسبة الاناث المشتغلات 14.5 بالمئة وبلغت نسبة العمالة الزراعية الى اجمالي العمالة في سورية نحو 17.5 بالمئة كانت اعلى النسب في محافظة الرقة 46.8 بالمئة في حين

واشار المكتب المركزي الى ان معدل البطالة وصل بين من تجاوزوا الخمسة عش سنة الى 12.3بالمئة حيث تصل اعلى النسب في محافظة الحسكة بواقع 26.5 بالمئة في حين تتخفض هذه النسبة في مدينة دمشق لتصل الى 4 بالمئة فقط.

متر مربع.

قوة العمل في سورية نحو 17.3 بالمئة وصلت اعلى نسبة في محافظة طرطوس ب 30.1 بالمئة وادنى النسب كانت في محافظة درعا حيث

ووصلت نسبة المشتغلين الذكور

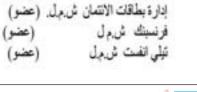
السكانية والاقتصادية اظهرت المؤشرات السكانية وصلت ادنى النسب في محافظة

وبينت المؤشرات ان نسبة النساء من التشغيل مقابل اجر في القطاعات غير الزراعية نحو 15.5 بالمئة وكانت اعلى النسب

في محافظة اللاذقية حيث وصلت النسبة الى 27.2 بالمئة وادنى النسب كانت في محافظة حلب حيث بلغت النسبة هناك 8.8 بالمئة. واوضح المكتب المركزي

للاحصاء ان نسبة النساء من العاملين بالمناصب الادارية وصلت الى نحو 11.2 بالمئة في حين بلغت نسبة الذكور 88.8 بالمئة. وكانت اعلى نسبة للنساء اللواتي يتولين مناصب ادارية في محافظة اللاذقية حيث وصلت الى 15.3 بالمئة. ووصل معدل الاعالة الاقتصادية الى نحو 3.6 اشخاص لكل فرد يعمل وبلغت ادنى نسبة اعالة في محافظتي طرطوس واللاذقية حيث وصلت الى 2.8 شخص لكل فرد يعمل واعلى النسب كانت في محافظة دير الزور حيث وصلت الى نحو 4.4 بالمئة. وبلغ معدل نمو القوى العاملة

السنوي في سورية نحو 2.9 بالمئة من عدد السكان ترتفع هذه النسبة في محافظة القنيطرة لتصل6.6 بالمئة و وادنى النسب في محافظة دمشق حيث تصل الى نحو 0.29



16 مليار يورو الصادرات الالمانية الى الدول العربية مقابل 14 مليار عام 2003 .. و الامارات أول المستوردين بـ 3.5 مليار

هزمت المانيا في الحرب العالمية الثانية وقسمت الى شطرين فصل بينها جدار برلينٍ ومن ثم عاودت التوحد لتصبح مجدداً المانيا فقط.

رغم كل هذه العواصف التي مرت بها استطاعت المانيا بأن تتجاوز كل هذه العواصف لتمثل اليوم واحدة من أقوى دول الاتحاد الاوروبي ان كان على المستوى الاقتصادي أم السياسي.

اقتصاد المانيا

تعد المانيا اليوم ثالث أكبر اقتصاد في العالم وتمثل "محرك النمو" في الاقتصاد الاوروبي ويتوقع لنموها الاقتصادي أن يشهد مزيداً من النمو في عام 2006 مع ظهور بعض البوادر الايجابية بعد سنوات من التباطة.

كلفة توحدها

فقدت المانيا الثرقية التي كانت دولة مستقلة جميع صناعاتها تقريبا بسبب عملية التوحيد وتبين ان تكلفة هذه العملية أعلى بكثير مما كانت تتوقعه الحكومة،

وكُلفت عملية إعادة بناء ألمانيا الشرقية حتى الان ما يقدر بحوالي 1.25 تريليون يورو /1550 مليار دولار أمريكي/. ويتم سنويا نقل حوالي 90 مليار يورو /نحو 108 مليار دولار/، اي 4.6 في المائة من الممالي الناتج المحلي الألماني لعام 2004، من الغرب إلى الشرق.

وستستمر هذه المعونة التنموية حتى عام 2020 حيث يتعين على كل مواطن في ألمانيا دفع ضرائب تضامن تقدر بنحو 5.5 في المائة من دخله.

وكشفت دراسة شهرية أجراها معهد زيو للبحوث الاقتصادية ومقره مانهايم ان ثقة المستثمرين في المانيا ازدادت بواقع 22.9 نقطة مئوية لتصل إلى 61.6 في المائة في كانون الاول وهو أعلى مستوى لها منذ شباط 2004.

وقال المعهد إن مؤشر الثقة الذي يتسع نطاق مراقبته تجاوز بكثير مستواه التاريخي وهو 34.5 في المائة.

اضاف المعهد "إن السبب الهام للتفاؤل هو زيادة الثقة الاستثمارية لدى الشركات الألمانية مما انعكس في نواح كثيرة منها زيادة الطلب المحلي حسبما ذكرت شركات توريد البضائع الاستثمارية.

وقال مكتب الإحصاءات الفيدرالي ان الصادرات الألمانية والتي بلغت قيمتها 68.7 مليار يورو /81.27 مليار دولار أمريكي/ في تثرين الاول، ازدادت بنسبة 7.2 في المائة عن العام السابق رغم ان هذا الرقم انخفض بنسبة 0.6 في المئة المعدلة موسميا وذلك في أيلول.

ويعتقد الخبراء أن الاقتصاد الألماني الذي ظل راكدا في عام 2005 سيدفعه تزايد الصادرات ويتسارع نموه في عام 2006.

وقال معهد كيل لاقتصادات العالم وهو مؤسسة اقتصادية في ألمانيا في تقرير له في أيلول ان الاقتصاد الألماني خرج من دائرة الضعف التي استمرت منذ ربيع عام 2004. وتهدف خطة الحكومة الجديدة إلى رفع

ضريبة القيمة المضافة بنسبة 3 في المائة اعتبارا من 2007، وهو ما جلب انتقادات حادة ومستمرة منذ بدء الحملة الانتخابية. ورغم انخفاض معدل البطالة إلى ادنى مستوى له منذ 10 أشهر وهو 11. 5 في المائة في تثرين الثاني الماضي فإن جيشا قوامه 4.75 مليون عاطل ما زال ينتظر الوظائف بينما يحجم المستهلكون عن

لذا فإن الزيادة التي تقتر حها الحكومة الجديدة في ضريبة القيمة المضافة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.6 في المائة في اجمالي الناتج المحلي عام 2007، على حد قوله – جوستاف ايه.هورن، رئيس معهد بحوث الاقتصاد الكلي.

بيد أن المستشارة الألمانية الجديدة أنجيلا ميركل دافعت عن برنامجها الاقتصادي واعتبرته جزءا ضروريا في تحرك يهدف الى إعادة العجز العام لألمانيا إلى حدود السقف الذي حدده الاتحاد الاوربي لعام 2007 وهو 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بعد مخالفة معاهدة الاستقرار والنمو التي طرحتها ألمانيا على مدى ثلاث سنوات متتالية.

ويخشى المحللون من احتمال ان يؤدي الارتفاع المفاجئ في الضرائب إلى هجرة أثرياء ألمانيا إلى الخارج ومعهم استثماراتهم.

كما يخشى أن يؤدي الاصلاح الضريبي إلى عرقلة الائتلاف الحاكم عن تحقيق مستهدفه لخفض معدل البطالة الذي تجاوز العثرة في المائة.

وقال بيرت رويرب رئيس لجنة الحكماء بالحكومة المكونة من المستشارين الاقتصاديين المستقلين في مقابلة مع مجلة فوكاس "إن هذا ليس بالحل الإعجازي لمشكلة البطالة."

أجمعت مختلف الهيئات الاقتصادية ومعاهد البحوث والخبراء الالمان على أن النمو الاقتصادي المتواضع الذي سجله الاقتصاد الالماني خلال عام 2005 تحول هذا العام الى نوع من الازدهار يمكن أن يستمر لبضع سنوات، خصوصاً بعد أن حقق الاستهلاك الداخلي قفزة نوعية جعلته للمرة الاولى منذ ست سنوات يتبوأ نفس منزلة الصادرات الالمانية في المساهمة برفع النمو الاقتصادي للبلاد الى أعلى معدل له منذ عقد من الزمن (نحو

وحسب الاستطلاع الذي أجراه اتحاد غرف التجارة والصناعة الالمانية (DIHK) اواخر شهر حزيران الفائت مع ممثلي 21 الف ثركة في البلاد فإن نمو الناتج القومي السنوي سيرتفع بنسبة 2 في المئة، ما السنعكس إيجاباً على سوق العمل، وتوقع الاستطلاع أن يحقق النمو في الربع الثاني من العام الجاري نسبة 0.6 في المئة (الربع الاول 0.4 في المئة). لكن الاستطلاع أشار الى المخاوف من الانعكاسات السلبية لرفع ضريبة القيمة المضافة ابتداءً من أول العام القادم 2007 من 16 الى 19 في المئة على حبوبة الاقتصاد.

وفي تقويم جديد رأى رئيس المعهد ان زيادة ضريبة القيمة المضافة ابتداء من مطلع العام المقبل من 16 الى 19 في المئة ستساهم بالطبع في رفع الاسعار، لكنها لن تؤثر، لا هي ولا الغاء الحكومة بعض التسهيلات الضريبية للمواطنين، سلباً على مسيرة الازدهار الاقتصادي الحاصلة أو على الرغبة في الاستهلاك كما يتخوف العديد من الخبراء. وبعد ان أكد جزئياً صحة تقديرات المعاهد الستة الرئيسية في البلاد في "تقرير الربيع" توقع نموا اقتصاديا من 1.8 في المئة العام الجاري (فيما توقع آخرون 2 في المئة وأكثر) كشف للمرة الاولى أنه ينتظر أن يبلغ النمو الاقتصادي عام 2007 المقبل 1.7 في المئة لا 1.2 في المئة كما جاء في التقرير الذي أرجع أسباب تراجع النمو الى زيادة ضريبة القيمة المضافة. وتوقع معدل نمو مماثل أيضاً في عام 2008. وبعد أن ذكر خبراء المعهد أن مفعول الازدهار الاقتصادي يستمر عادة مدة أربع سنوات اعتبر رئيسه أن تقديراته تستند الى بيانات صلبة عن الازدهار المستمر للاقتصاد العالم، الذه، سينمو بمعدل 5 في المئة هذا العام و4.5 في المئة العام المقبل. وتابع أن الانعكاسات الايجابية للانتعاش وصلت الى سوق العمل حيث تنخفض البطالة بصورة ملموسة، إنما دون أن ينسى الاشارة الى أن التغلب على البطالة العالية (4.4 ملايين شخص حالياً)

يتطلب إصلاحات هيكلية جذرية في البلاد. توقع ارباح كبيرة للشركة الالمانية للعام الثالث

ذهبت المعاهد الاقتصادية ومعظم الخبراء في المانيا أن غالبية الشركات الالمانية سوف تحقق أرباحاً كبيرة للعام الثالث على التوالي وان بنسب متفاوتة. ويرى الخبراء أن الطلب الذي ما يزال مرتفعاً من الخارج، والطلب المتزايد أخيراً من الداخل، يدفعات بالمبيعات والارباح الى الاعلى. وينتظر المرء بعد الارباح القياسية التي تحققت العام الماضي نتائج أفضل في السنة الحالية، خصوصاً وأن لا شيء يشير الى وصول مرحلة الانتعاش الاقتصادي في البلاد الى نهايتها على الرغم من محذوري

التضغم المالي عن نسبة 2 في المئة. وفي تأكيد على التطور الاقتصادي الحاصل سجل "مؤشر IFO" الذي يصدره معهد البحوث الاقتصادية في ميونخ ارتفاعاً مفاجئاً في التوقعات الايجابية للشركات الـ7000 التي يستفتيها دورياً من 75.50 الى 106.8 نقطة في الوقت الذي كان الخبراء ينتظرون تراجع المؤشر

الى 105.1 نقطة بعد تراجعه المفاجئ أيضاً في شهر أيار الماضي. وما يلفت الانتباه ان الشركات الالمانية الصغيرة والمتوسطة التي عانت كثيرا تحت وطأة جمود النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية ستسجل من جديد نمواً أقوى هذا العام من الشكات الالمانية الضخمة الـ30 التي تشكل سلة "مؤثر DAX" في بورصة فرانفورت الدولية. وعلى الرغم من تراجع قيمة أسهم المؤشر في الاسابيع الاخيرة من القمة التي وصل اليها، أي من 6200 الى 5260 نقطة، ثم تحسنه ووصوله حالياً الى ما فوق الـ5625 نقطة مع تزعزع الثقة نوعاً ما في توجهاته على المديين القصير والمتوسط، يتمسك الخبراء الماليون بتقديرهم الايجابي في شأن النمو المتوقع في البلاد هذه السنة الذي يقارب الـ2 في المئة. ويشدد هؤلاء على عدم اتباع التحليل التقليدي القائل بأن "اتجاه مؤش البورصة يعكس التطور المستقبلي للاقتصاد". ومن هنا تنتظر مؤسسة "Factest-JCF" التي تجمع تقديرات كبار المؤسسات المالية والشكات أن تحقق الشركات الثلاثين الضخمة في "مؤشر داكس" أرباحاً صافية السنة الحالية بنسبة 12.6 في المئة. صحيح أن النسبة هذه تعادل نصف ما حققته عام 2005، لكن الربح سيكون قياسياً للسنة الثالثة على التوالي على حد قول مسؤولي المؤسسة الذين ذكروا أيضاً أن نسبة أرباح الشركات الممثلة في "مؤشر MDAX" ستصل الى 34 في المئة. واشارت المؤسسة بدورها الى أن البيانات الصادرة عن شركات المؤشر تؤكد على انتعاش السوق الداخلية بعد سنوات من الجمود. ونفس الامر يراه أيضاً الخبير في الاقتصاد الاوروبي دارن ويليامز الذي يشير الى ان غالبية الشكات الالمانية بدأت تسجل للمرة الاولى المزيد من المبيعات في الداخل الى جانب مبيعاتها

على مدى كامل العام الحالي. ويقول الخبير كارس هاينتس كوتينغ مدير مؤسسة "IWP" ان الارباح الصافية للشركات الـ131 التي تمثل قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتدخل في استفتاءات المؤشرات الاربعة الرئيسة في البلاد، ارتفعت هذا العام بنسبة 30 في المئة وسطياً، كما أن حجم مبيعاتها ازداد في نفس الوقت بنسبة عالية بلغت 5.8 في المئة. لكنه لاحظ وجود فئتين من الشركات، الاولى تشكل الغالبية وتسير على طريق الازدهار، الثانية تشهد تدهوراً في أوضاعها الاقتصادية. أما الخبير توماس كاوتش المستشار في قسم الاستشارات في "شكة مرسيدس" فيلحظ أن مبيعات ثلثي الشركات ترتفع، لكن أرباحها الصافية تنخفض مع ذلك كما هو الامر "Siemens" و "Siemens" وع و"Henkel". ويضيف أن 20 في المئة من الشركات تحقق أرباحاً عالية تتجاوز نسبة العشرة في المئة فيما تتعرض 10 في المئة من الشركات الى خسائر علماً أن الاكثر ربحاً بينها من يصدر الى الخارج مثل شركة

العالية في الخارج، وأن هذا الاتجاه سيستمر

"BASF" الضخمة". ويتفق الخبراء الالمان على أن شركة إنتاج السيارات "فولسفاغن" العملاقة تقف على ارض صلبة بعد عملية التقشف التي اتبعتها والتعديلات التي أجرتها على هيكليتها وينتظرون أن تحقق هذا العام ربحاً صافياً بنسبة 46 في المئة مقارنة بالعام الفائت. كما من المنتظر أن تحقق

المستور مركل الإمساء الالماني، فزيان 2006 م

شركة انتاج الشاحنات "مان" ربحاً صافياً بعض الشيء دينامية الطلب على سلعها نسبته 40 في المئة. من الخارج بسب ارتفاع قيمة اليورو على وتأتي شركة إنتاج سيارات "بي إم حد تحليل معهد البحوث البريطاني.

دبليو" في المرتبة الثالثة من حيث نسبة

الربح، لكن بفارق كبير (22 في المئة) ثم

شركة "باير" لإنتاج الادوية (21 في المئة)

بعد نسبة 166 في المئة حققتها العام

الفائت. لكن علامة الاستفهام الموضوعة

على الشكات العاملة في قطاع تكنولوجيا

المعلومات لا تزال كبيرة حيث يختار

الخبراء في تقدير المنحى الذي ستأخذه

بعدما توقعوا تحسناً فيه أكثر من مرة دون

أن يحصل ذلك بالفعل. والاشهر الستة

الاخيرة دليل على ذلك بعدما انخفضت

قيمة أسهم الشركات التكنولوجية المسجلة

في "مؤثر TecDax" بنسبة 20 في المئة.

الصناعة الالمانية تعيش

مرحلة الازدهار

سجل "مؤشر RBS/BME" الصادر

اخيراً عن معهد البحوث البريطاني "NTC"

الذي يتابع شهرياً اتجاه المبيعات في

المانيا تطوراً ملموساً بارتفاعه في شهر

حزيران الماضي من 58.5 الى 59.5 نقطة،

وهو الاعلى له منذ سنوات. كما أن "مؤشر

النقد"ارتفع من 57.0 الى 57.5 نقطة،

وهو المتسوى الاعلى له منذ ست سنوات.

ورأى خبراء المعهد أن الصناعة الالمانية

تعيش حالياً مرحلة الازدهار الاقوى منذ

ست سنوات، الامر الذي يساهم بصورة

ملموسة في انعاش القطاع الصناعي في

الدول الاوروبية العاملة بنظام اليورو.

وقال كبير خبراء المعهد كريس وليمسن

ان الاستفتاء الذي يجريه معهده دورياً

"يقدم صورة قوية" عن الشركات في

المانيا وفي منطقة اليورو التي تعمل حالياً

على تقديم فرص عمل جديدة بصورة لم

تعرفها منذ الازدهار الاقتصادي الذي

حصل عام 2000. واضاف:"حققنا تحولًا

كبيراً في سوق العمل، ودفاتر الطلبيات

مملؤة وبدات الشركات في زيادة انتاجها

بقوة". وتابع وليمسن أنه "بسبب الطلبيات

المتزايدة وجدت الشركات نفسها أمام

ضغط كبير، ما جعل الصناعة تتتج بصورة

لم تشهدها منذ بدء تسجيل البيانات عام

وفي نفس الوقت ارتفع "مؤشر التشغيلِ"

في المانيا من 53.5 الى 55.1 نقطة، أي

الى ثاني أعلى مرتبة له منذ بدء العمل به

عام 1996 حيث يجري استطلاع أوضاع

سوق العمل دورياً في 400 شركة المانية.

وحققت زيادة التشغيل في منطقة اليورو

بدورها اعلى نسبة منذ ست سنوات. وذكر

المعهد ان الانتاج في المانيا الذي كان

سجل بعض التراجع خلال الاشهر الماضية

تسارعت وتيرته الشهر الماضي الى الحد

الذي جعل البلاد تحتل المرتبة الاولى بين

اقتصاديات أكبر اربع دول أوروبية كما

أثبته المؤشر الجزئي الذي ارتفع في المانيا

من 60.7 الى 62.1 نقطة وفي دول اليورو

من 59.5 الى 60.1 نقطة. ويعود سبب

تقدم مبيعات الانتاج الصناعي الالماني

الى زيادة الطلب عليه، وكذلك الى انتاج

سلع جديدة جذبت طلباً أوسع. وفي

الوقت الذي حققت الطلبيات من الداخل

تقدماً كبيراً سجلت الطلبيات من الخارج

زيادة واضحة. واحتلت الدول الاوروبية

مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا والولايات

المتحدة وبولندا وتركيا المراتب الاولى

بين الدول الخارجية المستوردة من المانيا.

وبصورة عامة تراجعت في منطقة اليورو

25.8

15,5

المانيا والعالم العربي

ارتفعت الصادرات الالمانية الى الدول العربية في عام 2004 بنسبة %10.2 لتبلغ يورو في عام 2004. حيث احتلت دولة يورو في عام 2003. حيث احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى من حيث الدول المستوردة من المانيا السعودية 3.052 مليار يورو تليها المملكة العربية السعودية 3.052 مليار يورو ثم مص 1.135 مليار يورو فدولة الكويت 1.135 مليار يورو

كما ارتفعت أيضاً الصادرات العربية الى المانيا في عام 2004 بنسبة 8.024 بلغت قيمة هذه الصادرات 8.024 مليار يورو مقابل 7.277 مليار يورو في عام 2003. وتبقى أهم الدول المصدرة الى المانيا ليبيا 2.834 مليار يورو بزيادة 55.7% مليار يورو بزيادة العربية السعودية 1.058 مليون يورو والجزائر مسوريا 883 مليون يورو والجزائر وتبقى المملكة العربية السعودية الشريك وتبقى المملكة العربية السعودية الشريك للقتصادي الاول بين الدول العربية اذ بلغ حجم الميزان التجاري بين البلدين 1.111 مليار يورو تليها دولة الامارات العربية المتحدة 3.871 مليار يورو فليبيا 3.490

مليار يورو.
وقد ارتفعت الواردات الالمانية من الدول العربية في الربع الاول من عام 2006 بنسبة كبيرة وصلت الى 39.1%. اذ بلغت قيمة هذه الواردات 2.9 مليار يورو تقريباً مقابل 2.07 مليار يورو في الربع الاول من عام 2005، واحتلت ليبيا المركز الاول من حيث الدول المصدرة الى المانيا، اذ كادت تضاعف حجم صادراتها ليصل الى 1.2 مليار يورو تقريباً. وتلتها الجزائر بـ237 مليون يورو وسوريا بـ262 مليون يورو تونس بـ260 مليون يورو.

وارتفعت كذلك الصادرات الالمانية الى الدول العربية في الربع الاول من عام 2006 بنسبة %15.1 لتبلغ قيمتها 4.8 مليار يورو مقابل 4.2 مليار يورو للفترة نفسها من عام 2005. واحتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى من حيث الدول المستوردة من المانيا بـ1.2 مليار يورو تليها المملكة العربية السعودية برورو تليها المملكة العربية السعودية بـ1.02 مليون ومصر بـ437 مليون

تشهد العلاقات الاقتصادية بين دولة الامارات العربية وجمهورية المانيا

44

الأرادن

الإسارات

الوازدات الأملية

2005 2004 2003 2002 2001

373.2 324.0 232.9 181.9 190.6

23,3 46,9 19.4

الاتحادية تطوراً سريعاً جعل من الاولى في مقدمة شركائها التجاريين في العالم العربي، ومن أجل تعزيز هذا التطور تسعى دولة الامارات العربية المتحدة الى نقل التكنولوجيا الالمانية وتوطينها لتحقيق هدفها في تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط.

فخلال السنوات الست الماضية تضاعف فذلال السنوات الست الماضية تضاعف عام 2005 مقابل 2.3 مليار يورو في عام 2000. وبذلك اصبحت الامارات في العالم العربي أهم مستقبل للصادرات الالمانية التي وصلت قيمتها الى أكثر من 4.1 مليار يورو خلال العام الماضي 2005 مقابل أقل من 2.0 مليار يورو في عام 2000. وارتفعت بدورها الصادرات الاماراتية الى المانيا خلال السنوات الخمس الماضية لتصل قيمتها الى أكثر من 373 مليون يورو خلال العام الماضي مقابل حوالي 177 مليون يورو في عام 2000.

يواكب النمو السريع التبادل التجاري بين ألمانيا والامارات توجه مئات الشركات والبنوك الالمانية سنويا اليها للعمل والاستثمار في السوق الاماراتية، وانطلاقاً من هذه السوق لخدمة أسواق دول منطقة الشرق الاوسط الاخرى والهند. ويزيد عددها الحالي على 500 شركة، تأتي في مقدمتها الشركات الكبيرة مثل سينمس وباير ولوفتهانزا والبنك الالماني ودايملر - كرايسلر، وتقوم هذه الشركات بدور حيوى في تطوير البنية التحتية الاماراتية، وفي مجالات توليد الطاقة وتحلية المياه والاتصالات وتجهيز المرافئ والمنشآت السياحية بخاصة. كما تعمل الشركات الالمانية بقوة في مشاريع مثل تجهيز مدينة دبي الصحية والتدريب المهني

تزايد مبيعات شركة مرسيدس في الشرق الأوسط

والحفاظ على الحياة البرية في صحراء دبي

واستغلال وتطوير المياه الجوفية.

اعلنت شركة مبيعات مرسيدس. بنز عن ارتفاع مبيعاتها في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 12بالمئة في الربع الأول من العام الحالي حيث باعت الشركة في الثلاثة الأشهر الأولى من العام الحالي 2006 حوالي 4558 سيارة مقابل 3766 سيارة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وإحتلت المملكة العربية السعودية قائمة الدول التي حققت الشركة نجاحاً فيها حيث أرتفعت المبيعات فيها في المبيعات بنسبة 116 بالمئة كما زادت المبيعات أيضاً في كل من الكويت وعمان ولبنان.

الصادرات الألعالية

2005 2004 2003 2002 2001

4511.9 3556.0 3230.7 3064.3 2882.4

554,3 478,5 445,9 425,6

تطور التبشل التجاري العربي الأصائي خلال الخمس سنوات الأغيرة أ مثبون يورو)

111.3 (40.47)		-								
- Zeim	1002.9	948.5	871.4	836.8	825,1	1144.6	985.7	805.6	946.5	1008.0
الجزائر	944.8	906.0	882.7	825,4	1611,5	791.1	904.7	688.9	974,8	1079,6
جيوتي	0.9	0.1	0.2	0.2	0.1	16.1	17.1	11.3	9.5	6,3
لسعربية	950.9	843.8	930.3	1058,8	1368.8	2998.8	3433.3	3187.4	3053,9	4042.7
السودان	36.0	37.8	31.9	34,3	33,6	146.1	110.5	110.3	141.6	229,4
سوريا	1429.9	1307.3	1295	884,9	908.3	449.0	502.8	486.0	520.4	526,4
تصرمل	0.9	0.4	0.3	0,7	0.4	0.0	1.6	2.8	1.5	1.0
تعرق	0.4	5.7	10.6	2,1	1,8	336.5	403.8	204.6	365,8	276,0
عمان	13.9	9.8	8.7	11,8	13.9	268.5	274.2	230.7	209.7	408.4
قسطين	0.8	0.5	0.7	0.7	1,0	14.2	11.3	13.1	15,2	17,1
قطر	4.4	15,6	23.6	30,6	22.7	315.4	341.5	426.1	541.5	637.7
جزر تضر		62	6.7	1,4	2,8		0.6	1,1	1,2	8,0
تفريث	38.7	56.7	81.5	63,6	29,1	746.5	815.9	863.7	1135,9	1218.6
فيتان	16.0	17.6	23.2	22.8	17,2	550.5	505.4	725.4	577,5	455,8
ليبيا	2143.0	1608.9	1819.1	2834,9	3900.6	547.9	519.3	525.7	655.5	657,7
,	296.3	273.9	378.3	527.5	660.0	1472.4	1402.4	1292.4	1421,3	1699.7
صغرب	536.7	548.4	490.1	460,4	452.2	694.2	726.2	992.2	983,7	925,7
موريتثيا	37.0	67.7	42.6	67,7	68.6	33.1	41.6	38.7	35,3	37,9
فين	1.9	4,6	4.8	6,4	5,2	115.8	126.8	116.2	142.3	133,0
					_					

التيسادل التجساري العربي الألمالي في الربع الأول لعام 2006 مقارناً بالفترة تفسيها من عنام 2005 (بملايين اليورو) الوازدات الألعاليسة الصادرات الأماليسة الربع الأول الربع الأول الربع الأول الربع الأول الأردن إصارات 1238.9 974,1 185,3 167,1 82.6 بعرين 13,4 61,4 6,3 ونسس لھز *ا*نو 13.4 264,3 233,1 31.9 259,7 T96,8 222,1 255,1 327,6 492,0 ويبوتي اسعودية 7200,0 11,7 960,3 11.3 244,9 220,0 لسودان سورية 30,8 24.7 10,5 135,7 122,7 261,9 145,7 الصومال 111.1 0.7 تعسراق 17,9 0,6 12,3 80,5 49.5 0,4 0,8 30,6 4.1 226,7 -15,0 0,6 لكويث 53,9 21,6 111,3 4.7 3,1 625,0 22.2 43,5 357,9 185,5 127,5 437,2 120,4 وريتثيا -19,1 71,7 28.0 16,3

الأعمار المالية الم

كلفة الحرب على العراق تكفي تشغيل الامم المتحدة لمدة 14 عاماً

فشلت عصبة الأمم المتحدة في المحافظة على السلام العالمي وبناء "اليوتوبيا" الكونية، أدى فشلها هذا الى زوالها ونشؤ الامم المتحدة في 24 تشرين الاول من عام 1945 في محاولة لانشاء "اتوبيا" جديدة تقودها الدول المنتصرة ان كان من خلال حق النقد "الفيتو" أم من خلال الاموال التي تقدِمها لهذه المؤسسة العالمية.

وقد أنشأت الامم المتحدة في حينها، 51 دولة التزمت بحفظ السلام عن طريق التعاون الدولي والامن الجماعي. وتتتمي الى الإمم المتحدة اليوم كل دول العالم تقريباً - إذ يبلغ مجموع عدد اعضاء الامم المتحدة 191 بلداً.

مهمة الامم المتحدة

إن الأمم المتحدة مركز لحل المشاكل التي تواجه البشية جمعاء. ويتعاون في هذا الجهد ما يزيد على 30 منظمة منتسبة تعرف مجتمعة باسم منظومة الأمم المتحدة. وتعمل الأمم المتحدة وأسرتها من المنظمات على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الأمراض والحد من الفقر. وتقوم وكالات الأمم المتحدة فضلاً عن ذلك بتحديد معايير السلامة والكفاءة في النقل الجوى وتساعد على تحسين الاتصالات السلكية واللاسلكية وتعزيز حماية المستهلك. وتتولى الأمم المتحدة أيضاً قيادة الحملات الدولية لمكافحة الاتجار غبر المشروع بالمخدرات والإرهاب. وتقوم الأمم المتحدة ووكالاتها في جميع أنحاء العالم بمساعدة اللاجئين ووضع البرامج لإزالة الألغام الأرضية، وتساعد على التوسّع في إنتاج الأغذية وتقود عملية مكافحة فيروس نقص المناعة

وعندما تصبح الدول أعضاء في الأمم المتحدة، فإنها توافق على القبول بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهو معاهدة دولية تحدد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. وللأمم المتحدة، وفقاً للميثاق، أربعة مقاصد هي: صون السلم والأمن الدوليين؛ وتنمية العلاقات الودية بين الأمم؛ وتحقيق التعاون على حل المشاكل

الدولية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان؛ وجعل هذه الهيئة مركزاً لتنسيق أعمال الأممر.

وهي لا تسن القوانين. ولكنها توفر سبل المساعدة على حل الصراعات الدولية وصياغة السياسات. وكل الدول الأعضاء - كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، بما لها من آراء سياسية ونظم اجتماعية متباينة – لها في الأمم المتحدة أن تعرب عن آرائها وتدلي بأصواتها في هذه

وللأمم المتحدة ستة أجهزة رئيسية، يوجد خمسة منها في مقر الأمم المتحدة بنِيويورك، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية والأمانة العامة. أما مقر الجهاز السادس، وهو محكمة العدل الدولية، فيقع في لاهاي بهولندا.

أكد مجددا رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في شكل الجمعية العامة للألفية، إيمانهم بالمنظمة وميثاقها باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما لتحقيق مزيد من السلام والرخاء والعدل في العالم. وحددوا أولوياتهم للقرن الجديد فيما يلي: "الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم؛ ومكافحة الفقر والجهل

والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة دون تدهور بيتنا المشترك وتدميره". وأعربوا عن تصميمهم على "جعل الأمم المتحدة والأمم المتحدة ليست حكومة عالمية أداّة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق

جميع هذه الأولوياتُ". وعلى المنظمة أيضا أن تعزز قدرتها على الاضطلاع بدور في مكافحة الإرهاب، وهي مسألة ظلت موضع انشغال متواصل منذ هجمات 11 أيلول 2001. ويتعين عليها، بوجه خاص، أن تكون قادرة على تقديم المشورة والمساعدة لدولها الأعضاء فيما تبذله من جمود لتعزيز أطرها التشريعية والإدارية. ولا بد من توسيع نطاق الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية باعتبارها جزءا من استراتيجية موحدة للتغلب على قوى

"المجتمع اللامدني". ميزانية الامم المتحدة

يعتبر نظام التخطيط والميزنة الحالى بالأمم المتحدة معقدا وكثيف العمالة. وهو يشتمل على ثلاث لجان منفصلة. أن الأمم المتحدة تحتاج إلى موارد

لتنفيذ ولايات عديدة يعهد بها إليها كل سنة. وتعتمد المنظمة على الدول الأعضاء لتوفير الموارد الكافية ودفع اشتراكاتها

الحالة المالية للمنظمة قد تحسنت

بعض الشيء في السنوات الأخيرة. ومهّد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول2000 بشأن تعديل جداول الأنصبة المقررة الطريق أمام سداد جزء كبير من المتأخرات المستحقة على الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة. وجرى تحويل هذه المبالغ إلى الدول المستحقة لأموال مقابل مساهمتها بقوات في مختلف بعثات حفظ السلام. وأتاحت الأحوال الاقتصادية المواتية أيضا لدول أعضاء أخرى اللحاق بموعد سداد اشتراكاتها غير المسددة. وفي عام 2001، مثّل إجمالي الاشتراكات المسددة من جميع الدول الأعضاء أعلى معدل للاشتراكات المسددة في أي سنة واحدة مِن سنوات تاريخ المنظمة.

الا أنه في السنوات الأخيرة لم تلاحق الميزانية العادية للمنظمة معدل التضخم، بينما زاد عدد الأنشطة التي عُهد بها إلى المنظمة بصورة كبيرة. وتمكنت المنظمة من مواصلة العمل عن طريق المراقبة الدقيقة للنفقات، وإدخال التحسينات على الإنتاجية، وتحركات معدل الصرف المواتي - ولكن أيضا، للأسف، عن طريق إجراء خفض شديد في الاستثمار في التدريب، وتكنولوجيا المعلومات، ومرافق الصيانة. وتعتبر هذه النقطة الأخيرة مصدرا للقلق الشديد؛ وبلغ الآن إهمال البنية الأساسية المادية لمقر المنظمة أبعادا خطيرة.

تتألف دورة التخطيط والميزنة من ثلاثة عناصر:

أ) – خطة متوسطة الأجل تحدد أوليات المنظمة لفترة أربع سنوات والمستهدف أن تكون بمثابة التوجيه الاستراتيجي الأساسي الذي يدعم أعمال المنظمة؛

ب) - مخطط الميزانية الذي يقدم بيانا بالمستوى الإجمالي للموارد للسنتين

ج) - ميزانية برنامجية تفصيلية مقترحة لفترة السنتين. وتوجد ثلاث آليات لمراقبة واستعراض

التخطيط والميزنة: أ) – اللجنة الخامسة للجمعية العامة؛

ب) - لجنة البرنامج والتنسيق؛ ج) - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية. وبموجب الإجراءات الراهنة، تنظر لجنة

البرنامج والتنسيق واللجنة الخامسة في الخطة المتوسطة الأجل؛ وتنظر هاتان الهيئتان، علاوة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة. ففي عام 2001، عقدت هذه الهيئات الثلاث 295 جلسة رسمية وغير رسمية لمناقشة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2003–2002. وعلاوة على ذلك، عقدت اللجنة الخامسة 106 جلسة

وتعتبر الوثائق المقدمة من أجل هذه العملية ضخمة. وتقع آخر خطة متوسطة الأجل في 222 صفحة. وتحتوي الميزانية البرنامجية المقابلة على 31 بابا مستقلا ويناهز مجموع عدد صفحاتها 000 2

والعملية موزعة على فترة زمنية طويلة للغاية. فالخطة المتوسطة الأجل، التي يمتد التخطيط في إطارها لفترة أربع سنوات، تعتبر مرهقة للغاية وغير عملية. ولذلك فإن الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2005–2002، والتي وضعت في عام 1999 وتم إقرارها في عام 2000، قد لا تعكس توافق الآراء السياسي والآثار المترتبة في الميزانية على الإعلان بشأن الألفية. وبالمثل، تبدأ دورة الإعداد للميزانية 18 شهرا قبل فترة السنتين التي تتعلق بها.

وميزانيتها أطر زمنية مختلفة وتنظر فيها هيئات مستقلة في مناسبات مختلفة.

وتغطى الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة

وقد لا يثير الدهشة معرفة أن هناك تماسك ضئيل بين هذه العمليات المتباينة للتخطيط والميزنة، وتُتخذ القرارات المتعلقة بالأولويات المؤسسية في معزل عن القرارات المتعلقة باستخدام الموارد القليلة.

وفي الأشهر ال 18 التي تسبق إقرار الميزانية، تُقضى ساعات لا حصر لها في إعداد التقارير، وخدمة الاجتماعات، وإحراء المفاوضات بشأن التخصيص الإجمالي للموارد الذي يتغير فقط بصورة طفيفة عن فترة السنتين السابقة. وفي عام 2001، قدمت الأمانة العامة 563 صفحة من الردود الكتابية على 490 سؤالا كتابيا. ويقدر أن ما قيمته 10.3 مليون دولار من دولارات المتحدة من وقت موظفى الأمانة العامة قد انقضى في خدمة أعمال اللجان.

ولا يملك الأمينِ العام، رغم كونه الموظف الإداري الأول للمنظمة، سلطة نقل أي أموال بين البرامج، أو من بند تكاليف الموظفين إلى بند التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، دون أخذ موافقة مسبقة من الدول الأعضاء، وذلك على الرغم من أن الدول الأعضاء قد منحت مرونة لعدد كبير من رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج بغية تحسين قدرتها على الاستجابة للمطالب السيعة التغير،

ولا تتسم النظم القائمة للإبلاغ عن أداء البرامج وتقييمه بأي أثر عملي في الخطط والقرارات المستقبلية المتعلقة بتوزيع الموارد. وفي نهاية كل فترة سنتين، تجري مقارنة حالة إنجاز ما يزيد على 36 000 ناتج في تقرير للأداء البرنامجي، تكتفي لجنة البرنامج والتنسيق بملاحظة محتوياته. ويجري سنويا إعداد تقييمين معمقين لبرامج مختارة. ونادرا ما يطرأ أي تغيير على البرنامج أو التمويل نتيجة لأي من الاستعراضين.

وإجمالا، تظهر دورة التخطيط والميزنة مجزأة ومعرضة للازدواجية ومثقلة بكم مفرط من الوثائق. وهي لا تشجع على اعتماد نهج استراتيجي صارم إزاء تحديد الأولويات وتوزيع الموارد وفقا لهذه الأولويات. وتنفق الدول الأعضاء والأمانة العامة كما مفرطا من الوقت وموارد ضئيلة على هذه العملية. وتتعرض البلدان الأصغر على وجه الخصوص للضرر من هذه العملية، حيث أنها لا تملك القدرة على التصرف في مواردها البشرية البالغة المحدودية للمشاركة بنشاط في كافة مراحل الدورة وأجزائها.

ميزانية عام 2007 - 2006

أقرت الامم المتحدة ميزانيتها لعام 2006 – 2006 والتي تيبلغ 3.79 مليار دولار وتتوقع مصاريف عام 2006 أن تصل الى 1.9 مليار، وهذا هو المبلغ المطلوب لتغطى المنظمة مصاريفها لفترة نصف عام تقريباً من سنة 2006.

واقع الامم المتحدة مالياً

فقط 40 عضواً في الامم المتحدة سددوا اشتراكاتهم كاملة لعام 2006، وبهذا فهم يمثلون اقل من ربع مجموع الميزانية الكلية لهذه المنظمة. وتعد الولايات المتحدة الاميركية صاحبة أكبر مديونية على الامم المتحدة، فقد بلغت مستلزماتها المالية المتوجبة عليها للأمم المتحدة مليار دولار. أما مجموع الديون المتوجبة على بقية أعضاء المنظمة حتى تاريخ 31 كانون الاول 2005 فيبلغ 3.3 مليار دولار.

ويقول كلاوس هافز، خبير اقتصادي في الامم المتحدة، بأن تأجيل المستحقات المتوجب دفعها للأمم المتحدة يتسبب بمشاكل ضخمة لهذه المنظمة.

واذا ما نظرنا الى الامم المتحدة وما يتوجب عليها على المستوى العالمي مقارنة مع ميزانيتها يمكن أن نرى مدى ضاًلة المبلغ المرصود لها. فالامم المتحدة بجميع منظماتها تنفق ما يقرب 20 مليار دولار سنوياً واذا ما وزع هذا المبلغ على سكان المعمورة يكون حصة كل فرد ما يقرب 3 دولارات، ويعد هذا مبلغاً ضئيلاً معظم ميازنيات حكومات العالم واذا ما قيس بالنسبة للانفاق على التسلح يصبح مبلغاً لا يذكر.

هذا ما جعل الامم المتحدة تحت عجز مالي دائم منذ فترة طويلة ما يرغمها

على الاقتطاع من برامجها المخصصة لخدمة الانسانية. وقد خفضت مع معظم الدول الاعضاء تبرعاتها للمنظمة ولم تدفع مستحقاتها حتى تاريخه وقد بلغت مستحقات الامم المتحدة ما يقرب 1206 مليون دولار حتى تاريخ 31 أيار من عام 2006، حيث حصة الولايات المتحدة الامبركية من هذه المستحقات المتوحية عليها تجاه الامم المتحدة 675 مليون دولار (%56 من مستحقات الميزانية).

كون الولايات المتحدة الاميركية هي صاحبة أكبر نسبة من مستحقات الامم المتحدة هذا دفع كوفي أنان، الامين العام للأمم المتحدة، للقول في عام 1998 في خطاب القاه في جامعة رايس في هيوستن أمام 4000 شخص بان الولايات المتحدة الاميركية تؤذى جهود قوات حفظ السلام بسبب رفضها لدفع المستحقات المتوجبة عليها والديون المتوجبة عليها والتي تبلغ ما بناهز 1.5 مليار دولار.

وفي عام 2005 قال وارن ساش، – War ren Sach، مسؤول في ميزانية الامم المتحدة، من الممكن بأن لا تستطيع الامم المتحدة من دفع كامل أجور موظفيها في الوقت المحدد ويمكن أن تقترض من مهمات حفظ السلام أو توقف مشترياتها وقد نشأت حدة هذه الازمة عدما قال جون بولتن، سفير أميركا في الامم المتحدة، بأنه على الامم المتحدة بأن تأخذ بعين الاعتبار تبني ميزانية مؤقتة مع العلم أن الولايات المتحدة تدفع 22% من ميزانية

نبذة عن أزمات الامم المتندة مالياً عام 2005

7 نيسان: كوفي أنان يلفت نظر العالم بأن المنظمة تنفق فقط %2 من ميزانيتها الاعتيادية على برنامج حقوق الانسان. 17 حزيران: وافق مجلس الممثلين الاميركيين على اقتطاع %50 من مستلزمات أميركا تجاه المنظمة اذا

لم تطبق المنظمة الـ39 اصلاح في عام

29 أيلول: الولايات المتحدة الاميركية لم تدفع مطلقاً مستحقات الامم المتحدة في الوقت المحدد او حتى الدفع كاملًا. مع العلم أن تكلفة الحرب على العراق تكفي تشغيل الامم المتحدة بكل منظماتها

وهيئاتها لمدة 14 سنة.

30 ايلول: جينتشيرو كوميزومي، الانس وزراء Junichiro Koizumi، رئيس وزراء اليابان، يقول بأن الشعب الياباني يضغط على الحكومة للتخفيف من المسؤوليات تجاه الامم المتحدة معتمداً على ان الشعب الياباني يعتقد بأن حكومته لا تاخذ ما تستحق مقابل ما تدفعه للمنظمة. وتعد اليابان ثاني أكبر متبرع للامم المتحدة بعد الولاايت المتحدة الامير كية.

17 تشرين الاول: تبرع المواطنون الاميركيون بمبلغ 2.7 مليون دولار للأمم المتحدة (UNFPA) في الوقت الذي رفضت فيه الادارة الاميركة دفع مبلغ 34 مليون دولار مع العلم أن الكونفرس قد وافق على صرف هذا المبلغ للامم

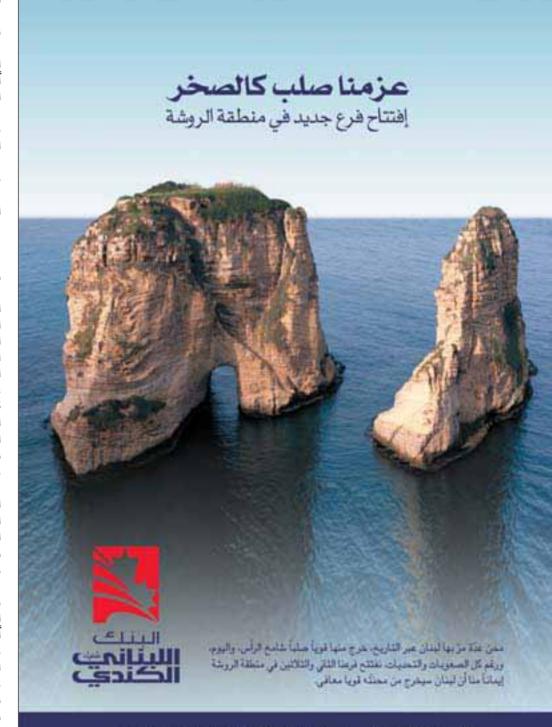
24 تثرين الاول: بسبب نقص الموارد لمبادرات الامم المتحدة الانسانية قلصت المنظمة استجاباتها للكوارث الطبيعية. فالولايات المتحدة الاميركية وايطاليا وفرنسا وكندا واستراليا لم تقدم أية معونة مادية لمكتب المعونات الانسانية في المنظمة (CERF).

23 تشين الثاني: هدد بولتن بإيقاف موازنة الامم المتحدة لسنتين اذا رفضت المنظمة الموافقة على جميع الاصلاحات الادارية للسكرتاريا.

مفارقات

ان ميزانية قوات حفظ السلام أقل من ميزانية شرطة نيويورك، والميزانية الاعتيادية للأمم المتحدة أقل من ميزانية أصغر ولاية في امير كا. والميزانية السنوية الحالية لقوات حفظ السلام تمثل %0.5 من الانفاق العالمي على الجيوش، وعلى سبيل الذكر فقط فإن شركة GMC انفقت 4 مليارات دولار على الاعلام في عام 1999، ومدينة زيورخ ميزانيتها 3.1 مليار دولار وتخطت ميزانية التعليم في نيويورك في عام 2001 مبلغ 12.4 مليار. مع العلم ان ميزانية الامم المتحدة أقل من ميزانية قسم الاطفاء في طوكيو وأقل من سعر القاذفة B2.

أحمد ديركي



تودَّاعلام زياتتنا لكرام أن جميع فروعنا الـ ٢٢ على كافة الأراضي الثينائيَّة جاهزة لاستقبالهم.

لمزيد من المعلومات الرجاء الإنصال بمركز الخدمات على ١٩٧٠ تا أو إيارة موقعتنا على www.lebugibars.com

Global Warming Fastest For 20,000 Years

By Steve Conner

Global warming is made worse by man-made pollution and the scale of the problem is unprecedented in at least 20,000 years, according to a draft report by the world's leading climate scientists.

The leaked assessment by the group of international experts says there is now overwhelming evidence to show that the Earth's climate is undergoing dramatic transformation because of human activity.

A draft copy of the report by a working group of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) states that concentrations of carbon dioxide, methane and other greenhouse gases are at the highest for at least 650,000 years.

It predicts that global average temperatures this century will rise by between 2C and 4.5C as a result of the doubling of carbon dioxide levels caused by man-made emissions.

These temperatures could increase by a further 1.5C as a result of "positive feedbacks" in the climate resulting from the melting of sea ice, thawing permafrost and the acidification of the oceans.

The US Climate Change Science Programme, which yesterday released its own report

saying climate change was being affected by man-made pollution, said it wanted as many experts and stakeholders as possible to comment on the draft IPCC report.

Global warming sceptics will get little comfort from the confident language in the draft report, which dismisses suggestions that climate change is an entirely natural rather than man-made phenomenon.

"There is widespread evidence of anthropogenic warming of the climate system in temperature observations taken at the surface, in the free atmosphere and in the oceans," it says.

"It is very likely that greenhouse gas forcing has been the dominant cause of the observed global warming over the past 50 years.

"And it is likely that greenhouse gases alone would have caused more warming than has been observed during this period, with some warming offset by cooling from natural and other anthropogenic factors." Since its last report in 2001, the IPCC's working group says it has amassed convincing evidence showing that climate change is already happening.

It also finds that climate change is set to continue for decades and perhaps centuries to come even if man-made



emissions can be curbed.

"2005 and 1998 were the warmest two years on record. Five of the six warmest years have occurred in the past five years (2001-2005)," the report says.

Satellite data since 1978 shows that the Arctic sea ice has shrunk by about 2.7 per cent each decade, with even larger losses of about 7.4 per cent during the warmer summer months.

"The smallest extent of summer sea ice was observed in 2005. Average Arctic temperatures have been rising since the 1960s and 2005 was the warmest Arctic year," the draft IPCC report says.

"An increasing body of evidence suggests a discernible human influence on other aspects of climate, including sea ice, heat waves and other extremes, circulation, storm tracks and precipitation," it says

Melting glaciers and polar ice sheets could cause sea levels to rise by up to 43cm by 2100, and the rise for the next two centuries is predicted to be nearly double that figure.

Man-made emissions of greenhouse gases have probably already caused the increase in sea levels observed over the past century, says the report.

"Anthropogenic forcing, resulting from thermal expansion from ocean warming and glacier and ice sheet melt, is likely the largest contributor to sea level rise during the latter half of the 20th century," the report says.

"Anthropogenic forcing has likely contributed to recent decreases in Arctic sea ice extent. There is evidence of a decreasing trend in global snow cover and widespread retreat of glaciers consistent with warming and evidence that this melting has also contributed to sea-level rise," it adds.

Evidence of Climate Change

*Arctic sea ice has shrunk by 2.7 per cent per decade since 1978 and by 7.4 per cent each decade during the summer months.

* Five of the six warmest years have occurred in the past five years, with 2005 and 1998 being the two warmest years on record.

* Global average sea levels rose at a rate of about 2mm a year between 1961-2003, and by an average of more than 3mm a year between 1993-2003.

* Mountain glaciers and polar land ice have in general melted faster than they have formed over the past 40 years.

* Permafrost temperatures have increased on average and the area covered by seasonally frozen ground has decreased by about 7 per cent over the past 50 years.

Global warming is made worse by man-made pollution and the scale of the problem is unprecedented in at least 20,000 years, according to a draft report by the world's leading climate scientists.

The leaked assessment by the group of international experts says there is now overwhelming evidence to show that the Earth's climate is undergoing dramatic transformation because of human activity.

A draft copy of the report by a working group of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) states that concentrations of carbon dioxide, methane and other greenhouse gases are at the highest for at least 650,000

It predicts that global average temperatures this century will rise by between 2C and 4.5C as a result of the doubling of carbon dioxide levels caused by man-made emissions.

These temperatures could increase by a further 1.5C as a result of "positive feedbacks" in the climate resulting from the melting of sea ice, thawing permafrost and the acidification of the oceans.

The US Climate Change Science Programme, which yesterday released its own report saying climate change was being affected by man-made pollution, said it wanted as many experts and stakeholders as possible to comment on the draft IPCC report.

The IPCC's chairman, Rajendra Pachauri, however, did not learn of the decision to, in effect, publish the report until it was posted online, according to the journal Nature. The IPCC assessment is written by scores of scientists - who can draw on the expertise of hundreds more researchers - to produce the most definitive and authoritative assessment of climate change and its impacts.

Global warming sceptics will get little comfort from the confident language in the draft report, which dismisses suggestions that climate change is an entirely natural rather than man-made phenomenon.

"There is widespread evidence of anthropogenic warming of the climate system in temperature observations taken at the surface, in the free atmosphere and in the oceans," it says.

"It is very likely that greenhouse gas forcing has been the dominant cause of the observed global warming over the past 50 years.

"And it is likely that greenhouse gases alone would have caused more warming than has been observed during this period, with some warming offset by cooling from natural and other anthropogenic factors." Since its last report in 2001, the IPCC's working group says it has amassed convincing evidence showing that climate change is already happening.

It also finds that climate change is set to continue for decades and perhaps centuries to come even if man-made emissions can be curbed.

"2005 and 1998 were the warmest two years on record. Five of the six warmest years have occurred in the past five years (2001-2005)," the report says.

Satellite data since 1978 shows that the Arctic sea ice has shrunk by about 2.7 per cent each decade, with even larger losses of about 7.4 per cent during the warmer summer months.

"The smallest extent of summer sea ice was observed in 2005. Average Arctic temperatures have been rising since the 1960s and 2005 was the warmest Arctic year," the draft IPCC report says.

"An increasing body of evidence suggests a discernible human influence on other aspects of climate, including sea ice, heat waves and other extremes, circulation, storm tracks and precipitation," it

Melting glaciers and polar ice sheets could cause sea levels to rise by up to 43cm by 2100, and the rise for the next two centuries is predicted to be nearly double that figure.

Man-made emissions of greenhouse gases have probably already caused the increase in sea levels observed over the past century, says the report.

"Anthropogenic forcing, resulting from thermal expansion from ocean warming and glacier and ice sheet melt, is likely the largest contributor to sea level rise during the latter half of the 20th century," the report says.

"Anthropogenic forcing has likely contributed to recent decreases in Arctic sea ice extent. There is evidence of a decreasing trend in global snow cover and widespread retreat of glaciers consistent with warming and evidence that this melting has also contributed to sea-level rise," it adds.

شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل دعوة الى جمعية عمومية عادية

يتشرف مجلس إدارة شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل دعوة حضرات المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها عند الساعة الثانية عشرة من يوم الأربعاء الواقع في 25 تشرين الاول 2006.

ويتضمن جدول الأعمال الأمور التالية:

الاستماع الى تقريري مجلس الإدارة العادي والخاص عن أعمال وحسابات -1

2005 الاستماع الى تقريري مفوض المراقبة العادي والخاص عن حسابات 2005

3 – مناقشة تقارير مجلس الإدارة ومفوض المراقبة العادي والخاص عن عسابات 2005

4- تحديد الأرباح والخسائر عن السنة المالية 2005

5– تعيين مفوض مراقبة عن سنة 2006 وتحديد مخصصاته

6- تحديد عدد أعضاء مجلس الادارة وانتخابهم وتحديد المخصصات

7- منح أعضاء مجلس الادارة الترخيص المنصوص عنه في المادتين 158

و159 من قانون التجارة، والترخيص لهم بالتعامل مع الشكة 8- أمور مختلفة

ويذكر مجلس الإدارة الراغبين في حضور هذه الجمعية العمومية العادية وجوب إيداع مركز الشركة ثلاثة أيام على الاقل قبل موعد الجلسة، الأسهم العائدة لهم كي يحق لهم الاشتراك في أعمال هذه الجمعية.

شركة لبنان الحر للإنتاج والبث ش.م.ل رئيس مجلس الإدارة – المدير العام شوقى أبى سليمان

> RLL لبنان الحر



وراء الارقام

لىنان يىن سىناريو

النهوض ..و مخاطر الانهيار شهدت بورصة بيروت في الفترة الاخيرة أداء مزدوجاً بين أداء إسهم المصارف التي عاشت حركة صعود نسبية وأداء سهم سوليدير الذي شهد

ضغطاً باتجاه انخفاض في الاسعار ربما لأسباب تتعلق بالاهتمام المتزايد على المصارف لا سيما من

مستثمرين خليجيين، في حين ان وضع سوليدير بقي ثابتا دون بروز أنباء مشجعة أو أخرى مقلقة.

ان وضع كل الاسهم المدرجة في بورصة بيروت

وكذلك وضع سندات الدين هو في حالة ترقب شبيهة

بالترقب القائم في لبنان ككل على كل المستويات،

اذأن الجميع يشعر ان البلاد تقف على مفترق طريقين

يؤديان الى اتجاهات متعاكسة في ظل وجهتي نظر:

واستقرار سياسي سيؤديان الى وصول مساعدات

نقدية كبيرة. وهو سيناريو ايجابي جداً يؤشر الى ان

البلد سيصل الى وضع أفضل مما كان قائماً قبل

الحرب، مع ما يعنيه ذلك من تدفق للاستثمارات مرة

أخرى ما يضع عجز المالية العامة على سكة المعالجة

بطريقة جذرية وتنفيذ الاصلاحات المطلوبة ..عندها

. سنصل الى مرحلة ازدهار ونمو اقتصادي بمعدلات

عالية جداً ..واستكمالا لهذا السيناريو سيستفيد

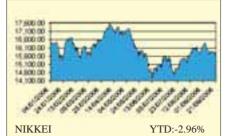
لبنان بالتأكيد من الفائض النفطى الكبير في

اما السيناريو الثاني فهو سينتج في حال عدم

الاولى ان البلد سيخرج بصيغة سياسية مقبولة







M.Cap.

(\$mil)*

2,928.4

403.2

2,197.0

522.1

764.5

105.0

66.4

1.509.1

529.3

18.0

20.5

20.0

33.3

28,050.0

Lebanese Treasury Bonds

24

Issuing

Date

6/7/06

6/7/06

Maturity

Date

2/7/09

Circular

249

Yield

(%)

8.50

9.32

Value

(L.L)

10,000

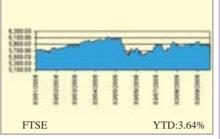
10,000

Yield

(%)

7.24

7.75



أسواق لبنان والعالم

PBR

1.4

8.3

2.3

NA

1.3

NA

1.3

0.7

2.4

1.9

1.3

2.5

NA

Price (\$	MidPri	YTM	Maturity	DEBT INSTRUMENTS
				Sovoreign Debt
00.00	100.	5.87%	Feb- 07	R. Lebanon 6 1/2
1.88	101.8	6.17%	Oct-07	R. Lebanon 8 5/8
9.88	99.8	7.06%	Jun- 08	R. Lebanon 7 3/8
4.32	104.3	7.19%	Aug- 08	R. Lebanon 10 1/8
3.00	103.	5.57%	May-09	R.Lebanon Euro 7 1/4
6.50	106.	7.52%	Oct-09	R. Lebanon 10 1/4
2.50	102.5	7.37%	Nov- 09	R. Lebanon FRN (libor+3.25%)
7.50	97.5	7.62%	Dec-09	R. Lebanon 7
1.75	97.7	7.63%	Mar-10	R. Lebanon 7 1/8
9.50	99.5	7.70%	May-11	R. Lebanon 7 7/8
8.25	98.2	7.96%	Sep-12	R. Lebanon 7 3/4
02.00	102.	8.04%	Jun-13	R. Lebanon 8 5/8
5.50	96.5	7.73%	Apr-14	R. Lebanon 7 3/8
09.25	109	8.31%	Apr- 15	Central Bank of Lebanon 10%
00.25	100	8.34%	Jan-16	R. Lebanon 8 1/2
19.75	119	8.46%	May-16	R. Lebanon 11 5/8
7.75	97.	8.43%	Apr- 21	R. Lebanon 8 1/4
				Private Issues
0	10	1.43%	Oct-06	Private Issues B. Mediterrannee 6 3/8

Aug-07

May-10

Dec-07

	Beirut S	Stock E	xchan
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E
Solidere (A)	17.74	-1.3%	11.7
Solidere (B)	17.76	-1.2%	11.7
BLC Bank	10	42.7%	20.7
Banque Audi GDR	67.05	12.0%	16.3
Bank of Beirut-Listed shares	12.86	29.9%	16.3
Bank of Beirut-Pref.Call.Class B	11.7	-3.3%	NA
Bank of Beirut-Pref.Call.Class C	25.75	0.0%	NA
Byblos Bank-Listed shares	1.9	-19.5%	10.7
Byblos Bank-Priority shares	1.82	-20.9%	10.2
Byblos Bank-Pref. Calllisted	105	-5.4%	NA
BEMO Bank -listed	4.15	18.6%	12.2
BLOM Bank GDR	70.55	6.1%	10.1
BLOM Bank Listed	70	-2.8%	10.0
Rymco	1.1	-1.8%	18.3
Holcim Liban	2.26	25.6%	23.1
Ciments Blancs Bearer	2	60.0%	4.4
Ciments Blancs Nominal	1.3	-13.3%	2.9
Uniceramic Nominal A	1.3	-7.1%	10.5
Uniceramic Bearer C	1.58	-9.1%	12.8
Beirut Interbank Fund	100	-6.5%	NA
Beirut Global Income Fund	98	-6.8%	NA
Beirut Lira Fund*	102,000	-6.0%	NA
Beirut Golden Income *	105,000	-6.0%	NA
	Over -	the - C	Counte
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	18	2.9%	11.9	1.4	2,970.0
BLOM GDR	69.5	4.5%	10.0	1.5	1,494.3
AUDI GDR	66	10.0%	16.0	1.7	2,162.6

The closing prices as of 25 - 09 - 2006

Issuing

Date

24/8/06

6/7/06

*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
**The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding

Maturity

Date

22/2/07

5/7/07

Although all data is based on information deemed to be reliable.

Circular

249

Discount

Rate (%)

7.19

ordinary shares at end of period

Months

	Arab Markets						
	Company Name	Last	YTD				
	a wan	44245	22.120/				
	Saudi SE	11345	-32.12%				
	Saudi Basic Industries Corp.	135	-28.95%				
	Saudi Telecom Co.	102	-32.00%				
	Saudi Electricity Co.	19.25	28.33				
	Al Rajhi Bank	309	-26.43%				
	Samba Financial Group	146.75	-30.12%				
	Riyad Bank	75	-46.43%				
	Kuweit SE	10075	-11.99 %				
	National Bank of Kuwait	2040	-8.11%				
	Mobile Telecommunications Co.	2900	-17.61%				
	Kuwait Finance House	2040	-14.29%				
	The Public Warehousing Co.	1880	-35.17%				
	The Gulf Bank	1520	22.58%				
	The Commercial Bank of Kuwait	1140	1.79%				
	DUBAI FM	416	-59.26%				
	Emaar Properties Co.	13.20	-43.23%				
	Emirates Bank International	13.90	-26.96%				
	National Bank of Abu Dhabi	24.30	-46.09%				
	National Bank of Dubai	11.00	-46.60%				
	Emirates Telecommunication Corp.	19.30	-14.90%				
	Shuaa Capital	4.63	-55.00%				
	DOHA SM	7586	-31.37%				
	Industries Qatar Co.	89.7	-38.14%				
	Qatar Telecom	237.5	1.76%				
	Qatar National Bank	277	-6.47%				
	Qatar Gas Transport Co.	20.8	-58.89%				
	The Commercial Bank of Qatar	111.3	-28.68%				
	Doha Bank	110	-66.33%				
	BAHRAIN SE	2250	2.47%				
	Bahrain Telecommunication Co.	1.02	12.33%				
	Al Ahli United Bank	1.06	12.77%				
	Investcorp Bank	2350	-0.42%				
3	Arab Banking Corporation	1.22	3.39%				
	Gulf Finance House	2.69	-11.51%				
	National Bank of Bahrain	1.04	3.79%				

الوصول الى اي حل سياسي للوضع القائم، وبالتالي سيخف الاهتمام الدولي بلبنان وتتقلص المساعدات وتؤدي كل المؤشرات الى ان التوجه هو نحو الانهيار لان الاقتصاد اللبناني سيكون في حالة ما بين الحرب والسلم، وعدم الاستقرار هذا سيؤدي الى خلل مالي القدوم والضغط الذي ستسببه المديونية العامة للدولة وتفاقم الاعباء الاقتصادية القديمة منها والمستجدة اثر حرب تموز، وعندها لن تتمكن الدولة من تمويل العجز المالي وسندخل في حقبة ازمات مالية ونقدية ومصرفية حادة.

وفي هذا المجال تبدو الصورة واضحة فاذا كان لبنان قد ناقض طوال السنوات الماضية القواعد العلمية التي كانت تؤكد أنه دخل في مرحلة الانهيارات وهو ما اعلنته مؤسسات دولية كبرى اكثر من مرة الا ان عوامل وفرص محددة كانت تؤدي الى الحفاظ على توازن ما وان كان هشا، الا ان المرحلة المقبلة لن تكون مرحلة المعجزات ولن يتمكن لبنان من مخالفة قواعد العلم في كل مرة، وستكون فرص الصمود هذه المرة شبه معدومة.

جان ریاشی



First National Bank 6 7/8

Audi Investment Bank 10.75

B. Mediterrannee 6 1/4

B. Mediterrannee 7 5/8

Fransabank 8 1/2

FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L

1.20%

5.79%

5.88%

7.85%

7.54%

100.50

99.88

102.25

108.00

99.25

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان وسيط معتمد في بورصة بيروت بناية تماري ، شارع اللنبي ، وسط بيروت التجاري TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193

Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

بيَتك ع كيَفْك

القرض السكني

هل تبحث عن منزل مريح وقرض مريح؟ فرست ناشونال بنك ش.م.ل يقدم لك القرض السكني الخاص، إضافة إلى القرض السكني بإلاتفاق مع المؤسسة العامة للإسكان وذلك ليتناسب واحتياجاتك المادية

- مبالغ عالية تصل الى ٢٥٠ ألف دولار أميركي
 - فترات تسدید طویلة تصل الی ۳۰ سنة*
 - فوائد تنافسية ومميزة
- إختر العملة التي تناسبك (دولار أميركي او ليرة لبنانية*)
 - إستفد من إعفاءات رسوم التسجيل والرهن العقاري*
 - دفعات شهریة تتناسب وقدراتك المالیة
 میزات عدیدة وأكثر ...
 - * قروض إسكانية بالثعاون مع المؤسسة العامة للإسكان



للمزيد من المعلومات، الإتصال على: 1524 www.fnb.com.lb

العدد 160 الحموة 29 أبلوا، = 12 تشدير أوا، 500